



—•••••—
کتاب

حاشیه ملازاده

بر مختصر معانی

به تصحیح مولوی خادم حمید و مولوی غلام مجدوم

و مولوی محمد مستقیم

با اهتمام اضعف عباد الله بنده و بقاء الله

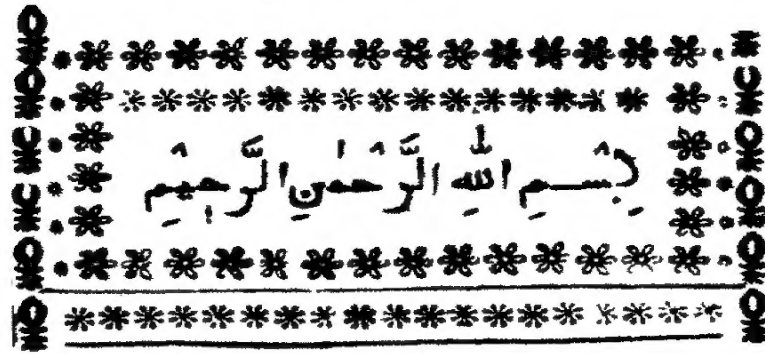
در مطبع نوری در شهر حیدرآباد سنه ۱۲۵۶ هجری

نبوی صلعم مطابق سنه ۱۸۴۰ شمعی

بقالب طبع درآمده

*

الله اكبر



نحمدك اللهم على ما اعطينا من سوا بغ النعم وبوالغ
الحكم * ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم على
وجه اكمل واتم * قوله نحمدك * اثر الحمد على الشكر لان
الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخير وكما
ان الله تعالى من عظام النوال ما لا يحصره العد والاحصاء *
قله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحوم حوله
الانتهاء والافناء ولان تصد ير الكتاب بشناء الله تعالى
للعمل بموجب حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال
عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه يحمده الله فهو اجزم *
(لان) لموافقة الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ الحمد * وعلى
المدح لانه يعم ما لا يختار للممدوح فيه والحمد يختص
بما للمحمود فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون
قبل الاحسان وبعد والحمد يختص بالحي ويكون بعد
الاحسان فالحمد اولى لدلائله على كونه تعالى حيا وصل
احسانه الى العباد وان ما له سبحانه وتعالى من صفات الكمال

وجزيل الدوال باختياره تعالى وناقة ما بالاختيار
 على ما ليس بالاختيار، مما لا يخفى على ذوى الابصار، ولم
 ذكرنا آخر من الوجهين في الاول * واثرا الجملة الفعلية
 على الاسمية مع كونها عاطفة من حلية الدوام والثبات
 الذي يدل عليه الجملة الاسمية لان الفعل المضارع يدل
 على الاستمرار التجديدي وانه اولى بالاختيار في هذا المقام،
 من الثبات والدوام، لدلالة الاولى على مقتضى المقابلة على
 ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام، واحسان الافعال
 الدام، متجددة على الاستمرار فلا يخلو لمحة من انعام
 جديد، ومزيد الاحسان غيب من يده، فظهر وجه اختيار
 صيغة المضارع من بين صيغ الافعال * واما اثار صيغة
 المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في المفصل
 فللدلالة على عظم شأن حمد الله تعالى لما تضمنه من الاشارة
 الى ان هذا الامر العظيم، والخطب الجسيم، مما لا يمكن
 ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير، وممد وظهير،
 وربما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه وتعالى
 ليس بمجرد اللسان بل به وبالحنان وبالاركان ايضا على
 ما قال الامام الرازي ان حمد الله تعالى يعم الموارد الثلاثة
 ووجهه ان جعل ما حمد به من الموارد حامدا كما جعل
 ما يقطع به قاطعا كلسكن وهذا كما ذكره بعض اهل
 التحقيق في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل

عَلَى صَلَواتِهِ قَدْ لَفَّذَ * ان = لمرة الجماعة هي الصلوة با الظاهر
 أو المأطون وصلوة القَدْ هي الصلوة بالنَّفْط * وَأَثَرُ حَرْفِ
 الخطاب في نَحْمَدُكَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ الدَّالِّ عَلَى اسْتِجْمَاعِهِ
 تَعَالَى لِكُلِّ صِفَاتِ الْكَمالِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَذَا الِاسْتِجْمَاعَ
 مِنَ الظُّهُورِ بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلالَةٍ عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ
 بَلْ رُبَّمَا يَدَّعِي أَنَّ تَرْكَ ذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ فِي مَقْعَضِي
 الْمَقَامِ بَلْ الْمَهْمُ الدَّلالةُ عَلَى أَنَّهُ قَوِيٌّ لِلْحَامِلِ مَحْرُكُ الْإِقْبَالِ،
 وَحَاضِي التَّوْجُّهِ إِلَى جَنَابِهِ تَعَالَى الْكَمالِ، حَتَّى خَاطَبَهُ عَلَى
 مَا سَجَّيْ بَيَانُهُ فِي اللَّطِيفَةِ الْمُخْتَصِمَةِ بِالْإِثْقَاتِ فِي آيَاتِ
 تَعْبُدُ * وَأَثَرُ تَأْخِيرِ الْمَفْعُولِ عَلَى تَقْدِيمِهِ الدَّالِّ عَلَى
 الْإِخْتِصَاصِ الْمُنَاسِبِ لِلْمَقَامِ كَمَا ذُكِرَ فِي الْمَفْصَلِ لِأَنَّ
 تَقْدِيمَ الْحَمْدِ كَمَا سَجَّيْ أَشَدَّ طَبَاقًا لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ وَحَادٍ
 عَلَى مَا هُوَ لِأَصْلِ مَنْ تَقْدِيمُ الْعَامِلِ عَلَى الْمَعْمُولِ وَلَمَّا فِيهِ
 مِنْ لُطْفِ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مَا يَشْعُرُ بِهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ
 مِنَ الْإِخْتِصَاصِ أَمْرُكَ شَهْرَتُهُ وَاسْتِقْرَارُهُ فِي الْعُقُولِ
 مَوْجُودَةٌ ذِكْرُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَلْ رُبَّمَا يَدَّعِي أَنَّ ذِكْرَهُ مِنْ
 فَضُولِ الْكَلَامِ مَعَ أَنَّ مَشْرَبَ الْإِخْتِصَاصِ هَهُنَا لَا يَصِفُو
 مِنْ شَوْبِ شَبْهَةٍ لِأَنَّ الْمُنَاسِبَ هَهُنَا قَصْرُ الْفِرَادِ وَانَّهُ
 يَتَوَقَّفُ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ يَعْتَقَدُ الْمُنْخَاطِبُ أَنَّ الْحَامِدَ
 الْمُؤْمِنَ مُشْرَكَ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَحَمَلُ التَّقْدِيمِ عَلَى مَجْرَدِ
 الْإِعْتِمَادِ وَأَنَّ كَانَ دَاخِلًا لِلشَّبْهَةِ الصَّكَّةِ مُحْتَمَلٌ خِلَافَ

المقصود احتمالاً لا جحلاً لأن الاختصاص لا يلزم للتبني مع
 غالباً * وأثر كلمة يا الموضوع لنداء البعيد على ما قيل
 في قوله يا من شرح مع أنه سبحانه وتعالى اقرب اليها من جبل
 الوريد هضم النفس واستبعادها من مظان الزايف *
 وقدّم شرح الصدر على تنوير القلب لأن الصدر وما
 القلب وشرحه مقدّمة لدخول العور في القلب * وذكر
 البيان في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب
 لأن التبيان ابلغ من البيان على ما تقرّر من أن الزيادة
 في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لأنه بيان مع دليل
 وبرهان وتنوير القلب أقوى من شرح الصدر والابلاغ أقوى
 بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتركز فكسرهما
 هاء * والمراد من تلخيص البيان أنها هو تبينه وجعله
 خالصاً من القصور في افهام المرام، وصافياً من كدر
 النقصان في اعلام المقاصد والمهام * وأوامع التبيان
 هو زان يكون من باب اضافة المشبه به الى المشبه
 كلجين الماء اي التبيان الذي هو كالبروق اللامعة
 في الاضاءة وصح ذلك امّا لان التبيان للجسم فيصح
 اطلاقه على الكثير وامّا للمباغة وهو زان يكون
 استعارة بالكناية تشبيهاً للتبيان بالبرق الخاطف
 ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللامعان
 لكونها مصدر على زنة فاعلة للتبيان استعارة تفيديلية

انما هو تبينه وكونه * اي تبينه كونه * تبينه اي كونه *

هَذَا وَالْأَنحَسِبُ بِقَوْلِهِ مِنْ مَطَالَعِ الْمَثَانِي أَنْ يُعْتَبَرَ تَشْبِيهِ
التَّجْهِانِ بِالْمَشْمَسِ أَوِ التَّجْمِ الثَّاقِبِ وَلَا يَبْعَدُ اسْتِعْمَالُ
الْمَعْنَانِ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْبَرْقِ *
وَالْمَثَانِي هُيُوزَانٌ يَكُونُ بِأَلْبَاءِ الْمَوْحَلَةِ بَعْدَ الْمِيمِ
بِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ وَهُيُوزَانٌ يَكُونُ بِالثَّاءِ الْمَثَلُفَةِ بِمَعْنَى
الْقُرْآنِ وَالْأَوَّلِ أَنْسَبُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَعَانِي * وَمَطَالَعُ
الْمَثَانِي مِنْ إِضَافَةِ الْمَشَبَّهِ بِهِ إِلَى الْمَشَبَّهِ أَيِ الْمَثَانِي الَّتِي هِيَ
كَامُطَالَعٍ وَلَا يَجْفَى مَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ أَسَامِي الْكُتُبِ مِنْ
التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ وَالتَّجْهِانِ وَالْمَطَالَعِ وَذِكْرُ الْبَيَانِ
وَالْمَعَانِي سَيَّمَاعِ التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ مِنَ اللَّطَافَةِ *
قَوْلُهُ وَرَضَلِي أَوْ * يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَسْتَعِينُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ
وَكُلِّ شَيْئُونِهِ بِمَنْزِلِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَيَسْأَلُهُ أَفَاضَةٌ
طَلِبَتْهُ وَانْجَاحٌ بِغَيْتِهِ لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ نَوْعِ مَلَائِمَةٍ وَقُرْبِ
مَعْنَوِي بَيْنِ الْمَفِيعِ وَالْمُسْتَفِيعِ وَلَكُونِنَا مُتَعَلِّقِينَ
غَايَةِ التَّعَلُّقِ بِالْعِلَاقِ الْبَشَرِيَّةِ، وَالْعَوَائِقِ الْبَدَنِيَّةِ،
وَمَتَدَنَسِينَ بِأَدْنَسِ اللَّذَاتِ الْحَسَنَةِ، وَالشَّهَوَاتِ الْجَسَمِيَّةِ،
وَكُونِهِ تَعَالَى فِي غَايَةِ التَّجَرُّذِ وَنَهَايَةِ التَّقَدُّسِ
تَكُونُ الْمَلَائِمَةُ مُنْتَفِيَةً رَأْسًا فَاحْتِجْنَا فِي سُلُوكِ سَبِيلِ
الِاسْتِفَاضَةِ مَعَهُ جَلٍّ وَعِلَاقٍ إِلَى مُتَوَسِّطٍ لَهُ وَجْهٌ تَهْرَدُ
وَوَجْهٌ تَعَلَّقُ بِوَجْهِ التَّجَرُّذِ يَسْتَفِيعُ مِنَ الْحَقِّ وَبِوَجْهِ
التَّعَلُّقِ يَفِيعُ عَلَيْهِمَا لَنْ وَجْهِ التَّجَرُّذِ سَبَبٌ مَلَائِمَتِهِ لِحَوَارِ

الحق سبحانه وتعالى ووجه التعاقب للملائمة لناوهنا المتوسط
من اصحاب الوحي واعظامهم رتبة وارفعهم درجة
فبيننا صلى الله عليه وسلم فلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مستهلها ومفتحها بالصلوة عليه عليه الصلوة والسلام
ولذلك ايضا توسلوا بالصلوة على الآل والاصحاب
لكونهم متوسطين بيننا وبينه عليه الصلوة والسلام
فان ملائمة الآل والاصحاب لجنابه عليه الصلوة والسلام
اكثر من ملائمتنا له عليه الصلوة والسلام وملائمتنا
للآل والاصحاب اكثر من ملائمتنا له عليه الصلوة والسلام
وكما كانت الملائمة اكمل واوفر، كان امر الاستفاضة اتم
وحصول الافاضة اكثر * واثر لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم الدلالة على الشرف والرفعة على
ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي
الصالح فان جعلت النبي صلى الله عليه وسلم مأخوذا منه على معنى انه
شرف على سائر الخلق فاصله فهر الهمزة وهو فعيل بمعنى
المفعول * قوله المؤيد دلائل اعجازه * دليل الشيء
ما يعرف به ذلك الشيء قد لا تدل الاعجاز المعجزات
التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام للمتحدثين
من معارضته عم والانيان بمثل ما اتى به منها وقد يقال
اضافة دلائل الاعجاز اليه عم حكما في قولهم حب
رمانك لانه لا يتعارف وصفه هم باعجاز المتحدثين وانما

يَعَارَفُ وَصَفَ مُعْجَزَاتِهِ بِذَلِكَ قَدْ لَاحِظٌ لَعَجَازُهُ بِمَعْنَى
مُعْجَزَاتِهِ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ جَعْلُ الْمُعْجَزَاتِ دَلَالًا
عَجَازَ نَفْسَهَا لِلْمُتَّحِدِينَ ثُمَّ مَعْنَى تَأْيِيدِ الْمُعْجَزَاتِ
وَتَقْوِيَّتِهَا بِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ أَنَّ أَعْلَى الْمُعْجَزَاتِ
وَأَبْهَنُهَا وَارْفَعُهَا وَأَسْمَىهَا هُوَ الْقُرْآنُ وَاعْجَازُهُ لَهَا فِيهِ
مِنْ أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَاطْمَئِنَّهَا وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَرَادَ بِذَلِكَ
الْعَجَازُ دَلَالَةُ عَجَازِ الْقُرْآنِ وَالْإِضَافَةُ إِلَى الرَّسُولِ
بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ لِأَنْضِيافِ الْقُرْآنِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَمَعْنَى تَأْيِيدِهَا بِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ أَنَّهَا أَقْوَى دَلَالًا
الْعَجَازُ وَمَا يَقْوَى فِي اثْبَاتِ الْمَدَاقِلِ يَقْوَى الدَّلِيلُ *
الْمُضْمَارُ مَلَّةٌ تَضْمِيرُ الْفَرَسِ وَهُوَ أَنْ تَعْلُقَهُ حَتَّى يَسْمَنَ
ثُمَّ تُرَدُّهُ إِلَى الْقَوْتِ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا
وَيُطْلَقُ عَلَى مَوْضِعِ التَّضْمِيرِ أَيْضًا كَذَا فِي الصَّحَاحِ
وَفِي كِتَابِ الْخُلَاصَةِ فِي اللُّغَةِ الْمُضْمَارُ الْمَيْدَانُ وَالْمُرَادُ
هَهُنَا مَيْدَانُ تَسَابُقِ الْفَرَسانِ وَكَانَتْ الْعَادَةُ أَنْ تَغْرَزَ فِي
أَخْرَ مَيْدَانِ التَّسَابُقِ قَصْبَةً فَمِنْ أَهْلِ قَرْسِهِوَ أَخَذَ
الْقَصْبَةَ عُدًّا سَابِقًا فَجَرَّازَ قَصْبَةَ السَّبْقِ كُنْهَاتُهُ عَنِ الْعَبْقِ *
وَالْبَرَاةُ مَنْ بَرَعَ الرَّجُلُ إِذَا فُاقَ أَقْرَأَهُ وَالْكَلَامُ
تَمَثُّلٌ شَبَّهَ حَالِ الْأَلِّ وَالْأَصْحَابُ فِي السَّبْقِ عَلَى
مَنْ سَوَاهُمْ فِي بَابِ الْمُنَاصَحَةِ بِحَالٍ مِنْ سَبْقِ مِنَ الْفَرَسانِ
فِي الْمَدَانِ وَاسْتَعْمَلَ هَهُنَا الْأَلْفَاظَ الْمُسْتَعْمَلَةَ ثَمَّ مِنْ قَبْلِهِ

ان يتمحل التجوز غنى المفردات ويهتمل بالمكسبية
 والتخمين والترشيح * قوله المدة عوتسعد العفتازاني *
 نقل عنه روح ان الاولى لسعد العفتازاني باللام دون
 الباء وكان وجهه ان الداء ههنا بمعنى التسمية وانه
 يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله اَيَّامَاتُهُ فُلَّهُ
 الاسماءُ الْحُسْنَى * اي اي اسم تسمونه فاصل الكلام المدة و
 سعد العفتازاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
 والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال
 كما يقال سميت زيدا يقال ايضا سميت زيدا فلا يبعد
 ان يستعمل الداء بمعنى التسمية استغما لها في التعدية
 بالباء الى المفعول الثاني ويؤيده قول صاحب الكشاف
 في قوله ثَعْلَةُ الاسماءُ الْحُسْنَى فَأَدْعُوهُ بِهَا * اي فسموه بها
 وان ابيت فاهتجر تضمين معنى الاشتهار او التسمية * قوله
 سواء الطريق * أثره على الى سواء الطريق او لسواء الطريق
 ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها
 معنى الا يصل واذا وصلت بحرف الجر من اللام او الى
 يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى اِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
 يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ اَقْوَمُ * وَاِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ *
 قوله فقر * الفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ
 على شكل فقرة اظهر استعيرت لفكت الكلام واطا ثفه
 وهي اعتزازة مصرحة ولذا قال سبكتها يد الافكار ففيه

مكذبة وتعمل وتزيع * قوله الحجم الغفير * أي الجمع
 العظيم من الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو الستر
 أي أنه في الكثرة يصعب يستر ما وراءه أو وجه الأرض
 ويقال أيضا الحماء الغفير بجمع على إطاء فعيل بمعنى قاهل
حكم فعيل بمعنى مفعول * قوله قد قلبوا أحدنا ق الاخذ
 والانتها ب آ * أي اخذوا الغنيمة يراد به جدّهم في
 النظر إلى الكتاب بعين الاخذ والانتها ب كما يقال نظر إليه
 بعين القبول وعين الانصاف وقس عليه معنى مدّوا
 ا هناق المسخ على ذلك الكتاب * والمسح تبدل صورة
 بصورة ادون من الأولى ففيها إشارة إلى أنهم لو اخذوا
 من هذا الكتاب معاني وعبروا عنها بعبارة فهم كانت
العبارة ادون من عبارات الكتاب * قواه واضرب
 من هذا الخطيب * يقال ضرب عنه أي صرف عنه
 أي صرف نفسي عنه قال الله تعالى أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ
الَّذِينَ صَفَحَا * وأصله في الزاحب إذا اراد أن يصرف
 مركبه يضربه ليعبد له فوضع الضرب موضع الصرف
 وفي المصادر ضربت منه أي تركته وامسحكت منه
 فعلى هذا الحاجة إلى اختيار حذف مفعول الضرب
 وكأنه بيان لحاصل المعنى لأنه بمعنى آخر فهو الصرف *
 قوله صفحا * أي امر أيضا وللامر أي امر معرض على أنه
 مصدر أو مفعول له أو حال وفسر بالامر وحده الشافعي قوله مع

أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الدِّكْرَ صَفْحًا * كَمَا يَأْتِي * قَوْلُهُ كَشْحًا *
 الكشح ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف تقول طوى فلان
 صني كشحه إذا قطعك كذا في الصحاح وسعني دون
 مرأهم قدّام مطلوبهم وقبل الوصول إليه * قَوْلُهُ
 بِأَسْرَها * أي بجميعها الأسر القّد الذي يشتد به الأسير
 وإذا ذهب الأسير بأسره فقد ذهب جميعه ويقرب
 منه قوله خذ هذا الشئ ^{تر} منه وهي قطعة الجبل البالية *
 قَوْلُهُ من آخرها * أي بكليتها فهو متعلق بمحمد وف
 أي قبولاً ناشياً من آخرها وأنه يستلزم نشأ القبول من
 جميعها وقيل عن آخرها إلى أولها وكلمة من دون
 من تأباه وقيل عن جميعها تعبيراً بالجزء عن الكل وقيل
 متباعداً عن آخرها فيفيد المبالغة في العموم وأورد
 عليه بأنه ربما يؤهم خلاف المقصود لأن التباعد
 عن الآخر كما يكون بعد المجاوزة عنه يكون قبل
 الوصول إليه أيضاً وقيل أي متجاوذاً عن آخرها
 وفيه أن معنى تجاوز منه هفا عنه اللهم إلا أن يعتبر
 تضمين معنى التعدي والمجاوزة فينبغي أن يقدر
 من أول الأمر التعدي والمجاوزة قصر المسافة وتحرزاً
 عن التكرار * قَوْلُهُ قد نصب اليوم ماؤة آه * نصب
 الماء نضوا باغاروه من الأصمعي الناضب البعيد *
 والرواء المنظر ولا يخفى لطف قوله خلافاً بلا ثمز

فان شجر الخلاف لا ثمر له والمراد ههنا الاختلاف بلا
نتيجة * والادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه
يقال ذهب دمه ادراج الرياح اي مدر * والمراد
من بقية آثار السلف ما بقي من آثارهم من لطائف
الفوائد وشرائط الفرائد في هذا الفن أو رواجه
ونفاق موقه والاعتداد به والالتفات اليه أو من
يقرر فوائد الفن ويشرحها ويروجه بالاشتغال
بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من بقية آثار
السلف المولى الأعظم بهاء الدين الحاوائي * قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح *
الابطاح مسيل واسع فيه دقاق المحصى يجمع على
الاباطح والبطاح على غير القياس والمعنى ذهب
تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر لان
السرمة والبطوفى سيرا لابل انما يظهران فيها غالباً
والكلام تمثيل تشبيهاً لجمال ذهاب تلك الاحاديث
بحال ذهاب السائر بين على المطايا فى البطاح وسيلان
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث
بالسائر بين عليها فى الذهاب على سبيل الاستعارة
بالكناية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تخيلية
وذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشحاً وان
يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة الجين الماء

ويكون ذكر الاهداء وسلام لان البطائح بهاتر شلحها للشيخ فيه
 قوله واما الاخذ والانتهاى * ذكر اول ان نجاة طقة
 سألوه اختصارا لشرح معلمين بما ان ار باب الطالب
 قد ثقا صرت همهم وان اصحاب الانتحال قصدوا
 الاخذ والانتهاى واعتذر ثانيا من عدم الحاجة
 مسؤولهم بما ذكر من ان الاتيان بما يستحسنه جميع
 الطبائع ليس في مقدرة البشر وان هذا الفن قد كمنه بوقه
 وذهب رواجه ودفع ثانيا من تعليلهم بما يحتاج الى
 الدفع بان الاخذ والانتهاى امر يغشط لار كتاب من
 يرتكبه العاقل الذي يدفع الاخذ والانتهاى في
 كلامه او يغشط لار كتابه من يرتكبه ويؤيد الاول
 قوله قللا رضى من كاس الكرام نصيب * فهو كالتعليل لما
 تقدمه وذكر التيب ر بما يراجعه ايضا وفي بعض
 النسخ والارض بالواو وهذا يمتدح على الوجهين
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه على
 طرز قوله وكيف ينهراة ومنظوم في ملكه ومما
 ذكرنا علم ونجه ذكر ا ما في قوله واما الاخذ
 والانتهاى وهو انها لتفصيل المجلد الواقع في
 قمن السامع فانه لما اعتذر من عدم الانعاف بمسؤولهم
 وقع في ذهن السامع انه ياتي شيء يدفع ما علقوا به
 سؤالهم فقال واما الاخذ اهو قوله قللا رضى اة مصر ا ع

اَوَّلُهُ * شَرِبْنَا وَاهَرَقْنَا عَلَى الْأَرْضِ جِرْمَةً ، وَفَدِيرُ رُي *
 وَالْمَكَّاسُ مِنْ أَرْضِ الْكُرَامِ نَصِيبٌ ، وَيُفْسِرُ الْكَّاسُ مِنْ
 بِالْخَنْزِيرِ وَلَا يَحْمَنُ مَلَأْتُمْهُ لِلْمَصْرَاعِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ
 لَا يَخْلُو هَذَا مِنْ لَطِيفٍ حَبِيبٍ يَكُونُ إِشَارَةً إِلَى شَبَاهَةِ مَحَالِ
 أَهْلِ الْأَنْتِحَالِ * قَوْلُهُ يَنْهَرُ * أَيِ يَمْنَعُ مِنَ النَّهْرِ وَهُوَ
 الْمَنْعُ وَالزَّجْرُ وَلَا يَخْفَى لَطِيفُ التَّعْبِيرِ مِنَ الْمَنْعِ بِلَفْظِ
 النَّهْرِ وَهَذَا الْطَّبَّاكِيُّ بِلَفْظِ السَّائِلِينَ مَكَانَ ذِكْرِ الْأَنْهَارِ
 وَمُطَابَقَةِ نَظْمِ الْإِتْقَانِ لَهُوَ أَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرُ * مَعَ تَوَافُقِهِمَا
فِي الْمَعْنَى * قَوْلُهُ وَيَهَرُ هَذَا * مِتَّعَلِقٌ بِقَوْلِهِ فَلْيَجِدْ إِلَى
أَوْ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا غَلَبَتْ عَلَيْهِ لَظْفُهَا وَتَقَطَّعَتْ بِمَوْضِعِهَا بِطَرَفِ
 بِمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ لَا تَعَالَى وَيَرْبِّكَ فَكَبِيرٌ * قَوْلُهُ مَشْغُوفَةٌ *
الشَّغْفُ الْعَشَقُ * وَالْغَرَامُ الْوَلْوُوعُ * وَالطَّمَاءُ الْعَطَشُ *
وَالْهُوَ أَجْرُ جَمْعِهَا شَجَرَةٌ وَهِيَ نِصْفُ النَّهْرِ عِنْدَ اشْتِكَادِ
الْحَرِّ وَالْأَوَامِ حَرُّ الْعَطَشِ وَالْأَقْعَرُ أَحْ طَلَبُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ
 رُوحَةٍ وَفَكَرْتُ فِي قَوْلِهِ مَقْتَرٌ بِهِمْ أَدُونُ مَسْئَلِهِمْ وَمَطْلُوبِهِمْ
 وَنَحْوَهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ سَأَلُوا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ
 وَرُوحَةٍ وَفِيهِ مَبَالِغَةٌ فِي كِبَرِهِ مَطْلُوبًا لَهُمْ * وَثَانِيًا
 الْأَوَّلُ فِي مُقَابَلَةِ الْأَوَّلِ * وَثَانِيًا الْثَانِي بِمَعْنَى صَارَفًا
 مِنْ ثَبِيتِ الْعَنَانِ أَيِ صَرَفْتَهُ * قَوْلُهُ وَالْعَنَانُ الْعَنَائِيَّةُ *
 الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا * لَوْ أَوْ لَيْتَ كَوْنُ قَوْلِهِ ثَانِيًا
 حَالًا مِنْ خَامِلِ الْأَنْتِصِبِ لِأَنَّهُ لَا يَطْهَرُ مَا يَصْلَحُ الْعَطْفُ

عليه لان ثانيا الاول آة صفة مفرد ملحذ وف اي
انتصبت انتصا با ثانيا او ظرف و ثانيا الثاني لا يصلح
لشيء منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقلد
خال من فاعل انتصبت ليكون هذا معطوفا عليه
اي انتصبت مجتهد او ثانيا العنان العناية او يقد ر فعل
معطوف على انتصبت ليكون هذا حالا من فاعله
اي واجتهدت او شرعت ثانيا العنان العناية ولا يخفى
ما في قوله وللعنان العناية ثانيا من الاستعارة
بالكناية والتخييل والترشيح * قوله جمود القريحة *
بالجيم وجمود القطعة بالخاء المعجمة * القريحة اول
ماء ينضب من البشر استعيرت لما يستنبت من العلم
بجامع التسبب للحياة فان احد هما سبب حياة
الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم استعيرت
لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية *
والصبر برد يضر النبات والحرق ففي ذكر الجمود
مع القريحة التي هي الماء في الاصل وجعل الجمود
بالصبر لطف ظاهر * والصبر صرا لريح العاصفة ويناسب
ان يجعل الجمود بها لانها تخمد النار وفي وصف
قريحته بالجمود وفطنته بالجمود اشارة الى ان طبيعته
كالماء والنار وهو غاية جودة القريحة ولطف الطبيعة *
قوله اجوب آة * الجوب القطع * كل اغبر اي ذي

غيرة * قَاتَمَ الارْجاءُ اي مظلم الا طرأف * قوله
 وقوّضت عنه خيامه بالاختتام آة * التقويض نقض
 البناء من غير هدم * والخيام جمع خيمة ومعنى
 نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الانتام لاحتجابه
 من نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة واظهاره
 على اعين الناس بعد الانتام كان كنقض الخيمة ورفعها
 ومعنى قوله بعد ما كشفت آة انه كشف اولاً من وجوه
 اللطائف الخقاب ثم قوّض منها الخيام كي تنكشف
 وجوهها على الداني والقاصي * والخرا ئد جمع خريكة
 وهي الحربة من النساء كني بها من حصنها * واللتام
 ما كان على الفم من الخقاب وفي بعض النسخ قوضت منه
 الخيام بالاختتام وفي بعضها خيام الاختتام ومعنى اضافة
 الخيام الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها
 فضضت عنه ختامه بالاختتام والفض الكسر والختام
 ما يختتم به من طين وحمى ومعنى فضه بالاختتام ان الكتاب
 قبل التمام كان يحجبوا عن اعين الانام كالشيء المختوم
 واذا اختتمه فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين
 وتمكنوا من النظر اليه فصارت تلك كفض الختام *
 ووضع الفرا ئد على طرف الثمام وهو بيت ضعيف
 ربما يحشى به خصاص البيوت كناية عن تسهيل
 اخذها وتحصيلها وتيسير طريق الوصول اليها

وصالها * راقبني الشيء بر وقني اي اعجبني * ارفع
شفرته اي حدها * بقوله هو الشفاء باللسان * الشفاء
وان اختص باللسان حقيقة لكن ذكره لفوائد
التخصيص على مقابلة للشكر والتصريح باختصاص
الحمد باللسان وانه مدار ما قيل ههنا من بيان
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سيورد من تفريع
النسبة بينهما على تعريفهما ولذلك اقال سواء تعلّق
بالنحو او بغيرها وسواء كان باللسان او بالحيوان
او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريفين يغني
عن ذكر هذين التعميمين وقد يوجه ذكره بان الشفاء
يطلق على ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك اشفى
الله سبحانه وتعالى على ذاته وفي الحديث اشفيت
كما اذنبت على نفسك * فلا بد من ذكر قيد اللسان
احتراراً عن ذلك ويتوجه عليه ان يكون اطلاق الشفاء
عليه بطريق الحقيقة ممنوع ولو سلم فانظر ان المراد
من كونه باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول
وان لم يمكن بجملة اللسان لينصرفه تعالى عنه
وجه التعبير عن كونه قولاً بكونه باللسان ان الغالب
ان القول يكون به ويتبادر من كونه به ان يكون
قولاً وبالجملة فشاء الله تعالى ان يكون حقيقة فحمد
الله على ذلك وهو ان كان مجازاً فلا وجه للاجتناب

بقيد اللسان منه لانه على الاول لا يصح الاحتراز
 بل لا يصح التعريف الا بما ذكرنا من ارادة
 القول واعلم ان بين التعريف الذي ذكره
 ههنا وبين ما ذكره في الشرح وهو الثناء
 باللسان على الجميل عموم ما من وجه لانه ترك
 هنا قيد كونه على الجميل وذكر قيد كونه
 على قصد التعظيم وعكس في الشرح فالمدكور
 ههنا يصدق على ثناء على قصد التعظيم لا على الجميل
 بخلاف المدكور ثمه ويصدق المدكور ثمه
 على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف
 المدكور ههنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا
 الامرين فالتخلل حاصل في كلا التعريفين لاشتمال
 كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه
 على الجميل فقط فالتخلل في التعريف المدكور
 منها وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي
 المدكور ثمه ولا يبعد ان يرجع الاخير فمستقيم
 ما ذكر ههنا بان احد الاذات ثنى على ظالم بانواع
 الثناء على ما فعل من نهب الاموال وقتل النفوس
 بغير حق على قصد التعظيم فالطانه حمد وان لم
 هذا الحمد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا
 ان يقال ان الجميل اعم من ان يكون جميلا

في الواقع او ان يجعله الحامد جميلاً والظان الحامد في
 الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلاً ويصوره
 بصورة به بقي شيء وهو انهم ذكر وان الحمد يخص الامر
 الاختياري وما ذكر ههنا مطلق من التقييد به ولا يبعد
 ان يرحح الاطلاق با انه لا يوجب اشكالاً في حمد الله تعالى
 على صفاته لانها ليست باختيار فتعالى عنك هم والآن
 لن حمد وثم ما عرف في موضعه ولا يحوج الى تاويل
 في الحمد على الملكات الغفمانية من العلم والشجاعة
 والحلم ونحوها * قوله او بالجنان * لا يقال كيف
 ينبغي الشكر الجفاني اعني الاعتقاد عن التعظيم لانه
 لا معنى لانبائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا يتصور
 بالنسبة الى غيره لعدم اطلّاعه واو اطلّاعه الشاكر
 بقول او فعل فذلك الماطّلِع به هو المنبِى حقيقة
 لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالمنبى جامعاً
 لعدم كونه صادراً على الشكر الجفاني ولا قوله
 او بالجنان صحيحاً (لا بُدَّ منه على انباء الاعتقاد)
 لانه لا انباء له اَصلاً لانا نقول معنى الانباء ان يقبل
 معرفة المنبى معرفةً مُتَبَيَّنَةً ولا يقدر فيه الجهل
 بالمنبى ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجفاني
 وما ذكر من حصر الانباء في الماطّلِع به المذكور ان اريد
 به حصر الانباء من تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر

بل هو مستحب من الاعتقاد والاعتقاد منجى من التعظيم وان
 اريد به حصر الانبياء من الاعتقاد فمسلم ولا ضرر لان
 الكلام في الانبياء من التعظيم وقد يوجه السؤال على
 ما ذكر من ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
 بانه ليس بشكر لا لتفاء الانبياء فيه لعدم العلم به
 واولا طالع عليه با مر فذلك المطلع به هو الشكر لا الاعتقاد
 لانه المنجى دونه فمجاب عنه بان الانبياء متحقق فيه
 كما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر
 حتى يجعل شكر افضل من ان يكون هو الشكر بل يجوز ان
 يكون من غير وبالها م او باخبار وان كان من جهة
 لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطالع به لا ما يطالع عليه
 من الاعتقاد كيف ومعنى الانبياء متحقق فيه جز ما غاية
 الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما القول او الفعل
 المطالع به والاخر ما يطالع عليه من الاعتقاد وانبياء احده
 الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا *
 قوله فمورد الحمد * لما كان الظاهر من التعريفين
 هو النسبة بين المورد وبين المتعلقين ويظهر
 من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر
 ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من
 هذا الظاهر عليه خبر يا علي ما هو قامة التعليم *
 قوله هو اسم للذات الواجبة * اي بالذات لانه

المفهوم من الاطلاق وذكر الصفتين اعنى الوجوب
الذاتي واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه
لطيف الى استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذاتي فلانه يستتبع سائر صفات الكمال
وقد فرع بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه
يمكن تفريخ الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد
فلان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فلو شذ كمال
عن الثبوت له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للحمد
عليه هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما وجه
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال ودلالته
عليها فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات في ضمن
اطلاق هذا الاسم فتفهم هذه الصفات منه كما انه
اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم فتفهم
هذه الصفة منه وكذلك فرعون الذي عاذى موسى
عليه السلام اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا
الاسم فتفهم هذه الصفة منه ولا تفهم من اسمه العلم
وكذا لا تفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما تفهم
من اسم الله تعالى فالاستجماع هو اسم الله تعالى دون
غيره وخيه بحسب لان الظاهر ان اشتهار نع بصفات
الكمال لا يعقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم غاية
الامران يختص ذلك بما يحمد تعالى ولو استعمالا

فينبغي ان يكون الرخص ايضا مستجمعا الآن
 يقال الرخص من الصفات ذاتية مبهمة وضاع
 الابهام فيه لازم قطعاً حتى لو لو خط تعيين ما خرج من
 مقتضى وضعه فلا دلالة على خصوص ذاته تعالى
 وضاع ومجرد الخصوص في الاستعمال لا يوجب انضمام
 اوصاف هذا الخاص منه ولا يبعد ان يوجد الاستجماع
 بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف
 بصفات الكمال فما يكون علماً لها بالاعليها بخصوصها
 يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعاً لمفهوم
 كلي يعم هذه الذات وغيرها وان اختص في الاستعمال
 بها كالرخص فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة
 وخص في الاستعمال به تعالى وفي هذا انه يلزم ان
 يفهم صفة الظلم من العلم الذي لفه هو الذي هادي
 موسى عليه السلام * قوله والعدول الى الجملة
 الاسمية * يعني ان قوله الحمد لله كان في الاصل
 جملة فعلية اي حمدت الله حمداً او حمدت حمداً الله
 فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصداق مقامه وجعل
 الجملة اسمية للدلالة على الام والاثبات كما قالوا
 في سلام عليك وفي عبارته حيث جعل العدول
 للدلالة على الام والاثبات دون اسمية الجملة
 دفع لما يقال قد صرح الشيخ بهذا المقام رحمه الله

بأنه لا دلالة في زيد مطلق على أكثر من ثبوت
 الانطلاق لزيد وذلك لأن الشيخ روح إنما نفى
 الدلالة عن نفس الاسم فلا ينافي كون العدول
 إلى الاسم للدلالة على الدوام لأن الدالَّحَ إما
 نفس العدول والاسم بالضمَام العدول هذا ولكن
 سيأتي في أحوال المسند أن كونه اسماً لا فائدة الدوام
 والثبات لا غرض بتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول أصلاً
 فيدل بظاهره أن نفس الاسم تدل على الدوام
 ويمكن أن يقال إن الاسم يدل دلتين لفظية على
 مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ روح وعقلية على الدوام
 كما ذكره الشيخ الرضي في الصفة المشبهة إلهاماً
 لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل إذاً الأصل
 في كل ثابت دوامه فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على
 الدوام فلا ينافيه إثبات الدلالة العقلية عليه *
 فإن قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية
 فعلية تقدير أولها لو اختصم الفعلية مقتضياً لا يراد
 الظرفية وقد صرحوا بأن الاسم التي خبرها فعلية
 يفيد التجدد كما لفعلية فكذا إذا كان خبرها ظرفية *
 قلت قد صرحوا بأن نحو سلام عليك يفيد الدوام
 وكذا أقوله تعالى إنا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية
 فالوجه أن يوفق بينهما بأن الاسم التي خبرها ظرفية

إنما نفيد التجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام
 كالعدل مثلاً أما إذا وجد فيحمل على الدوام وفيه
 أنه يقتضي أن يجوز إذا وجد داع إلى الدوام أن يحمل
 الأسمية التي خبرها فعلية على أفادة الدوام وهو
 مشكل جداً التصريح بهم بأنها كالفعلية المنخفضة في أفادة
 التجدد فلوجار هذا الجواز أن يحمل الفعلية أيضاً على
 أفادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم ما قل على
 التزامه اللهم إلا أن يفرق بين التصريح بالفعل وتذكيره
 والأوجه أن يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها
 فعلية بأن المقصود في الفعلية نسبة الفعل إلى فاعله وإنها
 تدل على التجدد البتة والمقصود في الاسمية المذكورة
 نسبة الفعلية إلى المبتدأ وأزوم كونها دالاً على
 التجدد ثم وأزوم كون النسبة التي في الخبر دالاً
 على التجدد لا يستلزم كون نسبتها إلى المبتدأ كذلك
 فيجوز أن تحمل هذه الاسمية على أفادة الدوام عند
 وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الطرف إنما
 يقدّر بنا لفعل إذا لم يقع خبراً بل صفة مثلاً وأما
 إذا وقع خبراً فيقدّر بنا اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر
 الأفراد وقد ذكر بعض المحققين أن الانصاف أن المفهوم من
 قولنا زيد في الدار ثابت ومستقر فيها لا ثبت واستقر وفيه
 بحث وهو أنهم إنما ذكروا كون اختصاص الفعلية مقتضياً

لا يراد الظرفية في كون المحمد ظرفا لهذا صريح في ان
 الخبر الظرف مقدر بالفعل ويمكن ان يقال انما قدروا
 الظرف بالفعل اذا لم يوجد داع الى قصد الدوام والثبات
 اما اذا وجد فلا بل يقدر احم الفاعل اجابة المدا هي *
 قوله وتقديم الحمد باعتبار انه اهم * لا يقال هذا الاهتمام
 عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم الله تعالى ذاتي
 والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار ولعن لم يقدم فينبغي
 ان لا يؤخر لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام
 لمقتضى المقام لارعاية الامور الذاتية رجح العارضى
 وقد يجاب عنه بأنه لم يرجع العارضى بل تعارض
 فتسا قطا فعمل بما هو الاصل من تقديم المبتدأ على الخبر
 سيما اذا كان المبتدأ سادسا للعامل بحسب الاصل
 فان مرتبة العامل التقديم على معموله * قوله كما
 ذهب اليه صاحب الكشاف * خصه بالذكر لان صاحب
 المفتاح ذهب الى ان اقرأ الاول منزل منزلة اللازم غير
 متعد الى مقرؤ به وباسم ربك متعلق باقرأ الثاني *
 قوله ايها ما لقصور العبارة * ادرج لفظ الايها منهما مع
 انه تركه في الشرح لانه لا قصور حقيقة من الا حاطة
 لا يمكن الا حاطة الالمانية ويمكن توجيه الترك بان
 يحمل الا حاطة على ما هو الكامل منها وهي الا حاطة
 التفصيلية اذ لا شك في قصور العبارة منها حقيقة

واو اجريت الا حا طة على اطلاقها يمكن توجيه الترك
 ايضا لكن بتكليف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن
 توجيه ذكر الا يهام على تقدير حمل الا حا طة على
 التفضيلية بان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع
 على القصور لجواز ان يكون الحذف لوجه آخر وانما يفيد
 ومما به قد ذكر الا يهام يستقيم على تقدير اجراء
 الا حا طة على اطلاقها وحملها على التفضيلية بلا تكلف
 واما تركه فاما يستقيم على الاول بتكليف فالذكر
 اولى * قوله وائلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء *
 يعني لو ذكر المنعم به فانما يذكّر بعضه لتعذر ذكر جميعه
 تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالبعض المذكور وانما
 ذكر التوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي
 ما عد المذكور * فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا
 فلا خفاء في امكانه اجمالا فالتعليل قاصر * قلت اذا
 ذكر الجميع اجمالا بان يذكّر لفظ يفيد العموم فربما
 يتوهم خروج البعض لشموع التخصيص في العمومات
 سيما في المقامات الخطابية فتوهم الاختصاص بالبعض
 قائم ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجد التعليل بان عدم
 حذف المنعم به اما بذكر الكل اجمالا او بذكر البعض
 تفصيلا والتعليل انما هو لثبوت وليس بذلك * قوله
 رعاة البراعة الاستهلال * وهي كون الابدان مما سبها

المقصود وهو انما يكون سببا لبراعة الاستهلال اي
 تفوق الابداء وكما له فتسميته بها يكون تسمية
 السبب باسم المسبب تنبيه على كمال السبب في السببية
 ثم ان البراعة ههنا ما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب
 في فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن
 تشاركا في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان
 متعلق بالبيان بالمعنى المذكور ههنا وهو المطلق الفصيح
 اذ ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم البيان سواء
 لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف
 او لا فتعليل كون علم من عطف الخاص على العام
 بالرعاية لا يخفى عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما يتضمنه
 قوله من عطف الخاص على العام وهو مطلق الذكر ياباه
 التعليل الاخير وهو قوله وتنبيهها على رعاية ثم يجعل المجموع
 البيان لان التنبيه انما يحصل بملاحظة خاصة
 بعد عام وضطوفا عليه ويمكن التوجيه بان يعتبر
 او لا عطف قوله وتنبيهها على رعاية ثم يجعل المجموع
 ملّة ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ملاحظة
 كونه خاصا معطوفا على عام فليتأمل * قوله ما لم
 نعلم * ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم
 لان المراد بما لم نعلم ما لم نكن نعلم اي ما لم نعلم
 بقوتها واجتهادنا آخذ من قوله تعالى وعلمك ما

أَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ * كَذَا سَمِعْتُ مِنْهُ رَحَّ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 فَائِدَةُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ تَعَرَّقَ هُمْ مِنْ حَضِيضِ الْجَهْلِ إِلَى
 ذُرْوَةِ الْعِلْمِ فَيُظْهِرُ وَجْهَ كَوْنِهِ نِعْمَةً غَايَةَ الظُّهُورِ كَمَا قَالَ
 صَاحِبُ الْكُشَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَرَّقَ عِلْمَ الْإِنْسَانِ مَا أَمْ يَعْلَمُ *
 أَيِ نَقْلِهِمْ مِنْ ظِلْمَةِ الْجَهْلِ إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَقَدْ يُقَالُ
مِلَاحِظَةً عَمُومَ كَلِمَةٍ مَا تَوَرَّثَ الْفَائِدَةُ * قَوْلُهُ أَيِ الْخُطَابِ
 الْمَقْصُولِ * يَعْنِي أَنَّ الْفَصْلَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ
 أَوْ الْفَاعِلِ فَهُوَ مُجَازٌ لَغَوِيٌّ وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْفَصْلَ بِمَعْنَى
 الْمَصْدَرِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَتَعْتَبِرُ التَّجَوُّزَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى
 الْخُطَابِ عَلَى طَرِيقَةِ جَرْدِ قَطِيفَةٍ وَأَخْلَاقِ ثِيَابٍ فَاصِلُهُ
 خُطَابٌ فَصْلٌ نَحْوُ رَجُلٍ مَدْلُومٍ * أَيْ أَنْمَا هِيَ أَقْبَالٌ وَأَدْبَارٌ
 وَكَانَ هَذَا أَوْفَقَ بِمَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ عِلْمِ الْمَعَانِي حَيْثُ رَجَحُوا
 التَّجَوُّزَ الْعَقْلِيَّ فِي أَنْمَا هِيَ أَقْبَالٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ
 ذَاتِ أَقْبَالٍ وَلَكِنْ لَا تَعْتَبِرُ فِي الْكَلَامِ تَجَوُّزَ أَصْلًا بِمَعْنَى
 أَنَّهُ تَعَالَى أَعْطَى الرَّسُولَ عَمَّ كَوْنِ خُطَابِهِ مَقْصُولا
 أَوْ فَاصِلًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمُجْهُولِ
 وَفِي هَذَا أَوْ جِهَةً دَقَّةً وَاطْمَافَةً فَإِنَّ حَقِيقَةَ النِّعْمَةِ
 الْمُخْتَصَّةِ بِمَنْ أُوتِيَ فَصْلَ الْخُطَابِ وَكَمَالِ الشَّرَفِ أَنْمَا
 هُوَ كَوْنُ خُطَابِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاصِلًا أَوْ مَقْصُولا
 لِأَنَّ ذَاتَ الْخُطَابِ * قَوْلُهُ يَتَبَيَّنُ * مِنْ تَبَيَّنَتْ أَلْشَيْءُ أَيِ
 عَلِمْتُ بَيِّنًا يَعْنِي أَنَّ خُطَابَهُ خَالِصٌ مِمَّا يُوجِبُ الْإِبْهَامَ

وصعوبة فهمها لمرام، مما يُغَيِّلُ بفصاحة الكلمة والكلام،
وقد م كَوْنُ الفصل بمعنى المفعول لأن شرف الخطاب
من حيث هو خطاب بكونه منصوب لا لا يكونه فاصلاً *
قوله بلد أئيل أهيل * لأن التصغير يرد الأشياء إلى
أصولها وأصلها ما نقله الكسائي من بعض الأعراب أنه
قال أهل وأهيل وآل وأويل فإظهار أن أصله أهل
بهمزة تين * قوله جمع طاهر * بناء على ما اشتهر من
جواز أفعال في جمع فاعل كصاحب وأصحاب والتحقق
كما ذكره الشارح ر ح في شرح الكشاف أن فاعلاً
لا يجمع على أفعال فاصحاب جمع صَحِبَ بالكسر
تخفيف صاحب كقهر وانما راو جمع صَحِبَ بالسكون
اسم جمع كنهر وانهار فإظهار جمع طهر وصفا بالمصدر
للمبالغة * قوله جمع خير بالتشد يد * احترام من
خير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يشغى ولا يجمع ولا
يؤنث قد يقال إم لا يجوز أن يكون جمع خير مخفف خير
فانه يشغى ويجمع ويؤنث قال الله تعالى أَمِّنَ الْمُصْطَفِينَ
الْأَخْيَارَ * فانه ذكر في الكشاف أنه جمع خير مخفف
خير وقال الشاعر * أَلَا بَكَرًا لِمَا عَيَّ بِخَيْرٍ يَدِينِي أَسَدٌ
وَقَالَ الْآخِرَ رِبَلَاتٌ هُنَّ خَيْرٌ أَلَمَلِكَاتِ * وذكر صاحب
الصراح أنهما تشبیه خير مخفف خير وتانيته وغاية
ما يمكن أن يقال من جهة ر ح أن التكدير كالتصغير في

الرد الى الاصل فان اريد جمع خير المتخفف على اخيار
ينبغي ان يرد الى اصله وهو المشد ثم يجمع على
اخيار كميت واما تاء وان مراده بالتشديد في الحال
او في الاصل فيكون متناولا لخير المشد والمتخفف
منه ويحتمل ان يكون كونه بالتشديد كناية عن
عدم كونه افعلا التفضل لا تقلز اياه * قوله
والاصل مهما يكن من شيء * قال سيبويه انما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واختلاف
في تفسير كلامه فبال الجمهور مراده انه في الاصل
كان كك حذفت مهما يكن من شيء وانما مناهما
كما اقيم نعم مقام الجملة واخرت الفاء لئلا يتوهم توازي
حرفي الشرط والجزاء وفي كلام من لا يعتد به انه حذف
يكن من شيء وتجر مهما الى اما بقلب الهاء همزة
وثقل يم الهمزة لكونها في الجملة لصدا الكلام ولائها
من اقصى الخلق وادغام الميم في الميم وهو فاسد
لان اما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم تغيير
الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده بيان
المعنى البحث وهو ان اما تفيد لزوم ما بعد فائها
لما قبلها لانه كان في الاصل كك بل الاصل (ان يكون) ان
يكن من شيء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون
في الميم وفتحت همزة حرف الشرط * قوله والاسمية

لازمة للمبتدأ * هذا احسن من عبارة الشرح لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ كما ذكرنا في الحاشية وقوله
ان متها الفاء ولصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى
قَا مَا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ * فانه
لم يلاصقها اسم واجاب روح في الحواشي ان المبتدأ
محدث وفاءي اما المتوفى وقال الرضي اللازم اقامة جزء
من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما محووا سا زبد
فمنطلق او لا كما لاية المذكورة * قوله اقامة اللازم
مقام الملزوم وابقاء لاثري في الجملة * يحتمل ان يكون
كل من الاقامة والابقاء تعللا لكل من لزوم الفاء ولزوم
لصوق الاسم او لمجموعهما ويحتمل ان يكون على طريق
الف والنشر مرتبا او مشوشا وانما قال في الجملة
لان الفاء لم تقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام
الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء والتزمت الفاء
في خلاها واللازم للمبتدأ انما هو الاسمية وانها
لم تقم مقامه بل القائم في مقامه اما وهو حرف واما
ابقاء الاثر فكونه في الجملة ظاهريا بالنسبة الى لزوم
للصوق لان اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية
ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة الى
لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو
الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال

لصوق الاسم غير لازم بل

اجزائه هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه وأما بيان تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر وأما بالنسبة الى لزوم المصوق فلان المصوق الاسم بآما في حكم مصوق الاسمية بها لان مصوق الموصوف في حكم مصوق الصفة فالاسمية اللاصقة بآما القائمة مقام المبتدأ أثر باقي من المبتدأ المحذوف وأما بيان تحقق الإقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء وان وقعت في خلال اجزاء الجزاء لكن هذا الوقوع عارض في مانع من كون الفاء على ما كان عليه في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاءنا لفاء واقعة في الصدر اصاله وتقدير اوصاف الشرط قبل الجزاء فيصح القول باقائها مقام الشرط الذي هو ملزومها من هذا الوجه وأما بيانها بالنسبة الى لزوم المصوق فهو ان الاسمية لما جعلت لاصقة بآما على الوجه الذي ذكرناه كان لمصوق الاسم لازما اقيم مقام ملزومه وهو المبتدأ * قوله علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع * يشعر بظاهرة انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها مطلقا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انه علم للبديع وكلاهما لا يخلو من اشكال وأما الاول فلانه يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع

الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلتزم
كون 'البلاغة علما للعلمين كعلم البلاغة كما قال صاحب
الكشاف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب ان قوله وعلم
توابعها اشارة الى ان المضاعف حذف فاما عطوف عليه علم
البلاغة ويكون حر توابعها كجر الآخرة في قوله تعالى
وَاللَّهُ يَرِيْدُ الْآخِرَةَ * أي عرض الآخرة فتح يندفع بعض
الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما الثاني فلان
العلم لو كان لكان علم توابع البلاغة او توابع البلاغة
لا توابعها وهو ظاهر وعلى الاول يكون في توابعها تغيير ان
ينافي كل منهما العلمية أحدهما حذف بعض العلم
والآخر إقامة المضمرة مقام المظهر فيه الا ان يرتكب
مثل ما ذكرنا في شهر رمضان نور رمضان فيندفع التغيير
الاول وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن
ان يقال انه حمل رخ قوله علم البلاغة على معنى علم له
زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا
قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة اختصاص
بتوابعها وهو البديع * قوله لا يغيره من العلوم *
اشارة الى ان القصر اضافي بالنسبة الى سائر العلوم فاندفع
ما قيل ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم
المحصر * قوله فيكون من ادق العلوم * كغيره على ما تقدم
بواسطة مقدمة مشهورة ولو ادعاء وهي ان دقائق

العربية ادق من دقائق العلوم فلا يتجهد ان دقة المعلوم
 توجب دقة العلم لا ادقيته و اوضمت هذه المقدمة
 فليست معلومة ولا مشهورة تغني شهرتها عن ذكرها *
 قوله اي به يعرف ان القرآن معجز * لا يقال ان اراد
 معرفة نفس اعجاز القرآن فالخصر غير مستقيم لان الاعجاز
 يعلم بما يندكر في علم الكلام حيث يبحث من كون القرآن
 معجزة للرسول هم وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال
 بلاغته كما هو الاصح لا صرفه او السلامة عن الاختلاف
 والتناقض وغيرهما فكذلك لا ايضا لان ذلك يعرف
 بما يندكر في علم الكلام في مباحث النبوات وربما يندكر
 في بعض كتب هذا الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز
 ثابت له بخاء على كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا
 لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان يتيقن بانه
 في اعلى مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا
 بما يندكر في علم الكلام فليتأمل ولو جعلت قوله لكونه
 متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المعللة
 بكونه في اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم اندفع
 الاشكال فان قلت سيجيء ان الطرف الاعلى وما يقرب
 منه كلاهما احد الاعجاز ومن المعلوم ان القرآن واقع
 في حد الاعجاز واما ان كماله في الطرف الاعلى فلا
 كيف وان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض فكيف

يُستقيم قوله في أعلى مراتب البلاغة فانت المُرَاد
بأعلى مراتبها ههنا ما يعم الطرف الأعلى وما يقرب
منه وهو حد الإعجاز * قوله وتشبيه وجوه الإعجاز
أهـ * الاستعارة بالكناية كما سيجيء أن يشبه شيء بشيء
في النفس فيسكت عن ذكر أركانها سوى المشبه
والاستعارة التخيلية أن يثبت للمشهد شيء من أوزان
المشبه به والأيهام أن يذكر لفظاً له معنيان قريب وبعيد
ويراد به البعيد والترشيح أن يذكر شيء ولا يُم المشبه
به ذكر روح ههنا وجهين الأول أن تشبه في النفس
وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الاستعار وتثبت
الاستعار للوجوه قائل تشبيه استعارة بالكناية والاثبات
استعارة تخيلية وذكر الوجوه الأيهام فإن الوجه
معمول في المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب
والطريق وهو المعنى البعيد وأريد ههنا البعيد والثاني
أن يشبه نفس الإعجاز بأشكال الحسنة وتثبت الوجوه
الإعجاز قائل تشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة
تخيلية وذكر الاستعار ترشيح لكونها ملائمة للمشبه
به وهو الصور الحسنة فإن قلت الترشيح كما سيجيء أن
يقترن بلفظ المشبه به فلا يتصور في صورة الاستعارة
بالكناية فإنه لا ذكر للمشبه به فيها أصلاً ولن جعل
الترشيح للتخييل كما نقل عنه روح فيتوجه عليه أن

الترشيح إنما يكون في الاستغارة المبنية على التشبيه
 لأنهم فسروه بذلك ما لا يسم المشبه به والتخييل على
 من ذهب المصحح عجز عقلي عار عن التشبيه قلت قد صرحوا
 بثبوت الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله هم
 أسره كن كقوا بي أطو لكن يد * إن قوله هم أطو لكن
 قرشيح للمجاز المرسل في اليد مع أنه لا تشبيه فيه أصلاً
 وما ذكرنا من الاقتراح بلفظ المشبه به فالظاهر أنهم
 أرادوا أنه كذا لك فيما إذا كان في الكلام تشبيه
 وما ذكرنا من التفسير فالما هو المترشيح الذي في
 الاستغارة * قوله لا نها مما تكفيه راحة من الفعل *
 فيعمل فيها العا مل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها
 كل ما نفع و لذا يعمل فيها معنى حرف النفي كقوله تع
 ما أنبت بنعمة ربك بمجنون * أي انتفى بنعمة ربك منك
 المجنون ولا معنى له لخلق بمجنون ومعنى اسم الإشارة
 كقوله تعالى قد لي يومئذ يوم عسير * أي في انقراض يومئذ
 ومعنى الضمير كقوله * وما الحرب إلا ما علمتم
 وثقتكم * وما هو هنأ بالحد يث المرجم * أي ما حد بشي منها
 وأراد بالطرف ههنا ما يعم الطرف الحقيقي أهني اسم
 الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وتأخر
 في الشرح من الطرف وشبهه فما أراد بالطرف الطرف
 الحقيقي * قوله وتعرف الفرق بينهما * من هو أن أراد

متعين في الحشود ون التطويل وفي قوله الفرق دون ان
يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكر ههنا ليس
فرقا يعتد به وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب
المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا
واما الفرق الذي يأتي فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا
وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح * قوله
وهي حكم كلي * اي قضية كلية حكم فيها على جميع
افراد موضوعها كقولك كل حكم ألقى الى منكر يؤكّد
ولهذه القضية فروع وهي القضايا التي حكم فيها
بمحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل
هذا الحكم الملقى الى المنكر يؤكّد وذلك كذا لك
والاصل منطبق على فروعها اي مشتمل عليها بالقوة
القريبة من الفعل ومعنى انطباق الحكم الكلي على
جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه
ففي قوله على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه
وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم
موضوع ذلك الحكم على جزئياته فضمير جزئياته
يرجع الى ذلك المحذوف فتعين الحذف على هذا الوجه في
يعطى اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصفو هذا عن شوب *
قوله فهي الخاضع من الامثلة * لا بمعنى ان كل شاهد
مثال من ظهر عكس فانه لا يستقيم لان المراد من النادر

لثلاثيات إما أن يكون الذكر له فقط وكذا المراد من
الذكر للإيضاح أن يكون الذكر له فقط وإما أن يكون
الذكر له وله في الجملة سواء كان الذكر لا مرآ آخر
أيضاً ولا فعلى الأول يتباينان تباً عاماً كلياً وعلى الثاني
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى أن كل
ما يصلح شاهد يصلح مثلاً من غير عكس لأن الاثبات
لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه معتد به بأن يكون
من التنزيل أو الحديث أو كلام من يوثق بحديثه بخلاف
الإيضاح فإنه لا يحتاج إلى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين
أهم والتشبيه بالوجه العقلي أهم على ما سيأتي بيانه
أن شاء الله تعالى * قوله من الآلو * في الصحاح الآلوا أي
قصر والآلوة آلوا أي استطاعه فقد نكر أن مصدر الآل معتدي
بمعنى استطاع آلوا على وزن فعّل ولم يذكر أن مصدر الآل
اللازم بمعنى قصر ما ذابوا الظاهر أنه الآل على وزن فعول
لأنه الغالب في مصدر الفعل اللازم وقد صحّ في بعض
نسخ الأساس المعتمد عليه هكذا ولا يبعد أن يكون
قد جاء آلوا بمعنى التقصير على وزن فعّل على غير
الغالب أو يُصار إلى قول الفراء أن مصدر ما لم يجمع
مصدره فعّل عند أهل الحجاز متعد يا كان أو لازماً فيجوز
كلا الوجهين في قوله من الآلو * قوله وقد استعمل الآلو
ههنا متعد يا التي مفعولين * يقال لا شك أن الآلو ههنا

حقيقة التقصير فلا يعدل عنها من غير ضرورة ولا
 ضرورة ههنا بخلاف قولهم لا أُلوكَ نُسْجًا أما الثاني
 فلأن الألو ومعنى التقصير لازم وقد استعمل فيه متعديا
 إلى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع
 أو جعل الألو مجازا عنده وأما الأول فلا نه يجوز أن
 يكون الألو في عبارة المصنف لازما بمعنى التقصير من
 غير اعتبار تضمين أو تجوز ويكُون جهدا نصبا على
 التمييز أي لم أقصر من جهة الاجتهاد أو على الحال أي
 لم أقصر حال كوني مجتهدا أو ربما يفهم منه عدم كون
 التقصير في الاجتهاد مع أنه يجوز أن يعتبر الألو والجهد
 متنازعين في قوله في تحقيقه فيحصل المقصود أو يكون
 نصبا على تزعم المخافض أي لم أقصر في الاجتهاد ولكن
 أغضنا من جميع ذلك والتزمنا كون جهدا مفعولا
 فأي حاجة إلى اعتبار جعل هذا اللازم متعديا إلى
 مفعولين لم لا يجوز أن يكون متعديا إلى مفعول واحد
 على تضمين معنى الترك أو التجوز بالألو عنه أي لم أترك
 جهدا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الأصل
 وقوله والمنع لم يمنع جهدا * يحتل تضمين معنى
 المنع والتجوز بالألو عنه وليس المقصد بكاف الخطاب
 إلى معين حتى يتوجه أن الأولى أن لا يعين المفعول
 المحدوف قصد إلى التعميم وأن عدم منعه الاجتهاد

لا يخصُّ احداً مخاطباً كان أو لا * قوله اضافة للمصدر *
 نصب على المصدر مما يشعر به الكلام اي اضاف الترقيب
 الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيها ما في اي
 المفسرة من معنى التفسير اي افسر ترقيبه بما ذكر حل
 كونه اضافة كقوله تعالى هَذَا بَعْلِي شَيْخًا قَاهٍ الْعَامِلِ
 في الحال اعني شيخاً بمعنى حرف التنبيه واسم الاشارة
 والآن تجعل العامل ما يشعر به الكلام من معنى التفسير
 ثم انظر على الاول والثالث تقدير الفعل وحذفه اللهم
 الا ان يكتفى باشعار الكلام بمعنى الفعل كما نقل من
 سيجويه في مررت به فاذا لم صوت صوت حماران
 ناصب المصدر وهو معنى الجملة لاشعارها بمعنى الفعل
 واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان
 الحال كما ظرف يعمل فيها العامل الضعيف كمعنى حرف
 النفي وحرف التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان
 يعمل فيها معنى حرف التفسير * قوله تقر بها * يحتمل
 اوجهاً ان يجعل قوله تقر بها علة لقوله ورتبته ونسهيلا
 او طلبا على اختلاف النسخ علة لقوله لم ابا لغ وعكسه
 ترجيحاً بالاتصال وان يجعل كل منهما علة لكل منهما
 وان يجعل كلاهما علة لآخر وان يجعلاهما
 للاول والفضل للمثقدم كما ان المقصور في المتأخر
 وكلامه راجع بالانظر الى انظر يحتمل الوجه الثاني والرابع

ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل الثالث بان يقال قوله
تقريباً وان كان صله لكل من الفعلين الا انه تعرض لوجه
صليته الا خبر لانه المحتاج الى البيان لما فيه من ضرب
خفاء وادراج المعنى في قوله معنى لم ابالغ كانه للاشارة
الى ان تركيبها لغة ليس عين معنى لم ابالغ لوجوب
تغاير المتضمن والمتضمن واوالم يذكر المعنى لصح ايضالان
المقطيع ضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن
المتضمن للمشي متضمن لذلك الشيء لكن كان الكلام خالياً
من ذلك المعنى * قوله ونعم الوكيل مطف اما على
جملة وهو حسبي * قيل لانم ان الواو للعطف بل للاعتراض
على من ذهب من يجوز وقوعه آخر الكلام واوسلم
فلا نم ان المعطوف عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز
ان يكون انا اسأل الله تع وانه جملة حالمة ومطف
الا نشاء على الاخبار في جمل لها محل من الاصل اب
لا خفاء في جواز ولا جواز انفي جواز واول سلم ان
المعطوف عليه هو حسبي فانما يلزم ما ذكر من مطف الانشاء
على الاخبار لو كان هو حسبي جملة اخبارية وهو
ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائية على صورة الاخبار
واوسلم فيجوز ان يقدّر المبتدأ في نعم الوكيل اي
هو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون
نعم الوكيل جملة اسمية متعلق خبرها انشاء وهذا لا يوجب

كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه محملي
 لا يلزم مطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية ح
 تقع خبر للمبتدأ فلا بد من التاويل بمقول فيه ذلك
 فيكون مطف مفرد متعلقه جملة انشائية ولو سلم فاللازم
 مطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
 ولا شبهة في جوازها ويمكن ان يق الاصل في الواو والعطف
 دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم
 الاعتراض على مذاهب الجمهور والمعطوف على المحل
 حال فلا يجوز ان تعطف الانشائية على المحال لاستانها
 وقوع الانشائية حالاً وانها ممتنع وقصد شرح على
 ما نقل عنه في الحواشي الى تحقيق وجه العطف وتبيين
 وجه التركيب لان هذا العطف ممتنع والاصل في الجمل
 الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل
 والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون
 انشائية على القول بعدم التاويل كما اختاره رحمه الله
 الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام نحو ابن
 زيد وكيف عمرو وكيف الاسمية التي خبرها فعلية في حكم
 الفعلية في افادة التجدد والانشائية اذا وقعت خيراً
 فلا حاجة الى التاويل فهي باقية على الانشائية وامام
 ان الظاهر من كلام الشرح ان المذكور ههنا اعتراض
 لا تبين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية *

قوله كما سنجس ان شاء الله تعالى * حيث بمن رح في
 صدر الخاتمة انها من الفن الثالث استدلالا بان المصريح
 ذكر في الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من السرقات
 الشعرية وما يتصل بها من الاشياء التي يذكرها في
 علم البدع بعض المصنفين * قوله ناسب ذكرها بطريق
 التعريف العهدي * اشارة الى السابق يقال المعهود
 في التعريف العهدي ان يذكر السابق ثانيا بلفظه ويجب
 ان يجوز ذكره بمرادفه ايضا والسابق ههنا اما
 هو المعاني والبيان والبدع ولم يذكر هناك ما يشعر
 بكونها فنونا فكيف تجعل الفنون اشارة اليها واثن
 جوز ذلك باعتبار ان كونها فنونا ظاهرا جدا يغني
 ظهوره عن ذكره فيكون معنى الفن الاول باعتبار كونه
 اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل علم
 المعاني عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب
 عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اوله وهو الذي
 يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد والفن
 الثاني الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحتترز به عن التعقيد
 المعنوي والفن الثالث الى ما ذكر ثالثا وهو
 ما يعرف به وجوه التحسين لا يبق قد ذكر سابقا ان
 الذي يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد هو
 علم المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحتترز

به من الخطاء في نادية المعنى المراد يكون حمل
 علم المعاني عليه تكراراً خالياً عن الفائدة لانا نقول
 لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث فادت الاعادة
 فيهما فطرد ذلك في الفن الاول ايضا نظماً في الفنون
 الثلاثة في سلك واحد * قوله مأخوذة من مقدمة
 الجيش * اراد انهما مقتولة عنهما لما سببه ظاهرة بيعهما
 فيكون لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
 حقيقة مرئية ويحتمل ان يريد انهما مستعارة منها فيكون
 لفظ المقدمة مجازاً فيهما ولا يبعد ان لا يلتزم العقل
 والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها
 ثم اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
 متقدمة على العلم او على سائر الالفاظ الكتاب فالثناء
 اما للنقل من الوصفية الى الاسمية او لاعتبار كون
 موصوفها موشاة كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان
 المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اي ذات موشاة
 ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لصحة
 اطلاق الاسم كالضاربة والقائلة فاطلاقها على الطائفة
 المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا
 المفهوم ومجازاً ان كان بملاحظة خصوصها وان كانت
 بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم فيها لترجيح الاسم
 كما في القارورة والخمر فاطلاقها على الطائفة انما

يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغات المقدمة لهذه
الطائفة والطائفة وانما هو لم يثبت بل الثابت انما هو
وضعه لها بازاء مقدمة الجيش وانذا قال روح انها مأخوذة
من مقدمة الجيش * قوله من قدّم بمعنى تقدم *
فلا يجوز فتح الدال في المقدمة ولذا قال في الفائق ان
الفتح خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على انها
من قدّم المتعدي وقيل يجوز كسر ها على انها منه
ايضا لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانها
تقدم نفسها ولا فادتها الشروع بالبصيرة تقدم من
عرفها من الشارعين على من لم يعرفها * قوله ومقدمة
الكتاب * الطائفة من الكلام كثير ما يقدم المصنفون
قد ام المقصد طائفة من الكلام يغتنف الطالب بإدراك
معانيها في ذلك المقصد ويسمون بالمقدمة كما يسمون
طائفة من كلامهم فما اوقصما وبابا او فصلا ويجعلون
كتبهم مشملة على هذه الا مور اشتمال الكل على
الاجزاء ومراد روح بمقدمة الكتاب هذه المقدمة
بمعنى انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب فا طلاقها
على الطائفة كاطلاق فن الكتاب وقسمه وفصله على
ما جعلت اجزاء وهي لا يحتاج قطعا الى اصطلاح جديد قطر
ان حمل المقدمة التي جعلت جزء من الكتاب على
مقدمة العلم التي هي معان قطعا ليس بوجه * قوله

وانتفاع بها * بالباء هو الواقع في اكثر النسخ المصححة
 وفي بعض النسخ انتفاع لها باللام فاما ان يكون اللام
 بمعنى الباء او الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل *
 قوله والفرقة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب *
 وهو ان مقدمة العلم نطلق على معانٍ مخصوصة لان
 الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما ما على
 الفاظ دالة عليها فلا وما يترأى من التوقف فلانما هو بحكم
 العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو فهم المعاني من
 غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ
 مخصوصة هي طائفة من الكلام آة فاما قد متان
 متبايعتان لاتصدق احدتهما على الاخرى اصلا وما يتوهم
 من قوله راجح في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب سواء
 توقف عليها المقصود او لا ان النسبة بينهما العموم
 والخصوص مطلقا توهم ساقط فانه ما عرف مقدمة الكتاب
 بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقفا عليها بالحقيقة
 فالمراد بالتوقف والتوقف العادي والمراد انه يتوقف
 على معانيها نعم لو ارتكبت ان مقدمة العلم هي الالفاظ
 الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وحمل
 التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت
 مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان مقدمة الكتاب
 اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور

فقط فيصدق مقدم العلم بالمعنى المذكور أي الفاعل
ومقدم الكتاب على شيء واحد وإذا خالفت هذه
وأم يذكّر شيء منه فيها فيصدق مقدم الكتاب
بدون مقدم العلم بالمعنى الفاعل وبالعكس لأن ما هو
الفاعل مقدم العلم لم يقدم أمام المقصد فالقدم أمامه
مقدم الكتاب دون مقدم العلم والذي لم يقدم
أمامه مما يدل على مقدم العلم فهو مقدم العلم
بمعنى الفاعل دون مقدم الكتاب وأما إذا جعلت
مقدم الكتاب مشتملة على ما يدل على مقدم
العلم وعلى غيره فالظاهر يصح مقدم الكتاب
بدون مقدم العلم وبالعكس لأن مقدم العلم
بعض مقدم الكتاب فيصدق على المجموع مقدم
الكتاب دون مقدم العلم وعلى البعض مقدم العلم
دون مقدم الكتاب اللهم إلا أن يجعل مقدم
الكتاب اسماً مشتركاً بين كل الطائفة المذكورة وبين
بعضها فيصدق على البعض المتقدمان والخاصان
ههنا مقدم العلم والفاعل آلة عليها ومقدم الكتاب
ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي
التجاني اللهم إلا أن يرتكب الارتكاب المذكور
وبين الفاعل مقدم العلم ونفس مقدم الكتاب هي
العموم من وجهه وكذا بين مقدم العلم ومعاني مقدم

الكتاب * قوله يوصف بها المفرد * ان أُجري المفرد
والكلام على ظاهرهما خرج بعض الالفاظ معنى المركب
الناقص مع ان الفصاحة يتّصف بها جميع الالفاظ لا يختص
بها بعض دون بعض فلا بد من تاويل في المفرد او الكلام حتى
يتناول هذا المركب فاخترنا البعض التاويل في الكلام
بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلة به بالمفرد واختاره
رح في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة به
بالكلام ورجّح على الاول بانه قد عهد في المفرد اطلاقه
على ما يقابل مقابلة فاذا قوبل بالمركب يراد به
ما ليس بمركب وبالمشئى والمجموع يراد به ما ليس
بواحد منهما وبالمضاف يراد به ما ليس بمضاف
ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه لما يطلق على المعنى
الاصطلاحي اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا
وحقيقته الامر راجعة الى انهم هل يطلقون على المركب
الناقص الكلام الفصيح والمفرد الفصيح فان اطلقوا عليه
الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رح وتعرّيفهم فصاحة المفرد بالخصوص
من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس يرشدك
الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب
الناقص تنافر الكلمات وضعف التاليف والعقيد لفظيا
او معنويا غلو جعل هذا المركب دالا خلا في المفرد على

ما اختاره رح ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتماله
 على هذه الامور المُنْخَلَّةِ بالفصاحة لانه يصدق عليه
 انه خالص من الغرابية وتنافر الحروف ونحافة القياس
 والتزامه لا يليق بحال ما قل فاذا لم يكن فصيحاً يكون
 تعريفهم لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان يراد فيه
 الخلو من هذه الامور حتى يصير مانعاً ودعوى
 ان هذه الامور انما تُخَلُّ بالفصاحة في الكلام دون
 المفرد غير مسموعة لان اللفظ انما يُخَلُّ بالفصاحة مطلقاً
 وذكرنا في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناءً على
 انها انما توجد في الكلام فقط ولو وجدت في المفرد على ما
 اختاره رح لزم ان تذكر في تعريف فصاحته ليسير مانعاً
 كما ذكرنا وما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركباً من
 الحروف والصفة مشتملاً على تنافر الكلمات يكون
 فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو
 اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاماً لزم ان يشق بغير
 فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلاً عن
 الحروف ولا يحذف في شاعته وايضاً اذا ضم الى هذا المركب
 لفظ من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحاً
 بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح
 وهو ايضا شنيع بقي شيء هو انهم فسروا المفرد بما لا يدل
 جزاء لفظه على جزاء معناه فيتم اهل الاعلام المركبة بحورق

تحرره وشاب قرناها ومن المعلوم انه يجوز اشتما لها على
 تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدحه امده فحينبغي
 ان يكون فصيحاً لانه مفرد ولم يشترط في فصاحته
 الخلو من تنافر الكلمات او يضاف في تعريفها الخلو من
 صده ايضا ليصير مانعا والاول فاسد فتعين الثاني
 وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها
 مفسرة باللفظة اي اللفظ الواحد على ما ذكر في المفصل
 وتاء اللفظة تخرج الاعلام المركبة وان كان المشهور
 المذكور في اكثر كتب النحويين انها كلمات او يقال هذه
 الاعلام مركبة صورة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انها هو
 نفس اللفظ * قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة * اورد
 عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
 اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره رح وهو ما ليس بكلام
 وان كان مركبا فالليل اخص من الدخول واجيب
 بانه اذا دبال كلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد
 خيالك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى
 بعيد واما على تقدير ان يفسر الكلام ههنا بما ليس
 بكلمة وفرد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعدا صلا * قوله
 انما هي باعتبار المطابقة * لان بلاغة الكلام مطابقتها
 لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على
 تاليف كلام يلزم فاما مطابقة معتبرة في كليهما قيل مراد

هذا القائل أن البلاغة عند العرب ليست إلا بالاعتبار
 المذکور فصيح ما ذكره من التعليل لأن حاصله يرجع
 إلى السماع ولا لا معقراء كما اختاره روح من التعليل
 ويحكي أن يدفع بأن كون البلاغة بهذا الاعتبار
 إنما عرفت بما في الكتب من أخذها لمطابقة في تعريفي
البلغيين ولم ينقل من العرب ذلك أصلاً وهو
ظاهر * قوله الغير المشتركة في أمر يعنها * تفسير
 للمختلفة وبيان أنه هو مناط المعذر ولا خفاء في أن
 المراد من أمر يعنها أمر يصلح تعريفاً وبياناً لها وله
 اختصاص بها وأما المفهومات العامة نعم المعاني المختلفة
 وأنها مشتركة فيها وقد أورد علي بن الحاجب فيما
 قبل من قسم المستثنى أولاً ثم تعريف المقسمين بأنه
 لا حاجة إليه لأن المقسمين مشتركان فيما يصلح تعريفهما
 لهما وهو المذکور بعد الأول وأما أفواها كما ذكر صاحب
اللباس * قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا بالخلو ون
تسامع * بأنه ذكر في الشرح أن الفصاحة تنصت هم هي
كون اللفظ جارياً على القوانين المستندة طعن المستقراء
كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق
بغير بيعهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك أنه
ليس من هذا الكون ولا امرأه دفاعاً عليه فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون بما ذكره من

الخلو من فان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا
 على التعريف وصدق الخالص هذا الخلو من على الكائن
 هذا الكون لا يوجب صدق الخلو من على الكون فان صدق
 المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ
 كالناطق والكاتب والناطق والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان
 كما في الماشي والمتحرك والمشي والتحرك لا يقال
 اذا لم يصدق الخلو من على الكون الذي هو الفضاحة
 لم يصح تعريف الفضاحة بالخلو من اصلا فكيف يحكم
 بالتسامح لاننا نقول ان الادباء كثير ما يتبايعون
 في التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور التعريف
 يستلزم تصور التعريف ولا يحافظون على قاعدته المعقولة
 من وجوب كون التعريف محمولا على التعريف مع ان من
 العمل المعقول من تجوز التعريف بالبيان كتحريف
 البيت بالجدرا نوال الخقف وما نقله من زخ ان وجد
 صحة التعريف في الجملة لهما قصدا لبيان لغة وادعاء
 ان الخلو من هو الفضاحة فزيادة تصحيح ولا يتجدد
 عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 لان الادباء كثير ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه
 هي ابناء التعريفات وقيل وجه التسامح ان الفضاحة
 وجودية والخلو من ملامية ويتجسد عليه منع ظهورها
 بوجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجود في

بالاعدادي من غير تمام فيه * قوله تفضل العقاص آة *
 في جمع العقاص مع افراد المثني والمرسل لطيفة وهي
 الاشارة الى ان العقاص مع كثرتها تغيب في الاخيرين
 مع وحدتهما وقيل العقاص بمعنى المذاري اي يستتر
 المذاري في الشعر وينوي في البيت تفضل المذاري
 في مثني ومرسل المذاري خشبة ذات اطراف يدري
 بها الطعام وينقي الكدس والمراد في البيت المشط وفي
 التعبير عنه بالمذاري مبالغة لطيفة * قوله من المحموسه
 الرخوة * الحروف المحموسه هي حروف ستشكك
 خصفه والمجهورة ما مداهما والشدة حروف
 اجدت طبقك والرخوة ما مداهما وما مداه حروف
 ام يرمونها هذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة
 والشدة * قوله على ان هذا القائل فسر الكلام بما
 ليس بكامة * يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في
 فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول من
 فسر الكلام بالمركب التام واذا كان مدخليتها اكثر
 كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته
 افسد على قوله لان على قول غيره يوجد كلام فصيح
 في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته
 لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب
 الناقص ليس بكلام * قوله والقياس على الكلام العربي آة *

المذاري

يعني انه اثبت جواز عدم فصاحة كل كلمة من كلام
فصيح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام
عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله
تعالى اِنَّا اَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا * اي اَنْزَلْنَاهُ الْقُرْآنَ
كلمات غير عربية بل فارسية كالِاسْتَبْرَقِ وَالسَّجِيلِ
اورومية كالِقِسْطِاسِ او هندية كالْمَشْكُوَةِ وَهَذَا الْقَمَاسُ
فاسد لان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر
من وقوع الاستبرق واخوانه في القرآن لا يوجب
ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت
عربية ايضا فجواز توافق اللغتين كالصابون والتدور
ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
والضمير في قوله تَعِ اِنَّا اَنْزَلْنَاهُ راجع الى السورة
لا القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربيا فمعناه كونه عربي النظم
والا سلوب لا عربي المتن ولا ينافيه كون كلماته غير
عربية ولو سلم انه عربي المتن فذلك باعتبار الاعم
الاغلب لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل
بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام
الفصيح لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام
وعربية الكلمات ليست شرط في عربية الكلام بل
تكفيها عربية اكثر كلماته ولا حد ان يقول المعلوم

من كلامهم ان غصنا حة المركب التام أو انظر كيف مطلقا
 يشترط فيه فصا حة كلما قد واما اذا كان هنة من افراد
 الكلام ميمامة بنا سم كالسورة أو القرآن مثلا فليعلم يعلم
 الله تشترط في فصا حة مثل هذا الكلام فصا حة كل
 كلاما وكلمة منه ففي اشتراط فصا حة قوله تع آلم
 آهت سواها اعتبر كلاما لان اخذ مع ضميره أو لا ان
 لم يورثه مع هي فصا حة السورة أو القرآن كما مثل
 واشترط فصا حة الكلمات في فصا حة الكلام لا يوجب
 ذلك الاشتراط * قوله فمجرد اشتغال القرآن هللي
 كلام غير فصيح آه * يعني ان لم يلزم خروج السورة
 عن الفصاحة فاشتغال القرآن هللي كلام غير فصيح لازم
 البتة أما اذا اعتبر آلم آهت كلاما فظاهرا واما اذا
 لم يعتبر فلان محم فصا حة يوجب عدم فصا حة الكلام
 اللذي هو مجزوء لا اشتراط فصا حة الكلمات في فصا حة
 الكلام ووجه قوله بل كلمة غير فصحة مع ان ذلك
 حصا حة الكلام لازم جز ما ان اللازم ان يترك هللي
 فقد يترك فصا حة الكلام هللي تقلد يترك فصا حة
 الكلمة أو ان كان هذا مستلزم ما لا يؤول فاشارة الى ان
 كلاما من اللان ميين مستعمل بالفساد من غير احتياج الى
 ملا حظا مستلزام احد هما الآخر ولما كان كون
 اعتماد القرآن هللي كلمة غير فصحة مستلزم ما بالفساد

أظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بلى كلمة غير
 فصيحة * قوله مما يقود اي * اي جهل و يجز الى نسبة
 الجهل والعجز لان اشتغالها على غير الفصيح اما لعدم
 ما له تعالى والله غير فصيح ايمان الفصيح اولى (بالاختيار)
 من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى ايراد
 الفصيح بدل غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم
 الثالث محتمل وهو ان يكون تعالى قادرا على ايراد
 الفصيح بدلا عن غير هو علما بعدم فصيحته و بان الفصيح
 من حيث هو فصيح وان كان اولى لكن لم يورد لحكمة
 له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهرنا ندلا حكمة في ذلك
 لان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول هم
 والاعجاز انما هو بالبالغة والفصاحة على الصحيح
 فان قلت غاية الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه سفيها
 وخرجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم يقل الى
 نسبة الجهل والعجز او الحق فقلت لما كان السفيه نتيجة
الجهل نسبة تدخل في نسبته * قوله اي مدققا
 مطولا * موافق لما في الصحيح ان جِدَّة الحاجبين
 وطول وزججت امراة حاجبها اي دقت وطولته
 والمفرد كور في الاساس ان الزجج دقة الحاجب
 و ما يقول الله وجها جسدان جوز ججت حاجبها وربما
يستدل على اعتبار معنى الاستقواس بقول حجبان

في مدح النبي صلعم * بعينين دُججا وِين من تحت
 حاجب * ازج كمشق النون من خطّ كاتب * فان
 التشبيه بـمشق النون انما ليحسن باعتبار معنى الاستقواس
 وفيه انه انما يتم لو كان قوله كمشق النون بيانا لقوله
 ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون لبيان اتّصاف
 الحاجب بالاستقواس بعد بيان اتّصافه بالدقة والطول
 بقوله ازج وترك العطف في قوله كـمشق النون
 ربما يدفع المناقشة * قوله اي كالسيف السريجي او
 كالسراج اهـ * لابد لهذا التخريج من ان ينطبق على قاعدتهم
 ويمكن توجيهه بان التفعيل يجيء بمعنى النسبة الى
 اصله كملتئم والمنزري المنسوب الى تميم والمنسوب
 الى نزار فالسراج بمعنى المنسوب الى السريجي والسراج
 اي بالمشابهة فالسراج اسم فاعول من سرجته بمعنى
 نسبته الى السريجي او السراج كملتئم والمنزري من
 تميمته ونزريته بمعنى نسبته وقوله كالسيف السريجي
 او كالسراج يكون بيانا لحاصل المعنى هذا توجيه
 التخريج اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نسبته
 الى السراج او السريجي معنى مشابهة له وايضا
 الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصدر ثلاثي
 هذا الفعل نحو فسقته وكفرته اي نسبته الى الفساق
 والكفر وانما اليه من كك وانما التوجيه بالثمة من قبيل

قَوْسُ الرَّجُلِ أَيُّ صَارَ كَالْقَوْسِ فَالْمَسْرَجُ بِمَعْنَى الصَّائِرِ كَالسَّرِجِيِّ
 أَوْ كَالسَّرَاجِ أَوْ بَيَانُهُ مِنْ هَوْنِ الرَّجُلِ إِذَا صَارَ هَوَانًا فَالْمَسْرَجُ
 بِمَعْنَى الصَّائِرِ هَرَجِيًّا أَوْ سَرَّاجًا عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ أَيِ
 مِثْلِهِ أَوْ بَيَانُهُ مِنْ وَرَقَتِ الشَّجَرَةِ أَيِ صَارَتْ ذَاتَ أَوْرَاقٍ
 فَالْمَسْرَجُ بِمَعْنَى الصَّائِرِ ذَا سَرَّاجٍ وَهَذَا يَخْتَصُّ بِالتَّخْرِيجِ
 الْآخِرِ فَيَجْرُ دُخْلَى الْكُلِّ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَقِمُّ لَوْ كَانَ الْمَسْرَجُ
 بِكُسْرِ الرَّاءِ كَذَلِكَ بِفَتْحِهَا * قَوْلُهُ فَإِنْ فَلِمَ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ
 مَفْعُولٍ آه * يُمْكِنُ تَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ لَمَّا حَكَمُوا
 بِغَرَابَةِ مَسْرَجٍ حَكَمُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ اسْمُ
 مَفْعُولٍ مِنْهُ لِتَخْرِجِهِ مِنَ الْغَرَابَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ سَرَّاجَ اللَّهِ وَجْهَهُ
 لَوْسٌ غَرِيبًا (فَلِمَ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْهُ لِتَخْرِجِهِ
 مِنَ الْغَرَابَةِ) وَفِيهِ أَنَّهُ لَا مَخَافَةَ بَيْنِ غَرَابَةِ مَسْرَجٍ وَكَوْنِهِ اسْمُ
 مَفْعُولٍ مِنْ سَرَّاجٍ وَعَلَى غَرَابَةِ سَرَّاجِ اللَّهِ وَجْهَهُ مَمْنُوعٌ وَقَدْ
 جَعَلَ رَحْمَتِي شَرْحَ الْمَفْتَاحِ مَسْرَجًا اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَّاجٍ
 وَغَرِيبًا وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ دَفْعِهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُمْ
 ذَكَرُوا فِي تَخْرِجِهِ وَجْهَيْنِ وَكَوْنُهُ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ
 سَرَّاجِ اللَّهِ وَجْهَهُ وَجْهٌ ثَالِثٌ فَلِمَ لَمْ يَذْكُرُوهُ وَفِيهِ أَنَّ الْجَوَابَ
 الثَّانِي مِنَ السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْغَرَابَةِ
 يَأْتِي ذَلِكَ وَابْتِزَاقُ ذِكْرِنَا أَنَّ وَجْهَ تَخْرِيجِ مَسْرَجٍ مِنْ
 السَّرَّاجِ أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَّاجَتِهِ أَيِ نَسَبَتِهِ إِلَى السَّرَّاجِ
 بِالْمُشَابَهَةِ وَقَوْلُهُ كَالسَّرَّاجِ بَيَانٌ لِحَاصِلِ الْمَعْنَى وَيُمْكِنُ

دفع هذا ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول
انه يحتمل ان يكون سرج الله وجهه مولد امستحدا ثا
من السراج وفي تفريره وجوه احد هاندا اذا كان
مولدا احاد ثا بعد حكمهم بالغراية فقد صح حكمهم بها
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على
جعله اسم مفعول من سرج بالغراية وفيه ان الظان
الحكم بالغراية ليس سابقا على توليد سرج الله وجهه فان
الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثاني
انه اذا كان مولدا امستحدا ثالا يفيد جعل سرج اسم
مفعول منه خرج وجهه عن الغراية لان المولد غريب
وفيه انه لا يبقى من وجهي الجواب فرق يعتد به
والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل سرج اسم
مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه
الثاني من الجواب ان سرج الله ايضا غريب فلا يفيد جعل
سرج اسم مفعول منه خرج وجهه عن الغراية وفيه انه
اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغراية في
مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم
على التقرير الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على
اول وجهي تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا
يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا الثاني وجوه
تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب ولما كان في

هذه النسخة من الشبهة والمناقشات وإن أمكن دفع بعضها غير ما إلى قوله قلت هو أيضاً من هذا القبيل أن مأخوذاً يعني أن سراج الله من قبيل الغريب أن مأخوذاً من السراج كالمسرج فلا يفيد جعله اسم مفعول منه خروجه عن الغرابة * قوله ثم استعير لكل واضح معروف * اقتصر على معنى الاشتهار وذكر ربح في شرح الكشاف أنه استعارة للشرف والاشتهار فكانه نظر إلى أن وصف القلب بالشرف ليس له أكثر معنى وليس هناك * قوله إنما هي من جهة الغرابة * أن أراد أن الغرابة مشتملة عليها كما قال في الشرح لأن الكراهة داخلية تحت الغرابة فكذا ذلك اللفظ لغرابته المشتملة عليها م ك ه ف ولم يذكر في تفسير الوحشة ما يدل على الكراهة وأن أراد أن الكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها يلزم أن يكون كل غريب كريهاً وهو مـ ولو سلم فمراد صاحب القيل أحد الأمرين إما أن الخلوص من الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها وإما أن الكراهة تُخلل بالفصاحة فلا بد من تعريفها من ذكر الخلوص من الكراهة والآن لم يكن التعريف مانعاً ولا يندفع شيء منهما بما ذكره ربح من أن الكراهة بسبب الغرابة أما الأول فلا بد أن يلزم من اعتبارها انتفاء

أذ هو مأخوذاً
أذ هو

الكراهة

المسبب الخاص في مفهوم اعتباراً انتفاء مسببه فيه وأما
 الثاني فلا بد لا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء
 المسبب لجواز أن يشتمل الشيء بأسباب شتى ولا أن
 المسبب ملزوم والمسبب لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
 انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أهم ولو ذكر
 روح ما يدل على أن الكراهة سبب للغراية يدفع الثاني
 لأن انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقاً *
 قوله وقيل لأن الكراهة * إشارة إلى ما ذكره الخليلي
 وحاصله أن الكراهة في السمع إما أن ترجع إلى النعم
 لا إلى نفس اللفظ وإنما أن ترجع إلى نفس اللفظ لغرايته
 لو أمّا أن ترجع إلى نفسه لا شتماً له على تركيب يتنقّر
 الطبع هذه فعلى الأول لا يخفى أن ذكر الكراهة مستبعد
 عنه وكذا على الثاني لأن قيد الغراية يعطي معنى واحداً
 على الثالث فلا بد من ذكرها لأنه لا بد أن يفسر
 في تعريضها لفصاحة الخلوص عن الاشتغال بالمدحور
 لا خلا له بالفصاحة جزماً وإذا أمرت ذلك صرفت
 عنه لا يتجه عليه نظر وزج إن أراد به أنه قد تكون
 الكراهة في بعض الألفاظ ثابتة مع قطع النظر عن
 النعم لأن الخليلي لم يعكز ذلك بل أثبتته حيث ذكر
 أن الكراهة قد تكون للغراية وللإشتمال بالنكوى
 لا بالنعم وأن أراد به أن الكراهة حيثما كانت تكون

ثابتة مع قطع النظر عن النعم وإنما ذكر لفظ الجرشي
على سبيل التمثيل فاثباته مشكك * قوله حال من
الضمير في خلوصه * فيكون المغمى به هذه الحال هو
الخلوص لكونه العامل في ذي الحال فيتوجه
عليه أنه لا يستقيم به الاحتراز من مثل زيد اجلل
بل يلزم ان يكون مثله كلاما مقصبا لانه يصدق عليه
انه خالص من الامور المذكورة حال فصاحته كلماته
وهي ان يقال زيد اجلل كما يقال عدو الله ارجل
ان ينتهي من المسهمات حال اختياره فاذا ارتكبه
شيئا منها في حال اضطراره لا يسقط عنه التنبه بل يكون
هذا لانه يصدق عليه انه معتد منها حال الاختيار
وان ارتكبها حال الاضطرار فلا يقدح الارتكاب
بالاضطرار في صدق الانتفاء في حال الاختيار فكذا
ههنا لا يقدح عدم الخلوص في حال عدم فصاحته
الكلمات وهي ان يقال زيد اجلل في صدق الخلوص في
حال فصاحته وهي ان يقال زيد اجلل والجواب انه انما
يصدق عليه لو كان لقولنا زيد اجلل حال فصاحته
الكلمات وهو ممتنع بل هذه الحال انما هي لقولنا زيد
اجلل وهو غير قولنا زيد اجلل فلم يثبت كلام واحد له
بحال فصاحته الكلمات وحال عدمها ايستقيم ما ذكرت
كما وجد شخص واحد له حالان حال الاختيار وحال

الا ضظرا رفا استقام ما ذكرته فيه * قوله لانه ح
 يكون قيد اللتنا قر * لانه العامل في ذي الحال اهنى
 الكلمات فيكون قيد اللمعفي لانه اعتبر في الفصاحة
الخلوص عنه فلا يكون قيد الخلوص حتى يكون قيد أ
المنفي واذا كان قيد اللمعفي يكون المنفي داخل على كلام
 فيه تقييد فيكون المنفي راجعا الى القيد على ما هو المقرر
 عندهم من رجوع المنفي الداخل على المقيد الى قيد
 فيلزم ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
 الكلمات مع وجود التخاف لا انتفاء التخاف مع وجود
الفصاحة وهو عكس كلي للمقيد ولكن ننزل عن ذلك فلا
 اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التخاف
 مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا قال رح ويلزم ان
 يكون الكلام المشتمل على تخاف الكلمات الغير الفصيحة
فصيحا لان هذا لا يزم البتة سواء اقتصر على ان الاصل
 رجوع المنفي الى القيد او ضم اليه حد يث التنازل لان
 اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام هو لفضبح
 لا غير وعلى الثاني ان يكون فصيحا وان كان غيره
 ايضا فصيحا فكونه فصيحا قد رُمِشَرك بينهما ثابت
 على تقد ير كل منهما فما ذكره ههنا اولى مما وقع في
 الشرح من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
 الكلمات الغير الفصيحة متخافا كابت او لا فصيحا لانه

انما يستقيم على تقدير التنزيل وان كان يمكن توجيهه
 بانه اراد ان يبين غاية فساد هذا القول قد ذكر انه ح
 يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المعرّف
 على شيء منهما فلحصول هذا المقصود بنى الكلام
 على التنزيل اكنك خبير بان الفصاحة في عدم
 صدق التعريف على شيء من افراد المعرّف اكثر
 منه في صدقه على المعرّف وعلى غيره وان كان
 الغير الصادق عليه التعريف في الثاني اكثر
 منه في الاول * فان قلت اذا اخل التنازع الفصاحة
 كما يدل عليه التعريف على ما ذكره هنا فلان يخل
 التنازع مع عدم الفصاحة اولى * قلت لا يلتفت الى
 مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف
 صدقه على غير المعرّف سيما اذا كان صادقا على
 الغير فقط دون شيء من افراد المعرّف كما في ما نحن
 فيه على تقدير الاقتصار على الاصل المذكور على
 انه على تقدير التنزيل يصدق التعريف على صنفين
 من الكلام ليس شيء منهما من افراد المعرّف وحده
 الاولى انما يستقيم بالنسبة الى احد هما ويدفع
 الفساد الناشئ من صدق التعريف عليه فقط دون الثاني
 من صدقه على الآخر كما بينا في الحاشية * قوله
 المشهور بين الجمهور * فلا يدفع الضعف تجويزه في

غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه
 المذكور في نحو ضَرَبَ غلامه زيداً يوجب الضعف
 وان جوزه البعض كالاخفش وابن جنى * قوله لفظاً
 ومعنى وحكما * الذكر اللفظي ان يكون المرحع
 ملفوظاً به صريحاً قبل الضمير سواء كان مذكوراً قبله
 لفظاً ومعنى نحو ضَرَبَ زيدٌ غلامه فان زيداً مذكور
 قبل ضميره لفظاً ومعنى أولاً نحو ضرب زيداً غلامه
 فان زيداً وان كان مذكوراً قبل ضميره صريحاً
 لكنه مذكور معني بعد لان رتبة الفاعل المتقدم
 على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحاً
 به لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره مقدماً معني ككون
 رتبة الفاعل المتقدم على المفعول نحو ضرب غلامه
 زيداً فان ذلك يقتضي كون زيد مذكوراً قبل الضمير
 معني وككون رتبة المفعول الاول المتقدم على الثاني
 نحو اطعمت درهماً زيداً او كمتضمن الكلام السابق
 المراجع نحو قوله تعالى اعدوا لهواً قريباً للتقوى *
 فان الفعل متضمن لمصدره وكان استلزام الكلام السابق
 لذكر المراجع استلزاماً مقرباً كقوله تعالى ولا يؤيه * اي
 المورث فان الكلام السابق في بيان المورث وان
 يدل على المورث او بعيداً كقوله تعالى حتى توارث
 بالحيات * اي الغنم فان ذكر العشي سابقاً يدل على

الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا معنئ
والذكر الحكمي ان لا يكون مصرا حابيه ولا يكون شي
من سياق الكلام او سابقه مقتضيا لذكره معنئ الا ان
حكم الواضع بان مفسر الضمير وما يصلح مرجعا له
يلزم ان يتقدمه يقتضي ذكره (مقدم ما) حكما وذلك
لانه انما خولف مقتضى حكم الواضع لا غراض يجي
بها بها في وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر
لغرض مقدم حكما كما ان المحدث وف لعله في حكم
الثابت فظهر بما ذكرنا ان قوله لفظا ومعنئ وحكما
متعلق بالذكر وبيان لاقسامه ولك ان تجعله متعلقا
بالاضمار بمعنئ كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم المضمير
على الذكر فيكون بيانا لاقسامه اي تقدم المضمير على
ذكر المرجع وتأخر المرجع عنه لفظي ومعنوي وحكمي
والمشهور جعلها اقساما لتقدم المرجع والامر فيه سهل فان
احدهما يعلم بالمقايضة الى الآخر وما وقع في الشرح من
الاقتصار على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فمبني
على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد
بالمعنوي ما يقابل اللفظ حكما كان او لا * قوله والواو في
والوري للحال * اثره على كونها للعطف على المستكن
في امده لوجه لوجود الفصل فيكون المعنئ امده
ويمدح الوري لوجه احد ما حسن المقتضى بقوله ملته

ملته وحدي فان قوله وحدي في مقابلة قوله والوري
 معي وقد جعل حائلا وقيما للوم الذي قبول بالمدح
 فينبغي ان يكون قوله والوري معي ايضا حائلا وقيما
 للمدح رهاية للتطبيع بين المتقابلين والثاني انه
 على تقدير العطف يكون مدح الوري جزءا لمدح الشاعر
 وموقوفا عليه ولا يخفى انه قد صرف في بيان المدح
 بالنسبة الى ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما
 في تقدير الحالية والثالث انه يلزم على تقدير العطف
 استدراك قوله معي (فانه لا يبقى فائدة يعتد بها)
 والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط
 والجزاء فان المعطوف على الجزاء جزء على حدة
 كالمعطوف عليه ومعلوم ان المعطوف عليه من الشرط
 واما على تقدير الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا
 والجزاء مدحه مقيدا بالاحال المذكورة ويمكن دفع
 الاخيرين بان المعية تدل على عدم تراخي مدحهم
 عن مدحه وانه معنى مطلوب ويعتبر العطف اولا لازم
التعليق بالشرط فح يكون المجموع جزءا * قوله نعم
 مقابلة المدح بالوم * ربما يعتد رعاها بانه اشار بذلك
 الى ان ذمه لا ينبغي ان يخطر بالبال ما قل ولو على
 سبيل الشرطية والتعليق بل لودعا داع فانما يفرض
 بومه دون ذمه وفي استعمال متي الدالة على الكلية

في المذح والذم الخالية عن هذه الدلالة في اللوم بل
 هي في قوة سور الجزئية لطافة حيث أشار إلى أنه
 يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في
 اللوم وإن كان فيه لطافة (و) لان تعليق توحده
 باللوم على لومه المشعر بعلية اللوم له يفيد فائدة
الكلمة المبني عليها للطافة المتأخرة * قوله
تأخر كل التنافر * أي ان فيه تنافرا كاملا ولا يلزم
ان لا يكون تنافرا كاملا منه لينا في ما سبق ان الثاني
دون المتناهي ولا ان يكون احدا الامرين موجبا للتنافر
في الجملة واجتماهما لكما له حتى يلزم عدم فصاحة
تحو فسبجته مع وقوعه في القرآن بل اللزوم ان اجتماع
الامرين سبب للتنافر القوي الكامل ويجوز ان لا يكون
واحد منهما موجبا للتنافر اصلا وايضا في قوله نافر
كل التنافر اشارة الى ان التنافر ههنا بمعنى النفرة
لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكره وفائدة
التعبير به منها الدلالة على الكمال لان الفعل اذا
تشارك فيه الفا علان يجي كاملا * قوله قيل ذكر ضعف
التأليف يعني من ذكر التعقيد اللفظي * لانه لا يكون
الضعف التأليف فالتخلص من الضعف يوجب الخاوص
عنه اعلم ان الخفا لي اهترض بان ذكر احد الامرين
من الضعف والتعقيد اللفظي يعني من ذكر الآخر اما

اغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلانه لازم
 المضعف لان التاليف اذا لم يوافق القانون اوجب
 صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللازم يوجب
 الخلوص عن الملازم فإن قصد ربح بما ذكره دفع اعتراضه
 لم يحسن الاقتصار على بعض السؤال وأن كان الاقتصار
 بغناء على ان ما ذكره لا يدفع السؤال بتمامه لانه
 انما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع
 العكس ودفعه ان يقال لانم ان كل ضعف يوجب تعقيدا
 فان مثل جاءني احمد بالتفويض مشتمل على الضعف
 دون التعقيد * قوله الخلل في انتقال الذهن * اما
 ان يراد الخلل الواقع للمتكلم اوللما مع فعلى الاول
 لا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم وعلى الثاني
 لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذا الامر بالعكس
 فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قرينته
 وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله بالايثار باعتبار
 معنى العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر بالايثار
 وأن يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتبار
 معنى العلم والظهور * قوله وذلك بسبب ايراد
 اللوازم * قد يفهم منه انه السبب في التعقيد لا الخير
 ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب أن قصد باللفظ
 بما ليس من لوازم معناه يكون ذلك دأخلا في ضعف

فدفعه
 * التعقيد المعنوي *
 الخلل واقع

العاليف والآوجه انه انما خُصَّ الايراد بالذكر لان
 القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه
 اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان اريد بالموالاة
 والوساطة معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان
 لام الجنس يبطل الجمعية الى الجنسية فلا خفاء وان
 اريد معنى الجمع فظا انه لا يصح اعتباره بالانظر الى
 كل مادة فلا بد من اعتباره بالانظر الى الموادف فيكفي
 في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى التقديرين فالظن
 انه يلزم تكثر الوسايط في كل مادة ووجهه ان يراد
 بالكثيرة ان تكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم
 بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة * قوله
 ما طلب بعد الدار معكم لتقر بها * في ذكر السنين
 وايضا فة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات
 المخاطبين لطائف حيث اشار بذكر السنين الى ان
 طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود عظيم وهو
 ١ لقرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اشد
 من الرديء واسوء من السوء سوف الاقتحام في مهلكة
 ارتكابه واخر التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السنين
 على موضوعه وان حملته على مجرد التاكيد فاللطفة
 باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعاً
 ورمزاً باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى

انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه يعد
بعد نفسه محالاً فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومطلوب
المحبب انما هو قرب ذات المحبوب لا قرب دارة ومكانه *
قوله هو الصحيح * اما لانه ثبت عنده بالنقل الصحيح
واما لان الصحيح عنده في معنى البيت ما ذكره الشيخ
وهو مبني على الرفع * قوله لكنه خطأ * كانه اراد
بالخطأ ما يعد خطأ ويككون في حكمه عند البلغاء
والأفله وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه
يستعمل المجمود في مطلق خلوا الدين مجازاً استعماً لا
للمقيد في المطلق ثم يكفى بالمطلق من السرور * قوله
اطيب نفساً * صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفساً
تميز ولا يحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب
ونفساً مفعولاً به قيل الظن من كلام الشيخ انه جعل
طلب البعد مجازاً من لازمه وهو طيب النفس به وجعل
سكب الدموع مجازاً من سببه وهو الحزن والا وجه
انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع بل ما ذكره
تقرير للمعنى وبيان لسبب السكب * قوله والمقوم
ههنا كلام فاسد * وهو ما ذكرنا في معنى البيت ان
مادة الزمان والاخوان الايمان بنقيض المطلوب
وخلاف المقصود طلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو
القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور

ووجه فساد ان الزمان والاخوان انما يأتي بما هو
 نقض المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطاوبه وليس
 به و ربما يدفع الفساد بان من طرافة الشعراء انهم
 يعتمدون على طلب شيء يكون مطلوب بهم خلافة تسببها
 التي حصولها لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المطا
 وهذا من الامور الخطابية التي يأتي بها الشعراء الطرقات
 ولا يقدح فيه امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك
 صريحاً ابو الحسن الباقري فقال (شعر) ولكم
 تمنيت الفراق مغالطاً ، واحتلت في استئثار غرس
 وادادي ، وطمعت منها في الوصال لانها ، تبني الامور
 على خلاف مرادي * قوله كانه تجري في الماء * يشعربان
 اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على
 ما ذكر في الأساس ومن المجاز فرس سابع وسبوح
 ووجه ان السابع والسبوح من سبج في الماء فان اعتبر
 موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها
 في البر بسباحتها في البحر في سرعة السير مع عدم
 اتعاب الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان
 اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص
 سابع في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة ولا يخفى
 ما في ايثار السبوح على السابح من لطف المبالغة وما
 في ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح من الملائمة

فان الغمرة في الاصل ما يغمرك من الماء ولا ينجي
 من ابتلي بها الا السايح والاراد بالغمرة ههنا مطلق
 الشدة استعمالا للمقييد في المطلق * قوله ولا يخفى
 انه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا * لان التكرار لما
 كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع
 الذكريات والذكر الآخر وعلى الاول لا يتحقق
 بتشليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرة وعلى
 الثاني لا يتحقق كثرة بالتشليث وان تحقق تعدد
 لان الطاء لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل
 يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تبيع الذكر لا اقل
 حتى يتحقق ثلث تكريرات وقد يجاب عن هذا
 الايراد بوجهين آخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار
 ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل من اضافة المسبب
 الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر
 بسبب التكرار والثاني انه بالذكر ثانيا يحصل تكرار
 احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة
 الى الذكر الاول وقد حصل بالذكر ثانيا تكرار واحد
 فالمجموع ثلث تكريرات * قوله والجندل ارض
 ذات حجارة * يخالف ما في الصحاح الجندل بسكون
 النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون
 وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ولا يبعد

ان يوفقى بان ما ذكره ربح بيان للمراد ههنا فانه اريد
 باسم الحجارة ههنا موضعها * قوله وفساد ذلك مما
 يشهد به العقل والنقل * اما العقل فما نقل من الصحاح
 واما العقل فلان المبدأ سبب ان يكون داعى الامر بالتصويت
 سماع غير المصوت له لا سماع المصوت لصوت الغير
 ويخالفه انه انه ما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت
 اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والخبور كالبلابل
 فتترجم بمشاهدة الانوار وملاحظة الاوراد فلا ور بما
 يؤيد * انه لم يقتصر في داعى الامر بالتصويت على
 السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدّمها وغاية ما يمكن
 ان يقال معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيهه
 يخالف. لنقل وعنه من جهة * قوله والا فلا يخل
 بالفصاحة * قيل ردّ ربح فى المشرح توجيه النظر فى
 المقييل المذكور فى فصاحة المفسر بان الكراهة فى السمع
 ان ادّت الى الثقل دخلت تحت التعاقر والا فلا يخل
 بالفصاحة * ربح ضعف هذا التوجيه ظاهراً والظاهر
 ان ضعفه لو ردد المنع على قوله والا فلا يخل بالفصاحة
 وانه وارد ههنا ايضا والجواب انه لاجهة لا خلال
 كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزمهما من
 الثقل بخلاف الكراهة فى السمع فانها تناسب الا خلال
 وتصلح سبباً له من غير ملاحظة لما يلزمها من الثقل

لان الفصحاء كما يحترزون مما يشغل على اللسان
 فكان اعمأ يشغل على السمع * قوله راسخة في النفس *
 احتراز عن الحال فانه كيفية في النفس غير راسخة
 * فيها قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير * اولى
 من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج عنه
 لانه يخرج من الحد الكيفيات التي يتعصي تصورها
 تصور غير ما كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان
 تصوراتها موجهة لتصورات متعلقة بها لكن لا تتوقف
 عليها توقف المعلوم على علمه كما في الاغراض
 النسبية فعلى المشهور لا يبقى الحد جامعاً بخلاف ما
 ذكره رح فهو اولى من هذا الوجه اكن يرد عليه
 الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء
 وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها على تصور
 القول لشارح فلا يبقى الحد جامعاً ولا يرد ذلك على
 المشهور * قوله اشعار بان او عبر من المقصود آه *
 قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم
 ان يكون هذا المعبر فصيحاً وليس كذلك لانه ان اراد
 التعبير من مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام
 في المقصود استغراقياً يابى ذلك وان اراد التعبير
 عن كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق
 العرفي فالظاهر لا يتحقق بدون الرسوخ فقوله

ما لم يكن راسخاً فيه محلُّ تأملٍ ويمكن دفعه بان ليس
 قصده الا ان ذكر الملكة يشعر بما ذكر ولا ريب في
 استقامة هذا الاشعار وما ان في التعريف ما يوجب
 عدم فصاحة هذا المعبّر فغير قاذح في ذلك واما
 قوله ملكة احترأ عن تعبير هذا المعبّر لتوجه ما ذكرنا
 على انه اوقال كك لا مكن الدفع ايضا كما ينبغي في
 الحاشية * قوله الى ان يعتبر * اشعار بان الحال انما
 تقتضي اعتبار تلك الخصوصية وقد عرفت ان مقتضى
 نفس الكلام وانما يقتضيه امر آخر من قصد افادة
 فائدة الخبر او لازمها او غيرهما وقد صرح بحديثك
 في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما تتحقق
 بتلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتاً وانما
 اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
 مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال
 فمقتضى الحال انما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها
 كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا نأقول ليس المقتضى
 هو الخصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا
 كانت مقرونة باقصد والاعتبار وكفاك شاهداً على
 ذلك تخطئة عليّ كرم الله وجهه من قال من المتوفي
 على لفظ اسم الفاعل مع انه رضى قرأ قوله تعالى
والذين آمنوا منكم على بناء المعلوم فاذا كان

إلا اعتبار مدخل عظام في مقتضى الحال بما أعني
 اشتراطه في جعل المقتضى نفس الاعتبار مع أن فيه نوع
 تمهيد لما سذكر أن المقتضى هو الاعتبار المناسب
 وإنما قال مع الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في
 الكلام لأنه قيد الكلام بكونه مؤدياً لا أصل المراد
 ولا شك أن الخصوصية خارجة عنه مصاحبة له وإنما هي
 داخلية في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدي
 لا أصل المعنى ومن الخصوصية وأنه قيد الكلام بذلك
 حتى احتاج إلى كلمة مع ولام يصلح كلمة في إشعاراً بأن
 مقتضى الحال لا بد أن يكون زائداً على ادعاء أصل
 المراد ولو قال في الكلام لخلا الكلام من ذلك إلا إشعار
 بأن قلت قد يقتضى المقام الاقتضار على ادعاء أصل
 المراد قلت هذا الاقتضار أمر زائد على أصل المراد *
 قوله مخصوص به * في الصحاح فتح الحاء انفتح من ضمها
 وكان وجهه أن الخصوص بفتح الحاء صفة فيدخل
 الياء المصدر فيه يصير بمعنى المصدر وضمها مصدر
 فلا يلحق الحاق هذه الياء به وإنما صح في الجملة بناءً على
 جعل المصدر بمعنى الصفة أو (أن) تكون الياء للمبالغة *
 قوله وهو مقتضى الحال * الظاهر أن الضمير يرجع
 إلى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل أن
 يرجع إلى أن يعتبر أي أن اعتبار الخصوصية مقتضى

الحال بالتأويل السابق * قوله وتحقيق ذلك آه : حاصله
 ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية
 مخصوصة كاللزام المؤكد والخيالي من التاكيد مثلاً ومعنى
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي عليه
 سمي ذلك تحقيقاً إشارة إلى ان ما يدل عليه كلامهم
 في مواضع ان مقتضى هو الاحوال من التاكيد والخلو
 منه مثلاً ليس بتحقيق بل تسامح كما ذكر في الشرح
 أعلم ان ما يصلح وجهاً لذلك مما صرح به رح وما
 لم يصرح به اموراً أحدها ما نقل عنه رح في الخواشي
 وذكر في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف
 علم المعاني (في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
 فانه يدل على ان مقتضى الحال امر من كور وان المذكور
 حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني انه ذكر المصريح
 في تعريف المعاني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 الحال فلو حمل المقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا
 القول فيكون هو الكلام والمثال ان المطابقة بمعنى الصدق
 كما هو اصطلاح اهل المعقول ولا يمكن اعتبار المستند
 بين الكلام وبين تلك الاحوال أصلاً ويمكن اتمتاره
 بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما
 ذكره يقال معنى اقتضاء الحال بتحقيق حقيقة في
 تلك الاحوال لا في الكلام المشتمل عليها فان انكار

المخاطب مثلاً إنما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة
 لا الكلام المؤكد بل ما يقتضي الكلام أمر آخر كما سبق
 بيانه مؤيداً بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في
 معظم المواقف وضع محكم في أن المفتضى هو الأحوال
 مثل قولهم إنكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيدي والأحترار
 من العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي الذكر
 إلى غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة المفتضية
 للذكر للحذف للتعريف للتنكير المتقدم المتأخير
 إلى غير ذلك وأم يوجد في كلامهم ما يدل على أن
 المفتضى هو الكلام الكلي سوى ما ذكره السكاكي
 على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المصريح في تعريف
 المعاني وما قالوا أن اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرناه
 وليس شيء من هذه الأمور محكما في أن المفتضى هو
 الكلام الكلي أما الأول فلأن كلاماً من الأحوال والكلام
 الكلي متساويان في عدم المذكور رتبة على سبيل
 الحقيقة فإن المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما
 أنه يمكن جعل الكلي مذكوراً بذكر الجزئي كونه في
 ضمنه يمكن جعل الأحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل
 عليها لكونها كيفيات كما جعل السكاكي الالتفات الواقعة
 في الطرق مسموعاً بهما فقال متى صرت من سامع

الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذکور
 حقيقة كلام التعريف وتغوين التأكيد ومؤكدات
 الكلام فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي الحال ذكره
 يستعمل الاحوال والكلام الكلي وما الثاني فلان تلك
 الاحوال تكون كناية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي
 ما ورد في الكلام الجزئي فيجوز ان يكون مقتضى
 الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المص
 رح هي الجزئيات الواردة في الالفاظ فضع ان اللفظ
 بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي ويوافق بالاشتمال
 عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلاً ان زيداً
 قائم باشتماله على التأكيد الجزئي يكون مشتملاً على
 الكلي ايضا ولئن ننزل عن ذلك يقال لاشك ان مقتضى
 الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصح انها احوال
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله
 على ذلك الاحوال مشتملاً على مقتضى الحال فعلم ان
 ما ذكره المص رح في تعريف المعاني محتمل ان يكون مقتضى
 هو الاحوال وما الثالث فلان المطابقة كما يكون بمعنى
 الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى
 الموافقة على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يرجع هذا
 يانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا المعنى لاصطلاح المعقول

كيف والعلمان متباينان غاية التباين ثم لم يعرف
 في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على
 المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
 دليل العقل وهي الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة
 الكلام الاحوال باشتماله عليها مع ان حمل المطابقة
 ههنا على الصدق يوجب تعكسا لاصطلاح الملقول
 لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئي بمعنى
 ان الكلي صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي
 بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق لله هو المطابق على
 لفظ اسم الفاعل وههنا مطابق على لفظ اسم المفعول
 وامر المصدق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على
 عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وظهر ان ما
ذكره ومن مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون
 المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة
 لذلك وما نقلناه من كلامهم في معظم المواضع هو محكم
 في ذلك وحمل المحتمل على المحكم شريعة لنا راسخة
 سيما اذا كان المحكم مؤيدا بما هو الاصل في اطلاق
 الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما بينا وقد
 انكشف عليه بما ذكرناه ان دفاع الامور التي دعت رح
 الى الحكم بالنساصح * قوله لان الاعتبار للرئي آه *
 تعليل لبيان هليته تفاوت المقامات لا اختلاف مقتضى

الحال اي انما صار تفاوت المقامات صلة لا اختلاف مقتضى الحال لانه اذا اتفاوت المقامات فالاعتبار اللاحق باحدها وهو الذي يكون مقعضا و يغاير الاعتبار اللاحق بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره و اوبى جهة اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجهة اختصاص المقام من بين سائر الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيره لكان حسما وقد بينا التانية في الحاشية * قوله مقام تقييده * لا يصح رجع الضمير الى مجموع ما ذكر من الحكم والتعلق والمسند اليه والمسند ومتعلقه بالتاويل المذكور لانه لا يستقيم كلمة اوفي قوله او اداة قصر او تابع آه ولا الى احد المذكورات معينا كالحكم مثلا وهو ظا بل انه راجع الى احدها مطلقا وانه صادق على كل واحد منها فيصح تقييده احدها بمؤكد او كذا او كذا اعلى ان يكون الاحد في الاول غير في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقدّر هكذا او تقييده باداة قصر او تقييده بتابع آه للغنية عنه بما ذكرنا ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييده بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده باداة قصر الى اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر وليس بذلك فان اطلاق

الحكم وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة القبر
والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق
والتقييد بالمؤكد بالنسبة الى التعلق ايضا كما بالنسبة الى
الحكم وعلى هذا فيفسر قوله اي مع كلمة اخرى لها صاحبة
هذا اولى مما وقع في الشرح اي مع كلمة اخرى صوحبت
معها فانه لا يستقيم الا بتكلف والعبارة الصحيحة صوحبت
معها اوصوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الطان المعنى
لكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس لتلك الكلمة مع غير تلك
المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك المصاحبة في
اصل المعنى اولا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة
مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع
غيره سواء شاركه في اصل المعنى اولا وكذا للماضي
مع ان مقام ليس له مع غيرها فما وجه ترك الثاني
بالكتابة وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى
قلت الثاني مذکور معني لا نه يصدق على المصاحبة
مع الكلمة انها كلمة مع صاحبتها فيخرج المقام الذي
للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي للكلمة مع صاحبتها
بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي
للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة
مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبتها مقام ليس
لها مع غير تلك المصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس

للمصاحبة مع غير تلك الكلمة ايضاً فيعلم في المثال
 المذكور انَّ لَانْ مع الماضي مقاماً ليس لهما مع غيره وله
 معها مقاماً ليس له مع غير هالان الماضي مع ان كلمة مع
 صاحبها فيكون لهما مقام ليس لهما مع غير المصاحبة واما
 وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتقة
 على الغرابة والمحتاجة الى البيان فلو اقم بتييد بالمشاركة
 لربما توهم ان الحكم المذكور في غير هالشيوع التخصيص
 في العمومات * قوله الفعل الذي قصد اقتراحه بالشرط *
 لاشك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا يقتصر
 بالشرط فكانه اراد بالشرط اداته بحذف المضاف
او اراد بالشرط معنى الشرطية * قوله وارتفاع شأن الكلام
 في الحسن والقبول آه * يتوجه على كلتا المتقدمتين
 (شيء) اما على الاولى فلما تقرر ان نفس الحسن والقبول
 بمطابقته للاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن والقبول
 لا بد ان يكون زائداً على اصل الحسن فلا يكمه
 الارتفاع بالمطابقة بل يكما لهما وزيادتهما وانما الثابت
 بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المدح ان
 الارتفاع والاعتباط بقدر مصداقة المقام لا يابق به
 اما على الثانية فلان الاعتباط في الحسن يوجب اصل
 الحسن وبانتفاء المطابقة يعتق الحسن بالكيفية فلا يستقيم
 ان الاعتباط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال

لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح ان الارتفاع
 بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق
 مطلقها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة منها صح
 ان الانحطاط بعدم المطابقة وان ابيت عن ذلك بناء
 على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلا فيقال كون
 نفس الحسن بالمطابقة وعدمه بعد مها امر ذكره
 السكاكي فلعل المصريح لا يسلّمه ويثبت الحسن بمجرد
 الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن
 بالمطابقة * قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح * اذ
 لو اجري الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
 المغير الفصيح لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو
 بالبلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن
 الشأن في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة
 ليست بمرتبة الكمال كالبلغة حتى يحسن الاطلاق
 بناء على ان غير الكامل انقصا نه ملحق بالعدم
 وام يمكن التقييد بالابليغ ههنا يمكن قوله والانحطاط بعدم
 المطابقة وقد امكن في عبارة المفتاح تقييده به لانه جعل
 الارتفاع والانحطاط بقدر المطابقة * قوله وبالحسن
 الحسن الذي * قيّد الحسن بالذاتي لان العرضي
 لا يحصل بالمطابقة بل بالمحمّنات البديعية فلا يثبت
 الحسن الذي بها بل بالمطابقة وههنا كلام وهو انهم

اطلقوا القول بان هذه المحسنات خارجة من حد البلاغة
لا توجب حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة رأساً
لكن معلوم عندك ان الحال قد تقتضي ايرادها
فايرادها اذ ذاك يكون تطبيقاً للكلام على مقتضى
الحال داخل في حد البلاغة فلا بد من القول بانها
كما توجب حسناً عرضياً توجب حسناً ذاتياً فهي من
الجهة الاولى خارجة عن حد البلاغة ومن الجهة الثانية
داخل فيهما فكأنهم انما اطلقوا القول بخروجها لان
اقتضاء الحال ايّاها لا يخلو عن ندرة وخفاء فلم يذكرها
كلّها في مباحث المعاني بل ذكر وافيهما من المحسنات
الابد يعودة ما صفاً اقتضاء الحال ايّاها من كدرة
الندرة والخفاء كالالتفات والاعتراض
والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان
التحسين العرضي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمعان
في شيء فيكون محسناً تحسّيناً ذاتياً و عرضياً معاً *
قوله على ما يفيد اضافة المصدر * لانها تفيد الحصر
كما ذكر وافيه ضرر بي زيداً قائماً انه يفيد انحصار
جميع الضربات في حال القيام وفيه تأمل لان اضافة
المصدر انما تفيد العموم لان اسم الجنس المضاف من
ادوات العموم والانه لا يحصر في المثال المذكور انما هو
من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع

الضرر بات في حال القيام لم يصح ان يكون ضرب في غير تلك الحال والآلم يكن جميع الضرر بات في تلك الحال لامتناع ان يكون ضرب واحد بالاشخص في حالين وأما فيما نحن فيه فالعموم لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع بدون المطابقة لجواز تعدد الاسباب مسببة واحد فيجوز حصوله بكل منهما وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصر سببية جميع الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصلها لا امتناع تعدد الحصول لشيء واحد قوله فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد * يشعر بان اللقاء في قوله فمقتضى الحال للمتفرع على مقدمتين ذكرتا احدهما وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي الارتفاع بمطابقة المقتضى ويشعر ايضا بان معنى حمل الاعتبار على المقتضى انهما واحد فيناقش في كلا الامرين أما في الاول فلان اللقاء يجوز ان يكون للتعديل وأما في الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام قصرا مسببا

هل على المسند اليه او عكسه على ما قيل ان ضمير الفصل
 قد يكون لقصر المسند اليه على المسند والحاصل ان
 هناك احتمالات ست لان الفاء اما للتعليل او للتفريع
 وعلى كل تقدير يرغم معنى الكلام اما الاتحاد واما قصر
 المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال
 الاول وهو ان تكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام
 هو الاتحاد فلا غبارا صلا ولا يتجه عليه شيء لان
 المعلل هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار المناسب
 ولا خفاء انه انما يثبت بان المقتضى والاعتبار المناسب
 واحد بما لا جطة مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات
 بلا بلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
 اما قية فلا تصفوه من شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني
 وهو ان تكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 على المسند اليه فلانه يحى يكون المعنى ان جميع الارتفاعات
 بمطابقة الاعتبار المناسب لان كل اعتبار مقتضى ويتجه
 عليه انه يجوز ان يكون المقتضى اهم فالارتفاع
 الحاصل بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون
 اعتبارا الا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت
 ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال
 الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 اليه على المسند فلان معنى العلة ح ان كل مقتضى

اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار اعم فمطابقة بعض
افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى الحال لا يكون
سببا لارتفاع لان الارتفاع لا يكون الا بلاغة
التي هي مطابقة المقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي
يكون مقتضى واو ارتكيب ان معنى المعلن ان جميع
الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقة مطلقا
تم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان تكون الفاء
للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختاره رخ
فبيته عليه ان اللازم من الحصرين ليس الانفي التباين
الكي بين المقتضى والاعتبار لانه يح بطل كلا الحصرين
واما سائر النسب من المساواة والعموم والخصوص
مطلقا ومن وجه فالحصران لا يبطلان بها ما لمساواة
قط واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم من الحصر
في الاعم الحصر في جميع افراده لجواز ان يكون
المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان
يصح كلا الحصرين مع انهما في الاعم والاخص مطلقا
وقس عليه حال الاعم والاخص من وجه واول قيل الظاهر
المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحصرين مطابقة
الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا انفع العموم

والخصوص مطلقاً ومن وجهه ولو قيل انه يفهم من كون
الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب مطابقة الاعتبار
من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى
ان السبب مطابقة من حيث هو هي فالظاهر انه عند رفع
المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في
توجيه هذا الاحتمال ان الحصرين يدلان على حقيقة
المطابقتين فلو لم يكن المقتضى والاعتبار واحداً
لتغايرت مطابقتاهما فإما ان يكون كل منهما حقيقة
تامة وهو محال لامتناع تعدد العلّة العامة لشيء واحد
وإما ان يكون كل منهما حقيقة ناقصة بان يكون لكل
منهما مدخل في حصول العلول فيبطل كلا الحصرين
وإما ان يكون احدهما هي العلّة التامة ولا يكون
للاخر على مدخل اصلاً فيبطل احد الحصرين وفيه
بحث أما الأول فلا فلان معنى ما ذكره على انه يتوقف
صحة قولنا ليس الارتفاع إلا بالمطابقة على ان تكون
المطابقة حقيقة تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح بمجرد
كون الارتفاع موقوفاً على المطابقة لا يحصل بدونها
فيبطلان الحصرين على تقدير كون كل منهما حقيقة ناقصة
ممنوع وأما ثانياً فلانه بقي قسم آخرام يذكره وهو
ان تكون احدهما حقيقة تامة والاخرى حقيقة ناقصة وح
يستقيم الحصران ايضا كما ذكرنا وأما الاحتمال

الخامس وهو ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر
المسند على المسند اليه فينتجه عليه ان هذا القصر
لا يصح الا على نقد المساواة او كون الاعتبار اخص
مطلقا وهذا لا يلزم من الحصرين لجواز العموم من وجه
واهمية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو
ان يكون الغاء للتفريع والمعنى قصر المسند اليه على
المسند فينتجه عليه ان معنى هذا القصر على المساواة
او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحصرين
لجواز العموم من وجه واهمية المقتضى مطلقا واهم
ناقد جري نافي هذا المقام على ما اختاره ربح ان المطابقة
بمعنى الصدق واما اذا جوزنا ايضا كونها بمعنى
الموافقة واشتمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما
ذكرنا فننتزعا لاقسام وينبسط الكلام كما بيغافى الحاشية *

قوله لان القريب من حد الاصحاح لا يكون من الطرف
الا على * لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون امرا
واحدا لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الامر
طرفا له فاذا جعل حد الاعجاز طرفا على ام يمكن
ان يجعل القريب من حد الاعجاز من الطرف الا على
والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل
الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نورا وماهية
واحدة مع تعدد افرادها لان الملحوظ في الطرفية انما

هو نفس النوع ولا تعد دفيه من حيث انه نوع وتعد
افراد لا يوجب تعدد من حيث هو هو * فان قلت
فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وطبيعته طرقا
اعلى واحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من
افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون
ثابتا لافراد كالجسمية الثابتة للانسان ثابتة لافراد
من زيد وحمير وغيرهما فالطرفية الثابتة لنوع الاعجاز
يجوز ان تثبت لافراد من نهاية الاعجاز وما يقرب
منها * قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون
ثابتا لافراد قطعا كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع
ثبوتها لزيد وحمير والجسمية الثابتة للحيوان يمتنع
ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان
ولاشك ان الطرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث
هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت
لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل
التعدد المضاف للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة
للانسان فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام
افراد لا يقي لم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراده
فيعبر عن نوع الاعجاز بحد الاعجاز وما يقرب منه
فتكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير
منه بافراده لا نأقوله لوصح التعبير عن النوع بالافراد

فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي وآما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر ووشير هما الى آخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح ولكن صح فيها فانما يصح بجميعها لا ببعضها سيما اذا كان اقلها وهما كلك لان القريب من النهاية لا يتناول الوسط الى المبدأ جز ما والظاهر انه لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها من نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة ببيانها فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لا من افرادها * قوله وهو ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه آه * قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونهما ايضا فيصدق عليهما ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه التحقق الخ والجواب ان عموم ما في قوله مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذا لا يصدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة انه اذا غير الكلام الى اي مرتبة دونه التحقق بل الى مرتبة دونه بحيث يشكون دون الاسفل ايضا وايضا يشعر الكلام بان التعبير الى مادونه ملّة الالتحاق والاسفل هو الذي يكون التعبير الى مادونه ملّة الالتحاق

وأما غيرة من الاوسط والاعلى فلا اذ قد ينفك التغيير الى
 مادونهما من الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما دون
 الاسفل نعم قد يجمع التغيير الى مادونهما مع ما هو علة
 الالتحاق وهو التغيير الى مادون الاسفل وعبر دا اجتماع
مع العلة لا يوجب العلوية * قوله لا نها ليست مما يجعل
 المتكلم متصفا بصفة * نقل هذه رح في الحواشي ان المراد
 صفة يتسم بها في العرف فلا يقال عرفا مجتس ومرصع ومطبق
 لمن يتكلم بها فيه تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال
 عرفا بليغ وفصيح للمتكلم فان دفع ما قيل ان وصف من
 صدر عنه التجنيس بالمجنس ضروري للصحة كما ان
 انكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة
 الكلام ان تحسينها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم
 بل على بلاغة الكلام حتى لو صدركلام بليغ من غير
 متكلم بليغ تكون هذه الوجوه محسنة فيه وربما يمنع
 ذلك بناء على انها لا تعتبر اذا لم تصدق من البليغ كما
 ان خواص التراكيب كذلك * قوله ملكة يقتدر بها
 على تاليف كلام بليغ آه * الظاهر انه يصدق على ملكة
 يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني
 كالمدح او الذم او الشكر او الشكاية او في نوعين او في انواع
 منها ولا يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع
 الانواع ولا خفاء ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف

غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وهي ان يقى لآ
 حرف فصاحة المتكلم سابقا بملكه يقتدر بها على التعبير عن
 كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح حرف ان المراد بما
 ذكره في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف
 كلام بليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني
 المركبة * قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها * انما
 جعل الامرين مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا
 مرجعين لبلاغة المتكلم ايضا تنبيهنا على ان مرجعيتهما
 لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام
 لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام
 عليهما فلما اطلق البلاغة بحيث يتناول البلاغتين اوضح
 بهما لم يعلم ذلك لاجوان ان يكون توقف بلاغة المتكلم
 عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر * قوله
 اي ما يجب ان يحصل آه * المرجع يستعمل مصدران بمعنى
 الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
 في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول (اي المرجع بمعنى)
 الرجوع اليه على الحذف والايصال ويستعمل اسم مكان
 بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينهما بين
 المصدر بمعنى المفعول فنقول على الاول مرجع الجود
 الى الغنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود
 هو الغنى اي موضع رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع

فيه قصد راد معنى المفعول أي المرجوع إليه للجود
هو الغنى وما ذكره راجح من التفسير ما يجب أن يحصل آه
انما يناسب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر
بمعناه الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يستعمل
الا المصدر بالمعنى الحقيقي بل ليل قوله إلى الاحتراز
ولو لم يكن كلمة إلى لم يستعمل المصدر بهذا
المعنى بل يتعين ح اسم الموضع أو المصدر بمعنى
المفعول والامر في ذلك هيّن لوضوح المقام * قوله
إلى الاحتراز عن الخطأ * كأنه أراد بعدم الخطأ
من قصد على أن يكون القصد فيه قيداً للمعنى لا
للمعنى فصح قوله والآخر بما آه لأنه على نقد
انتفاء عدم الخطأ من قصد ربما يكون خطأ وربما
لا يكون خطأ لكن ينبغي أن لا يكون عن قصد وعلى
التقديرين لا يكون بليغاً أما الأول فلو جود الخطأ
وأما الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يتوهم أنه
أن أراد بالاحتراز عن الخطأ أن لا يخطأ فلا وجه
لادراج ربما لأنه على نقد بـ انتفاء عدم الخطأ يقطع
بوجود الخطأ فلا وجه لربما لئلا يظن أنه قد يكون
خطأً وأن أراد بحافظة نفسه من الخطأ فإما أن يشترط
فيها عدم الخطأ فلا حاجة إلى المحافظة لأنه يكفي
لوجود البلاغة عدم الخطأ وإما أن لا يشترط فلا

اعتد اد بمجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف
والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ
بدون المحافظة وتعدم مع وجودها بان يخطأ مع المحافظة
بشيء وهو انه لما أريد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء
من قصد فقوله ولا يتناول امرين وجود الخطاء وعدم
الخطاء لا من قصد وعلى التقديرين نكتفى بالبلاغة
فما وجه الاقتصار على الاول كما فعله راجح حتى يحتاج
الى كلمة ربما فكان الاولى ان يقول والاولى المراد
بغير المطابق او اذا بالمطابق لكن لا من قصد فلا يكون
بليغاً ويمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطاء
امر ظاهر مكشوف لا يمكن انكاره ويتسنى الزامه على
الخصم واما انتقاره فمع وجود المطابقة وعدم
الخطاء لعدم القصد فلا يخلو من خفاء وربما يتلقى
بالانكار فلهذا اقتصر على الاول ولا يصفو هذا من
شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالفصاحة مع المطابقة
مطلقاً من غير اشتراط قصد لا نأقول ما لم يقتصر
بالقصد لا يعتد به عند هم اصلاً ويدل عليه تخطئة
هلي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفي على لفظ
اسم اليها مل ولد لك يشرطون في الدلالة القصد فما
يفهم من غير قصد لا يكون مدلولاً عند هم فترك القصد
لتقرره فيما بينهم * قوله ويدخل في تمييز الكلام

الفصيح * أنما لم يقدر موصوف الفصيح اللفظ في قوله وإلى
تعيين الفصيح فيتناول الكلمة والكلام فيستغنى عما ذكره
وحيث من دخول تمييز الكلمات في تمييز الكلام لا مريين
أحد مما الإشارة إلى أن بلاغة الكلام إنما يتوقف بالذات
على تمييز الكلام الفصيح وأما تمييز الكلمات الفصيحة
فأمر يتوقف عليه تمييز الكلام ولو لم يتوقف تمييز
الكلام على تمييز الكلمات لم يكن تمييزها مما يتوقف عليه
بلاغة الكلام والثاني أن الظان الفصاحة في فصاحتي الكلام
والكلمة مشتركة لفظاً فلواريد باللفظ الفصيح ما يتناول
الكلام والكلمة يكون جمعاً بين معنويي المشترك فتقدير
اللفظ التزام الجمع المحظور من غير ضرورة والتأويل
بما يرفع الاشتراك لا يصح إياه من غير ضرورة
ولا ضرورة هذا المحصول المأخوذ من الفصيح على الكلام لأنه
يدخل في تمييز وتمييز الكلمات * قوله فقد سهواً
ظاهراً * لأن المقصود إثبات الاحتياج إلى المعاني والبيان
بأن مرجع البلاغة يتوقف عليهما لأن المرجع أمران
الاحتراز والتمييز المذكوران والاول يحصل بالمعاني
والثاني بعضه يحصل باللغة والصرف والنحو والحس
وهو تمييز الغريب عن غيره وتمييز مخالف القياس عن
غيره وتمييز ما فيه ضعف الداليف أو التعقيد اللفظي عن
غيره وتمييز المتعاقب من غيره وأتبع الباقى وهو

تعيين ما فيه التعقيد المعنوي من غير ما يحصل بالبيان
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالبيان لا يورث بالبيان
غير البعض الحاصل بالبيان بطريق ان ما يحصل به
لا يحصل به اليثبت الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان
انما يحصل اذا جعل الضمير ما ثد الى ما يبين او
يدرك اذ لو جعل ما ثد الى ما يدرك لم يقد الكلام
الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس واما انه
لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل ان يكون مبيناً
فيها فلا يثبت الاحتياج الى البيان * قوله ان
مقصود في ثلاثة فنون * هي المعاني والبيان والبدع
لانه قد سبق ان علم البلاغة علم للمعاني والبيان
وعلم توابعها علم للبدع وليس المعنى على ان يخص
لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم خصص مقصود
في ثلاثة فنون وجعله فنوناً ثلاثة لترجعه المنع الطاطية اذ
يجوز ان يجعل فنين احدهما في علم البلاغة
والآخر في توابعها والمكان تجعل المعنى على هذا يضم
مقدمة معلومة وهي ان المناسبات في العلوم المختلفة
ان يجعل كل فناً ويكون المراد من لزوم الحصر مناسباته
والوزنه * قوله ولا يخفى وجوه المناسبة * اما تسمية
الفن الاول بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيق
الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى

لان مبناه و مرجعه الاحترار من الخطاء في تادية المعنى
المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر
في المعاني اولا وبالذات واما تسمية الفن الثاني
بالبيان فلتعلقه بالمراد المعنى الاول احدا و بينا نه بطرق
مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبديع
فلا نه يبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء في بداعتها
وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو
المنطق الفصيح المعرب مما في الضمير ولا خفاء في
تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحا وتحسينا واما تسمية
الفن الاخير بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني
على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني اكثر
واتصاله بها شد فنبه على ذلك بتسمية الاول بالمعاني
والاخيرين بالبيان الذي هو المنطق الفصيح المذكور
واما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلا نه لا خفاء في
بداعتها و لطفها مسائلها و ظرافة لاطافتها *
قوله الفن الاول علم المعاني * الظاهر ان الفنون
اجزاء الكتاب فتكون عبارة عن الالفاظ فلا بد لحمل
علم المعاني عليه من تاويل وهو ان بين اللفظ والمعنى
من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطى لاحدهما
حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو
الالفاظ الدالة على المسائل التي هي علم المعاني لكن

جعل المحمول نفس علم المعاني (فيعطى للمعنى حكم
الالفاظ الدالة عليه وهو الحمل على الفن الاول) وبعبارة
اخرى ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني
فهو مدلول الفن فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة
بينهما ولذلك كان قولهم لا زال كاسمه مسعوداً من غير
اعتبار حذف واك ان تجعل علم المعاني على الالفاظ
الدالة عليه * قوله بمنزلة المفرد * يعني ان المعاني ليس
جزءاً للبيان حقيقة بل كجزء منه لان رعاية المطابقة
لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها
فيه ان لا يراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر
باعتبار رعاية المطابقة ولو عطل التقيد بمجرد هذه
الاعتبارات لكفى * قوله ملكة يقتدر بها * الوجه
ان يراد بالملكة فهما كيفية را سخة للنفس
يتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
معلوماً مخزواً منها ويستحصل ما كان مجهولاً منها
ولو حمل الملكة على ما يذكره في مراتب الادراك
من ملكة الانتقال الى النظريات وهي العقل بالملكة
ومن ملكة استحضار النظريات التي حصلتها ولا ثم
صارت مخزونة عند هامتى شاءت من غير حاجة الى
كمب جديد وهي العقل بالفعل لم يفسح اماً الاول قط
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع

مما قيل عام يعدّ ما لا بد لك العلم بلا اشتراط
 ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت
 مغزولة عند هـ وان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب
 فان من هو فقيه بلا زنب كابي حنيفة وما لك رح
 لم يعرف بعض المسائل على ما نقل عنهما في الكتب بدليل
 لم اذروا ايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض
 المسائل بعد ما تحققت ففاهتهم بلا شك الى الاجتهاد
 والكسب الجدي وكلا ممدوح في الشرح مائل الى الثاني
 فهو محل تأمل * قوله ويجوز ان يريد به نفس الاصول
 والقواعد المعلومة * وصفها بالمعلومة اشارة الى وجه
 التجوز فان الظاهر ان العلم حقيقة في الادراك مجاز
 في القواعد المدركة اطلاقا للمصدر على المفعول
 ولم يجعل حقيقة فيهما ترجيحا للمجاز على الاشتراك
 وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقا لاسم المسبب
 على السبب او بالعكس وقد يقال يتبادر الى الفهم
 من اطلاق العلم على العلوم المدونة والاصناف الملوك
 والقواعد من غير استعانة بقراءة وهذا آية العقل
 فلفظ العلم فيهما حقيقة حرفية او اصطلاحية * قوله
 ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات * الظاهر انه اراد
 الجزئيات فقط على ما ملية اصطلاح البعض ان المعرفة
 يقال لادراك الجزئي والعلم لادراك الكلي يعني انه

آثر انظار المعرفة بهما على لفظ العلم جريا على هذا
الاصطلاح فتوجه عليه ان ايشار لفظ المعرفة ههنا لا يحتاج
الى الجريان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير
ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقا سواء كان
ادراكا للجزئي او الكلي والجواب ان العلم زح ذكر
في الايضاح وقد جعله كالشرح للتلخيص انه قيل
يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح
زح كلامه على وفق ما ذكره وقد يجاب بان ما ترك
لفظ العلم الى المعرفة اقتضى نكتة والجريان على هذا
الاصطلاح يصلح نكتة قد صير اية * قوله يستنبط منه
ادراكات جزئية * الظان هذا التفسير مبني على
خصاص المعرفة بالجزئيات فيناقش بان هذا انما
يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك
جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء
انه تعالى ما لم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب
ان ادراك الجزئي وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئي
لا ادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته
ادراك جزئيه فجزئية المدرك توجب جزئية الادراك
بهذا المعنى قلنا لا يستنبط من جزئية الادراك من

لفظ المعرفه المخصوصه بادراك الجزئيات واما ان كان جزئيه
 الا دراك اعم من ان يكون بجزئيه المذكر او لا وكان
 الواقع ههنا واللازم من استعمال المعرفه هو الاول فسر
 الادراكات الجزئيه بادراك الجزئيات فقال هي معرفه كل
 فرد فرد قيل هذه العبارة من قبيل حذف العاطف دون
 المعطوف اي كل فرد وفرد على ما قال ابو علي في قوله تع ولا
 على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى
 ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمر اي ولبنا وتمر او فيه انه
 لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد لم يجوزوا ان يحسن
 فلا يحسن القول بحذفه فكأنه من قبيل تعدد المضاف
 اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلوا حامض وتعدد
 الحال نحو طعمته حلوا حامضا ورأيتهم اسودا بيضا
 وضربت القوم واحدا واحدا * قوله على ما اشير اليه
 في المفتاح * حيث قال في تعريف المعاني ما
 يقتضى الحال ذكره فان المذخور حقيقة هو الكلام
 لا نفس الكيفيات وقد اسلفنا لك ما يدفعه رأيا
 التصريح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول صاحب
 المفتاح وازتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
 وانحطاطه في ذلك بحسب مصداقة المقام لما يليق به
 وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد مما يليق
 به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به

هو مقتضى الحال وآتت خبر بان تصريح صاحب
المفتاح لا يخطئ من تصريح الشارح حيث قال بعد قوله
وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
اطلاق الحكم فكذلك وان كان مقتضى الحال طي ذكر
المسند اليه فكذلك وان كان مقتضى اثباته آتت فان وقوع
قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي
يحتاج مصادقة المقام له ادما هو نفس الكيفيات فتفسير
الشارح لا يطابق المشرّح وقوله والا لما صح القول
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا
فيما سبق وجه صحة هذا القول مع كون مقتضى نفس
الكيفيات فتدكر * قوله واحوال الاسناد ايضا من
احوال اللفظ * جواب عما قيل ان كورفي التعريف
احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا واحواله لا يكون
حوال اللفظ وعما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام
وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان
يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحت من
الاسناد بحمل احواله وهو ارضاء لذاتية عليه من
المسائل وذلك انه قد بين رجحان احوال الاسناد
هي احوال الكلام وامراض ذاتية له تعرضه لجزئه الذي
هو الاسناد فهو موضوع المسئلة في الحقيقة ادما هو الكلام

ولم يُراعِ المصدر في ذلك في بحث الحقيقة والمجاز والعقليين .
 حيث جعلهما من هوارض الاسناد فقال الاسناد منه
 حقيقة عقلية ومجاز عقلي لا مرد عا د اليه وهو ان
 انتساب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقل بنفسه
 واما الشيخ هبدا القاهر والسكاكي فقد حاشا على تلك
 الرعاية حيث جعلهما من هوارض الكلام وصفاته *
 قوله وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح * دفع
 لامراض قاضي مصر على الممّرح بان هذا العلم
 لا يختص باللفظ العربي فالتقييم بالعربي يكون
فاسداً * قوله وينحصر المقصود * صحّ رجع الضمير
 الى المقصود من المعاني وان كان المذكر كورسا بقا نفس المعاني
 لانه من المعاني فذكره وانما جعل رح كذا لك متابعة
 للمصنف حيث ذكر في الايضاح وينحصر المقصود وقد
 اشار رح في الشرح الى وجهة وهو انه لما جعل
 المقصود منحصر اذ ون نفس المعاني لان تعريف العلم
 وبيان الانحصار والتعبيه الآتي خارجة عن المقصود
 داخل في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة
 مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه منها لم يحتقم
 فحصر المقصود ليستقيم بناء على خروج المذكر
 من المقصود * قوله انحصار الكل في الاجزاء * لان
 المعاني صارت من مجموع الابواب الثمانية ولا يعقد

على كل واحد منها فلا وجعل من حصر الكل في الجزئيات
ان صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب
انما هو المقصود من علم المعاني لانفس المعاني ولا شك في
صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني
لا يقال انما يكون كذا لك او كانت من تبعيضية وهو
ممم لا يجوز ان تكون ببيان فيكون المقصود نفس
المعاني وان لا يصدق على شيء من الابواب لانه
يقال لو دخلت بيان لم يستقم ما اشار اليه في الشرح
من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر
من المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بيان كانه
المقصود نفس المعاني فاذا خرجت هذه الاور من المقصود
خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت
في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اصاله للمقصود
او بيانية او تبعيضية لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من
الشيء يكون خارجا عنه فيلزم خروجه من الابواب من المعاني
وفساد ظاهر ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج
المقصود فائدة فتعجب اثبات وجب يصح حصر الكل في
الجزئيات لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق
على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
حصر الكل في الاجزاء لا بتكلف عظيم وغاية العناية
ان يقال ان التعريف واخويه يذكر من جملة المعاني

لشدّة الاتصال ولا يبعد ان ينذهب الوهم اليها من اطلاق
لفظ المعاني ولما ادرج لفظ المقصد اندفع ذلك الوهم لان
الظان يتبادر من اطلاق المقصد من المعاني ما هو مقاصد
وخالفه فيخرج ما يلحق به لشدّة الاتصال فعلى
هذا تكون من بيانية ويكون من حصر الكل في
الاجزاء او يقال مقصوده راجح ان ضمير ينحصر وان
رجع الى المعاني كما هو الظاهر لكن المقصد انحصار
مقاصده وما هو المقصد منه واذا كان ضمير ينحصر للمعاني
لزم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء * قوله فلا
يصح التقسيم * لان صحته تبتغي على صدق المقسم على
اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة ينقسم
الى الخبر والانشاء بانه ان كان له نسبة خارج تطابقه
اولا تطابقه فخير والا فانشاء فلو فسر النسبة بما لا يشمل
ما في الانشاء لم يصدق المقسم على الانشاء لا يقال معنى
قوله والافانشاء ان لم يكن له نسبة خارج وانه اهم
من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك
وان لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون له نسبة خارج لانه
يقال ان المتبادر من قوله ان لم يكن له نسبة خارج ان يكون
له نسبة ولا خارج لها على ما هو قاصد رجوع النفي
الى القيد * قوله ان كان له نسبة خارج * اما ان يراد بشبوت
الخارج له نسبة الكلام ان الكلام يدل عليه ويشعر به واما ان

يراد ان يهن طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي
المسماة بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه روح كما
يشعر بالثاني وهو لا يشعر بالاول حيث قال فيما ذكر
بعد من التحقيق من غير قصد الى كونه دالاً على نسبة
خارجية وقد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة
التي يشعر بها الكلام والكذب بدم وقوعها ثم انه
يتجه على الاول ان لا يكون للخبر الكاذب خارج
وان لا يصح قولهم الكذب بدم مطابقة نسبة الكلام
للخارج لان الخارج بمعنى الواقع في نفس الامر
وما يدل عليه الكلام فنسبته مطابقة له البتة ويمكن
دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعاً في
نفس الامر بل ما يكون خارجاً بحسب دلالة اللفظ اي
يدل اللفظ على انه خارج ولا مخلص من الثاني الا
بالتزام ان الكذب ليس بدم مطابقة النسبتين بل بدم
وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما نقلناه ويؤيده
قول من قال مدلول الخبر انما هو الصدق واما الكذب
فاحتمال عقلي لا مدلول له * قوله في احد الزمعة
الثلاثة * دفع لتوهم بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية
الاجابية ينبغي ان تكون كاذبة باجمعها والسلبية
صادقة بكليتها لان النسبة الخارجية في الاخبار
الاستقبالية سلبية في الحال فتكذب بالوجبة منها مطلقاً

ويصدق السالبة كذلك لتخالف النسبتين في الاوائي
وتوافقهما في الثانية فاعار الى دفع ذلك بان ثبوت
النسبة الخارجية يعتبر في احد الارضه ففي الخبر
الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبالي
فقد قبل بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
المعتبرة في الاستقبال فصدق من الخبر الايجابي ما
يطابق نسبه النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب
منه ما لا يطابقها وكذا في الخبر السلبي وتوضيحه انه
ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يدل عليه (كما اشار روح بقوله من غير قصد الى كونه
د الاصل نسبة حاصلة وقد افصح من ذلك من قال
الصدق في الحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام
واقعة والكذب عدم وقوعها) فالخارج في الخبر
الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماضي ما كان
في الماضي والحالي ما يكون في الحال وان كان المراد به ان
بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا
ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية
كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها تعتبر على حسب
اعتبار النسبة الكلامية وقد نقل عنه روح في بعض
المواضع ان قولنا في احد الارضه دفع لتوهم ان الخبر
الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبرا ومنشأ التوهم

الغفول من ان النسبة الخارجية تعتبر على حسب اعتبار
 نسبة الكلام بحسب الازمنة فنجد على ذلك بقوله في احد
 الازمنة فالدفع التوهم وان كنت خبير بان ذلك مبني
 على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا فللخبير
 الاستقبالي خارج في الحال بمعنى النسبة الى افعلة في
 نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم * قوله وان لم يكن
 لنسبته خارج كذلك * اي تطابقه او لا تطابقه ربما
 يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فافرق بين
 الخبر والاشياء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
 تطابقه نسبته او لا تطابقه وخارج الاشياء ليس كذلك
 ويتوجه عليه ان هذا رفع للغموض - بن الله ان
 يحمل قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة
 وقصد عدمها كما قال رح بحيث يقصد ان لها نسبة
 خارجية مطابقة او لا مطابقة ويحمل قوله او لا تطابقه
 على معنى عدم الملكية فيكون لا تطابقه بمعنى اخص
 من سلب المطابقة وما ذكره رح من التحقيق مشعرا به
 لا خارج لنسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
 الى كونه ذا الاهلية نسبة حاصلة في الواقع لا يقال
 انه لم ينف الخارج بل نفي القصد الى الذلة على
 الخارج وانه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بخلاف

ان معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل
 عليه الا انه ادرج القصد اما اطلاق ما به اعتبار القصد
 في الدلالة على ما قلنا او بان ما لا يقصد لا يعتبر
 وجوده فغفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج
 للنسبة على انه لما لم يتعرض في مقام الفرق بين الخسر
 والانشاء لا انتفاء قيد المطابقة وجوداً وعدم ما في الانشاء
 واقتصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج
 فلم ان نفي قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مدار
 القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم
 يكن لنسبته خارج كك يشعر بثبوت الخارج بعاء
 على ما تقرر من قاعده رجوع الغفي الى القيد والامر
 فيه سهل عند الاهل ولك ان تقول ان كان المراد بعبارة
 الخارج لنسبة الكلام ما ذكر يكون الامر كذلك
 ويجوز ان يراد به ان الشيئين الذين اهتمر بينهما
 نسبة في الكلام فبينهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة
 في الواقع فهذه النسبة الواقعية خارجية فلتا نشاء
 خارج لكن لا يقصد المطابقة بينهما وبين نسبة الانشاء
 وجوداً او عدماً ولا يلتفت اليها * قوله وهذا معنى
 وجود النسبة الخارجية * اي ما ذكر باسم وجود النسبة
 في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن
 الدلالة من معنى وجود النسبة الخارجية يظهر الى ان ليس

معنى الخارج ههنا ما يرادف الاعيان حتى يلزم
كون النسبة من الامور العينية الموجودة في الاعيان
بل معنى الخارج ههنا خارج الذهن اي الواقع
ونفس الامر كما سيصرح به ان الواقع هو الخارج
الذي يحكون النسبة الكلام الخبري توضيحه انهم
قالوا بوجود النسبة الخارجية ههنا في ما يتوهم منه
ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانه
باطل لما قرر ان النسب ليست موجودة في الخارج
قدفع به ذلك بان معنى الخارج ههنا الواقع وخارج
ضمن المقام والمخالف اعني خارج الكلام لا ما يرادف
الاعيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما
قرر ان النسب ليست موجودة في الخارج لان الخارج
ثم بعد معنى ما يرادف الاعيان وقد يدفع بان معنى كون
النسبة خارجية ههنا انه امر خارجي لا موجود خارجي
فالخارج ههنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا يناقض
ما قرر ان النسب ليست موجودة في الخارج لان الخارج
ثم ظرف وجود النسبة لانها اثبات ظرفية الخارج
لبنفسها لا يناقض في ظرفية لوجودها لان نفي الثانية
لا يوجب نفي الاولى واثبات الاولى لا يستلزم
اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في
الخارج ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا

الوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجوداً
 خارجياً فان الموجود الخارجى ما يكون الخارج ظرفاً
 لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفاً لنفسه وفي قولنا
 الوجود ليس بموجود فى الخارج ظرف لوجود الوجود
 وام يلزم منه نفي كون الخارج ظرفاً لنفس الوجود حتى
 يلزم انتفاء الوجود الخارجى فان قلت فالامر
 الخارجى اهم من الموجود الخارجى فان الامر الخارجى
 يجوز ان يكون معدوماً فى الخارج كالوجود الخارجى
 فما معنى قوله روح سواء فلما ان النسبة من الامور
 الخارجية اوليست منها لظهور انها امر خارجى جزماً
 وان لم يكن موجوداً خارجياً وان كان المراد من
 الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن
 التردد بل ايضا للقطع بانها ليست موجودات فى الخارج
 يقال معناه عدم توقف وجود النسبة الخارجية فيها
 على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه
 اشارة الى الخلال فى تحقق النسبة فى الخارج بين
 المتكلم والحكيم والمها سبب ان يحمل الامور الخارجية
 على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى * قوله
 ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر * قد وجه بان
 الخبر اعظم شأنه واكبر ابحاثه واوفر نكتا واصل للانعاء
 ولقد اقدم فى الكتب ابحاث الخبر واورد الابحاث

المشعر كنه بين الخبر والانشاء في باب الخبر فيجبوزان
يخصص هذا الكلام بالخبر وان تحقق في الانشاء ايضا *
قوله هلبي انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ *
ربما يعتد به بان قصد الى تحقيق معنى الاطعاب
وان يكون الزيادة لفائدة ما خوذت فيه فلو لم يقيّد
الزيادة بالفائدة لرجعنا سبق الى الوهم ان الاطعاب
هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ
لفائدة وان انهما قيد الفائدة هلبي نقد يرهم
التقييد بها لا يخلو عن خفاء ربما اوردت هو لا منه
فصرح به * قوله الد ب قد سبق اشارة ما اليه * اشارة
الى وجه تسمية ذلك البحث بالتنجيد فانه انما يستعمل
فيما سبق نوحه ما وانك يستعمل في المد يهيأت وما
في حكمها او انه يستعمل فيما يمتغني عن الدليل
كالبديهي وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم
البديهي * قوله اي مطابقة حكمه * اشارة الى ان
المطابقة انما هي للحكم اولا وبالذات وللخبر ثانيا
وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
حكم الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الهبوت للحكم
اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر
فربما يمتنع الى الوهم ان الصدق يخ ثابت للخبر
اولا وبالذات لان الصدق يحكون الخبر مطابق الحكم

وانه ثابت للخبر أو لا لا للحكم لكن التحقيق انه صحيح ايضا
ثابت للحكم أو لا لان مطابقة الحكم امر ثابت له أو لا أو أمّا
كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس عين مطابقة الحكم بل
انها مبدأه وهذا كما قيل في تعريف الدلالة بفهم
المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة الفاهم
والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به إن فهم
المعنى من اللفظ أي كون اللفظ مفهوماً منه المعنى صفة
اللفظ وإن كان نفس الفهم صفة الفاهم ترد عليه بان
فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة الفاهم لكن له تعلق
باللفظ والمعنى يصير بسببه مبدأ لصفتي اللفظ والمعنى
أي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من
اللفظ * قوله فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام *
الظانها هي التي يدل عليها الخبر وكلامه روح في
كتبه يشعر بانها هي وقوع النسبة أو لا وقوعها ويتجده
عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو
النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتها
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران
احدهما كونه مفهوماً من الكلام مع قطع النظر
عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
الكلام وما يدل عليه والوقوع باحدهما اعتبارين
غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التطابق

بين المتعاضدين بالاعتبار وقتئذ يتلzan النسبة المفهومة
 التي مطابقتها للخارج صدق إنما هي الاتفاق أي
 ادراك أن النسبة واقعة ومطابقتها للنسبة الخارجية
 بان يكون هي الوقوع لكونهما ثبوتيتين وعدم
 مطابقتها أيأما بان يكون هي الوقوع لاختلافهما ثبوتاً
 وسلباً وكذا حال القضية السالبة فإن النسبة المفهومة
 منها لا يعزأ أي ادراك أن النسبة ليست بواقعة
 ومطابقتها للخارج بان يكون الخارج الوقوع
 وعدم مطابقتها له بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقهما
 ثبوتاً في القضية الموجبة وانتفاء في السالبة والكذب
 فيهما يتخالفهما ثبوتاً وانتفاء * قوله اللهم إلا ان يقال
 انه كاذب * وجه الاستبعاد ان المفهوم المضمن عدم مطابقة
 الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد ولا يطابقه
 الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد وهذا
 بناء على انه ثبت عندهم في شرح ان النظام قائل بالحصص
 البتة والافليكن هو ممن يبيكر الا نحصار فيستغني عن
التزام ذلك البعد * قوله في ان المشكك خبر * هو الحق
 كما ذكر في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم
 ولا يلزم منه ان يكون قائله حاكماً بل الحكم
 يجوز تخلف المدل عن الدال في الدلالة اللفظية *
 قوله فانه تعالى جعلهم كاذبين آء * ام يتعزض رح

الأولان الآية اثبتت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد
 مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لحال الصدق كما تعرض
 في الشرح وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق
 مطابق للاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابقا للواقع
 والا اعتقاد جميعا كما هو مذاهب الجاحظ ويكون تكذيبه
 تعالى للمنافقين باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع
 والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط
 فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو المذاهب
 من كون الصدق مطابقا للاعتقاد والكذب عدم
 مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون الغرض من الاستدلال
 نفي مذاهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقا
 الواقع كما هو مذاهب الجمهور لانها اثبتت الكذب
 معها فلا يكون الصدق بهاضرة امتناع اجتماع
 الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتفاهما ولا يعدان
 يثبت بالآية كون الصدق مطابقا للاعتقاد فقط بان
 من جعل الكذب عدم مطابقا للاعتقاد فقط لم يجعل
 الصدق مطابقا للواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل
 الصدق مطابقا لهما ام جعل الكذب عدم مطابقا
 للاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقا
 للاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقا فقط على ما هو
 مقتضى اتفاقا بلهما * قوله بشهادة ان واللام * فان قلت

هذه مؤكّدة اتفقنا عليها المحكم الذي دخلت عليه
 وهو المشهود به اصني كونه عليه الصلوة والسلام رسول
 الله لا تأكيده شهادة المؤمنا فقيها المداول علماء بقولهم
 فشهدوا فلا شهادة لهذه المؤكّدات في تضمين شاهد للخبر
 المذکور يقال انها وان دخلت في المشهود حربه لكنها يشعر
 ببيان الشهادة من جهة كما مل ورغبة صادقة هذا والارجه
 ان يجعل الخبر المذکور متضمنا لهذه المؤكّدات لا
 بلقواهم شاهد ويفسر الكذب في الشهادة بوجهه الى
 تشهد باعتبار كونه خبرا وقد بينا وجهه في الحاشية *
 قوله بل في ردهم الفاسد * لما كان الكذب عدم
 مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك
 عدم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الى الاعتقاد
 كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب
 بهذا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد بعدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس بالعدم مطابقة
 الواقع وانما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر
 غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
 فربما يشكل جعل كذب بعدم مطابقة الواقع دون
 عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير
 هذا الجواب الثالث على وجه المانع فكذا لا نسلم ان
 كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم

لما لا يجوز ان يكون عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم
 ولو قرر على وجه التسلية كما ذكر في الشرح
 اشكال دفع الاشكال فتأمل * قوله مع الاعتقاد بان
 مطابق * الذا انه جعل قوله مع الاعتقاد حائلا من
 خبر المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعه وقوله معه
 اي مع اعتقاد انه غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع
 هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسر به اعتقاد انه
 مطابق فيوجب اختلاف الزايع والمرجع وليس بوجه
 كيف وقد شنع ربح بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة
 في شرح المفتاح ولا يبعد ان يزعم ضمير مطابقة
 الى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لغو للمطابقة
 وقوله معه ظرفا للضمير في عدمها باعتبار كونه عبارة
 عن المطابقة كما في قوله * وما هو عنها بالحدس
 المارجم * اما لا المضمير باعتبار معناه في الطرف فلا
 يتجه ج جعل المحال من خبر المبتدأ ولا اختلاف المرجع
 والمرجع لکن يحتمل ان يحمل عدم مطابقة الواقع
 مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي الى عدم مطابقة
 شيء من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد
 بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا يتناول
 عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من رجوع النفي
 الى القيم حتى يطابق ما ذكره ربح من مذمب الجمل

ان الكذب معدوم مطابقة الواقع مع اعتقاد عدمها
 ولو حمل على معنى رفع الالجاب الكلي انتفى الواسطة
 ودخل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة
 الاعتقاد معناه لا وجود لعدم الاعتقاد اصلا والادخل
 فيه قسمان معينا وينبغي القسمان الباقيان واسطة فتكون
 الواسطة اقل مما ذكر ورح وعلى نقد ير الحمل على
 السلب الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد بعدم
 اصلا يدخل في الكذب ايضا قسم واحد من اقسام
 الواسطة وكأنه رح ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى
 في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح
 يؤيد * قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد *
 اي حين مطابقة الواقع مع اعتقاد ما يقال استلزام
 اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يعوق على التوافق
 المذكور لثبوته على نقد ير التخالف ايضا لان العاقل اذا
 اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزئيا
 فطابق اعتقاده لانه انما يعتقد ما يعتقد بمطابقة للواقع
 مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتها للواقع
 فقد عاين هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال
 ان ثبوت الاستلزام على نقد ير التخالف لا يمنع من
 صحة تعامله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق
 موجبا له والامر كذلك لان التوافق لا ينافي للمشي

موافق له لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم ح هو
 مطابقة الواقع للموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة
 وايضا التوافق انما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذالك ليس
 بذلك * قوله اي الاخبار حال الجنة * لا حسن
 ان يفسر بكون الخبر المذكور خبرا حال الجنة كما صرح
 به آخر حيث قال مرادهم بكونه خبرا * قوله
 لكان اظهر * لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم
 ارادتهم الصدق باحد شقي التردد بل انه انما يفيد
 تجويزهم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصلح
 دليلا على عدم تجويزه لجواز ان يجوزوه ولا يعتقدوه
 وانما الصالح له ليله اعتقاد عدم الصدق لا انه يغني
 تجويزه لايقا ، فتح لا يستقيم ما ذكره فضلا عن ان يكون
 ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لا انه قد اشار
 الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام
 الصدق الذي هو بمراحله من اعتقادهم يعني ان
 صدقه في غاية البعد من اعتقادهم بحيث لا يجوزونه
 فلا يريدونه باحد شقي التردد لكن لما كان في دلالة
 قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى خفاء قال ولو قال
 لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر * قوله وهذا
 انما يتحقق بعد تحقق الاسناد * لا يقال فاللازم

فاحذر اللفظ الموصوف بمثل كبريائه دعاء آثره صفته لكن
 لا شك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبار جانب الداعية
 يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجح
 على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يرجح لانه يقال
 لما لم يبحث من ذات الطرفين بل ضمه ما به لاحتظة الموضعية
 باعتبار جانب التبعوث ضمه وقد اشار الى ذلك بقوله
 ولا يبحث لتمامها * قوله لانه كلما افاد الحكم اه *
 اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار
 العلم او الافادة او الاستفادة لا باعتبار الوجود لان
 اللزوم باعتبار منتف قطعاً لان وجود الحكم لا يستلزم
 الخبر فضلاً عن كون خبره كذا او يجعل الفائدة
 ولازمها نفس العلمين او الافادتين او الاستفاده تبيين
 اعني علم المخاطب بالحكم وكون الخبر ما لاجه
 او افادة الخبر ايها او استفادة المخاطب ايها
 من الخبر صح اللزوم باعتبار الوجود وقوله تسميته
 مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دليل مقدر وهو
 * ان هذا الحكم لما لم يمكن حاصلاً من الخبر بل قبله
 ثم يصح اطلاق فائدة الخبر عليه * قوله لو كانوا
 يعلمون * اي ان من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
 اي ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو يجعل المثبت منفيًا
 وبها العكس فمنه في علمهم بذلك وقد اثبت في صدر الآية

لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به العلم الأول
بل أنه منقول منزلة اللازم على معنى لو كانوا من
أهل العلم والمعرفة ولكن لم يكن منقولاً لأن
متعلقه هو مضمون ليس ما شروا على ما هو الشائع في
مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من اشتراكه مثاله في الآخرة من خلاق لأن مضمون
الأول عدمه بالفعلة في ذلك الشراء ومضمون الثاني
وجوده بخاتمة الخلدية على ما يدل عليه لفظ ليس
الموضوع للندم العلم ولا يخفى في تعابيرهما بل في
النفك كهما كما في المباحات فالعلم بالاول لا يوجد
العلم بالثاني ولا الجهل بالثاني موجبا للجهل بالاول
فلا حاجة الى ما ذكر من التنزيل لأنه يقال تنزيل
المتبع في منزلة اللازم لا بصار اليه الا لضرورة وداع
وليس فليس ولو سلم فالمقصود حاصل لان عدم كونهم
من أهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور
ومعنى من اشتراكه آدان من فعل ذلك ليس له نصيب
في الآخرة اصلاً وهذا غاية الخلدية وميتة نهائية السوء
على ما تفيد هذه كلمة ليس وليس المعنى أنه لا نصيب له
على ذلك الفعل ليتجه ما ذكره ونحن سلم فانهم لما
بأمر به حظوظ انفسهم فالعلم يمكن لهم نصيب
على ذلك الشراك في الخلدية وميتة وميتة الغيرة

في تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
 تنزيل العلم منزلة الجاهل من غير دخول مخصوص
 فائدة الخبر ولا زعمها أو رد له شاهد من الكلام المجيد
 وما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجاهل
 باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه من غير
 دخول مخصوص العلم والجاهل أو رد له شاهد من الفرقان
 الحميد وفي كلامه إشارة إلى الرد على من زعم من
 ظاهر المفتاح أن الآية الأولى مثال لما نحن فيه من تنزيل
 العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها وإلى توجيه كلام
 المفتاح أحسن توجيه * قوله وما رميت أذرميت *
 بقى الرمي أو لا وأثبتته ثانيا لا اعتبار بظايفي وهو
 أن ما يترتب على رميه عليه الصلوة والاعلام من
 الأثر خارج عن حد ما يترتب على أفعال البشر
 فينبغي أن لا يفسر المنفي والمثبت بما يفيد تغايرهما
 كما قيل المثبت هو الرمي بطريق الكسب والمنفي
 هو بطريق الخلق لأنه بعد ثبوت تغايرهما لا حاجة إلى
 تنزيل والظاهر أن من لم يذهب إلى التنزيل اختار
 ذلك التفسير ومن ذهب إليه فله مندوحة عنه ومن جعل
 الأثبات نظراً إلى الصورة والنفي نظراً إلى الحقيقة فإن أراد
 بهان المحاصل بعد التنزيل فموجه والآفة بما قلنا * قواه
 أي لا يكون ما لم يوقع المسجة آء * يحتمل أن يريد

بالحكم التصديقي أي إذا كان النسبة واقعة أو لا ومعنى
 خلوا ذلك من الحكم عدم اتصافه به وإن يريد به وقوع
 النسبة أو لا وقوعها ومعنى خلوة عنه عدم ادراكه إياها
 وعلى الأول لا بد من الاستحسان بأن يراد بضمير فيه
 الحكم بمعنى وقوع النسبة إذا لا معنى للتردد في
 التصديقي وعلى الثاني لا بد أن يراد بخلوا ذلك من
 من الحكم عدم التصديقي به لعدم ادراكه مطلقا
 بحيث يتناول عدم تصوره أيضا لأنه يستغنى عن
 قوله والتردد فيه لأن التردد فيه يوجب تصوره (سابقا)
 فغنى تصوره سابقا يغني التردد فيه وإذا عرفت
 ما ذكرنا ظاهر فساد القول بأنه لا حاجة إلى ذكر التردد فيه
 لأن الخلو من الحكم يجعل من الخلو عن التردد فيه لأن التردد
 فيه يوجب تصوره ولما إذا أراد بالحكم التصديقي
 فلان التردد لم يعتبر في التصديقي بل في الحكم بمعنى
 وقوع النسبة فالخلو من التصديقي لا يوجب الخلو من
 التردد في وقوع النسبة ولئن فرض أن التردد في التصديقي
 فهو أنما يوجب تصورا التصديقي لا حصوله فهو لا يغني الخلو
 من التصديقي لجواز أن يكون متصورا للتصديقي لا مصدقا
 بالخلو من التصديقي لا يوجب الخلو من التردد فيه لجواز
 اجتماع الخلو عن التصديقي مع التردد في التصديقي بأن
 يكون متصورا وأما إذا أراد به وقوع النسبة فلان معنى

الخلو. هذه م التصديق به وانه لا يوجب هـ م
 تصور م على يلزم منه الخلو عن التردد فيه والمتراد
بالحكم في قوله د ن التحقيق ان الحكم آه نفس
التصديق والضمير في قوله والتردد فيه راجع الى
متعلق التصديق وهو وقوع التمعية على سبيل
الاستخدام وهذا ربما يرجع ارادة التصديق من الحكم
المذكور في المتن * قوله لكن المذكور في دلائل
الاعجاز * في الشرح قال الشيخ عبد القادر في دلائل
الاعجاز اكثر مواقع ان الحكم الاستقراء هو الجواب
لكن يشترط آه ويمكن توجيهه بانه لا يبعد هذا
الا شعر ان في التاكيد بان لكن لها علماء في الفاكية
مفيدة لغايتها فيجوز ان يقتيد حسن الانتيان بها
بذلك الشرط بخلاف ما ثر المؤكدا بها على هذا يندفع
منه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقوم حيث
حكموا بحسن التاكيد في مقام التردد سواء وجد هذا
الشرط اولا تغم انه قد فرق بين ان وساثر المؤكدا ات
وهم لم يصرحوا بذلك الفرق لكن نقله رح كلام الشيخ
على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على انه حمل كلامه
على مطلق التاكيد وام يلتفت الى مخصوص ان * قوله
معني على ان نكد يب الا ثمين نكد يب الثلثة * يعني
انه نسب النكد يب في المرارة الاولى الى جميع المرسل

مع ان المكذب فيها اثنان ووجهه بان لما كان المرسل
 للثنتين والثلاثة واحدا او هو عيسى هم والمرسل به وهو
 الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحدا كان تكذيب
 الاثنتين تكذب بسبب الثلاثة وهذا بناء على ان قوله في المرة
 الاولى متعلق بكذبوا ولوجعل متعلقا بقوله قال الله
 تعالى لم يخرج الى هذا العذ وقابله تعالى حكى عن رسل
 عيسى هم المكذبين وهم ثلاثة مرتين فقال الله تعالى
 حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا
 ولوجعلت المرثان للشكك يجب لاستقام ايضا باعتبار
 ان يجعل ماتقدم المرة الثانية من التكذب يجب مرة اولى معه
 واسناد التكذب يجب في مرتي التكذب يجب المتعلق بالاثانة الى
 مجموعهم غير لازم بل يكفي اسناده في احدهما لمرتين
 الى المجموع وفي الاخرى الى البعض بل يكفي اسناده
 في احدهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح
 لمسبة التكذب الى الثلاثة بملاحظة مجموع المرثين ولو
 اطلق التكذب الذي جعلت المرثان له عن التعلق
 بمجموع رسل عيسى واكتفي بتعلقه بمن ارسله عيسى
 هم لم يبعد * قوله للخبر * الظاهر ان استشرف متعد
 بنفسه كما نقله فيجب ان يقال فيستشرفه اي الخبر
 ولا يصح حمل اللام على القوة لان حمل الفعل عند
 التقدم على المفعول في غاية القوة فيمتنع نفوذ نحو

هربت لزيد على ما صرحوا به اللهم الآن يجعل اللام
 زائد **فان** يقال **كف** اتعدى بنفسه يعدى بى بتا لمخرف ايضا
 اذ بعض الافعال يجي كند لك ولو جعل ضميره المملوح
 اى يستشرف المخبر لا جل المملوح لكان وجهها لم يكن
 عليه ذلك الغبار ثم الظاهر انه لا يلزم من استشراف غير
 السائل المتروك استشرافا مثل استشراف السائل المتروك
 ضرورة غير السائل سائلا متروكا كيف والغرض
 انه غير سائل وما ذكره زح فى الشرح ان النفس
 الية طي والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه صريح في انه
 لم يصر متروكا فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل لكن
 تحققه لا يستلزم ككون المستشرف متروكا بالفعل وقد
 يلزم ذلك الاستلزام بحمل قوله في مستشرف على معنى
 يكاد يستشرف ومن شأنه ان يستشرف وهو بعيد وابعد
 منه ارتكاب تحقق الاستشراف والتردد بالفعل وجعل
 التاكيد باعتبار تعدد المملوح الذي من شأنه ان
 يستشرف له لا باعتبار تحقق الاستشراف بالفعل * قوله
 مشاهد **اعده** * ان حملت المشاهدة على المشاهدة
 العقلية اى اليقين والعلم المقطعي صح جعل البليل
 مشاهدا سواء حمل على اصطلاح المغفول او الاصول
 وان حملت على المشاهدة الحسية لزم حمل البليل
 على اصطلاح الاصول لان البليل عند اهل المعقول

تصدده يقات مترتبة ليست بمحمومة * قوله لان مجرد
 وجوده لا يكفي في الارتداد اع * فيه ان معنى
 الكلام على هذا القيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل
 ما لو تأمله لارتدع فالارتداد اع لازم للتأمل في الدلائل
 الموجود في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر
 فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد اع
 ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد اع هو الارتداد اع
 المذكور اعني الارتداد اع على تقدير التأمل فمعنى
 كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد اع على
 تقدير التأمل لان التأمل انما يكون في الدلائل المعلوم
 لتحصيل المجهر فلا بد ان يكون الدلائل معلوما
 للمذكر فيتأمل فيه فيرتدع و بذلك يدفع ما يورد
 على قوله ما لم يكن حاصله عند انه يدل على ان
 مجرد الحصول عند * يكفي في الارتداد اع فيوجه على
 تفسيره راجح كونه معه بكونه معلوما له ان مجرد المعلومية
 والحصول عند * لما كفى في الارتداد اع فما وجه ترتبه
 على التأمل في ذلك المعلوم وايضا التأمل في الدلائل
 يفيد العلم به فاي حاجة الى تثبيد الدلائل بكونه
 معلوما له ويمكن ان يقال ما وصف الدلائل بكونه
 مشاهدا واذا ظهر منه ا لمشاهدة الحقيقة فلا بد ان يحمل
 على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح

النظر فيه الى مطلوب جزئي فمجرد معلوميته لا يكفي
 في الارتداد بل يجب التأمل والنظر فيه * قوله
 ظاهر هذا الكلام انه مثال * جزئي من جزئيات
 القاعدة التي نحن بصددها فلا بد ان يتحقق فيه
 جعل المنكر كغير المنكر وحي لا يمكن حمل قوله لاريب
 فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب
 انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي
 ان يحتمل على معنى ان القرآن ليس بمظنة الريب
 وينبغي ان لا يرتاب فيه على ما ذكر في الكشاف
 ويحتمل ان يكون نظير ما نحن فيه فلا يكون جزئيا
 من جزئياته بل يكون مشاركا له في الامر الملقه
 ويكونان جزئيين لكي يحكون الآية محمولة على
 ظاهرها ببيانها ان في مانحن فيه جعل الانكار كلا انكار
 تعويلا على ما ينزله وقد جعل في الآية الريب كلا ريب
 تعويلا على ما ينزله فهما جزئيان لجعل وجود
 الشيء كعدمه اعتمادا على ما ينزله ويصلحان مثالين
 له ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظير الـ يشابهه
 في الاشتمال على جعل الشيء كعدمه اعتمادا على
 ما ينزله وانما جعل ربح النظير احسن لوجهين احدهما
 انه يحكون الكلام مجرى على الظاهر والثاني انه
 ذكر المصعد ذلك ومكنا اعتبارات المنقي وانه يقتضي

عظامه ان لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي وعلى نقد بر
 جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات النفي
 وامثله ولا يخفى هاهنا ان الاحسن ان يقال انه نظير
 لتنزيل الانكار منزلة عدمه لا لتنزيل وجود الشيء منزلة
 عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على
 جزئي من حيثياته على ما هو معنى المغال اكن اذا
 قول بالمثال يراد به انه شبهه * قوله لان بعض الاسماء
 عند آة * يعني ان الاسماء عند ليس منحصر افي الحقيقة
 والمجاز فاختار عبارة لا تدل بظاهرها على المحصر
 وقولك اما حقيقة واما مجاز يفيد منع الخلوظاهرا
 فيفيد المحصر فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد المحصر
 لانه يفيد عدم المحصر كما يشعر به عبارة الشرح
 فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
 لتوجه المنع عليه وان امكن دفعه بتكلف * قوله كقول
 المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه * قبل هما
 فقد ان ذكرنا على سبيل العادة والافهم انتفاتهما
 ويكون كلامه حقيقة ايضا وانت خبير بان المخاطب
 اذا كان عارفا بحال القائل انه معتزلي لم يتعين كونه
 حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب قرينة
 على انه لم يرد ظاهره نعم لو قيل انه يكفي احد
 القيدين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام

حقيقة قطعاً وكذا إذا هرفها لکن تخفيمها منه لانه ح
 لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر لم يبعد *
 قوله اي والحال انك خاصة * اشارة الى ان تقديم
 المسند اليه للقصر وانما قيد به لانه لو علم المخاطب ايضاً
 فاما ان يعلم علم المتكلم بذلك ايضاً أولاً وعلى الاول
 لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصارفة بل ان كان الاسناد
 ملائمة كان مجازاً وعلى الثاني يكون حقيقة فخصص
 المتكلم بالعلم بعدم المجهي باعتبار انه على تقديم علم
 المخاطب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار انه على هذا
 التقدير لا يكون حقيقة جزماً * قوله مجازاً في الاثبات *
 انما سمي به مع انه يكون هذا المجاز في النفي ايضاً
 لما ذكره روح في المخرج ان المجاز في النفي مداره على
 المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازاً كان النفي
 مجازاً ولا فلا * قوله اي غير الملا بس * لا يظهر للتقييد
 بالملا بس فائدة * قوله من الحقيقة والوضع الذي
 يؤل اليه من العقل * نقل عنه روح في الحواشي
 ان من في قوله من الحقيقة بيان في وفي قوله من العقل
 ابتداءً اي تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف
 ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل
 والظاهر من كلامه روح انه لم يجعل كلمة من في قوله
 من العقل صلة ليؤل ولا بعد في ان يجعل صلة له على

معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من العقل أي يحكم العقل به ويجوز أن تجعل من الأولى في قوله من الحقيقة صلة ليؤل أيضاً على معنى تطلب موضعاً يرجع إليه من الحقيقة أي ينتقل إليه منها لا متناً بها واما جعل من الثانية بما نية فكلاً والما لم يقتصر الشيخ على تطلب الحقيقة بل ضم إليه الموضع المذكور لأن منه به أن المجاز العقلي لا يلزم أن تكون له حقيقة عقلية فإذا لم يكن هذا كحقيقة عقلية لم يستقم تطلب الحقيقة * قوله لم يتعرض للمفعول معه آه * أن أراد أنه لا يسند إلى المفعول معه باقياً على حاله فكذا المفعول به وإن أراد أنه لا يسند إلى المفعول معه أصلاً وإن أُخرج مما كان عليه فعليه منع ظاهر لجواز أن يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل فيكون مسنداً إليه كما يرفع زيد في ضربت زيداً فيقال ضرب زيداً فيجوز أن يسند إليه والجواب أن المراد أنه لا يسند إليه باقياً على معناه فإنه إذا أسند إليه لم يبق مقصود المصاحبة معمول الفعل بل يكون معمول الفعل لأن معنى المصاحبة إنما يستفاد من كون المرفوع بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به فإنه عند الاسناد إليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال

المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تعيينه بالمتصون والمفعول معه ما ذكر بعد الواو ويعني مع او عما قلناه بمصاحبتة معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسند اليه دون المفعول معه

الاصطلاح * قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل * انما لم يفسر الضمير بذلك من اول الامر بل به اثر التطويل حيث فسر غيرهما بغير الفاعل والمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل آه انككتة وهي ان المذكر رسا بقا الفاعل والمفعول مطلقا فالضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين او لامر جمع الضمير على ما هو يقتضيه اللفظ ثم بين المراد بقربة المقام * قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له * كانه روح انما فسر بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعنى الملازمة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد مطلقا لا يوجب

المجازية والالكان الاسناد الى ما هو له مجازاً او ايضاً قد اقتضى
في ذلك كلام الايضاح ان اسنادها الى ضميرهما ماضاهما في
ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وتكملاً من صاحب الكشف ان
الاسناد الى هذه الاشياء على طريق المجاز ماضاهما فيها القائل
في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهرها لم يتبع بناءً
على انه يفهم منه ان الاسناد لمجرد الامثلة بـسة مجاز
وهو حق لان الاسناد الى ما هو له ليس لمجرد ما بل
لاجل انه ما هو له * قوله من الاضافية والايقافية *
لا يقال الوصفية ايضاً كذا المقام ام يدكرها لان
الوصف اما فعل او صفة من اسم فاعل او مفعول
او نحوهما واما ماضد روا المجاز في الاولين على قول
المصنف انما هو اسناد الفعل او الصفة الى ضميره والثالث
خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح * ان مثل انما هي
اقبال واربعة ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لا يتقارن
٢ لا اسناد الى الملايس فكذلك يكون مثل ناقق اقبال *
قوله والتعريف المذكور انما هو للاسناد في * يعني
١ انه اذا تحقق المجاز العقل في ضمير الاسناد و
٢ التعريف الذي ذكره المكمل يخص بالاسناد فلا بد
من اشتراط تخصيص في المعرف بان يجعل المجرى
٣ المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقل او تعميم
في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة فمما وال

الاضافية والايقائية و اشار بلفظ اللهم الى بعده
 الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق الالفاظ المصطلحة
 هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عليك
 الوهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق
 النسبة لا يكفي بل لابد من حمل الاسناد المذكور
 سابقا في قوله ثم الاسناد مبداء حقيقة مقايمة و منه عاين
 عقلي على مطلق النسبة ايضا والالكان التعريف اهم
 من المعروف اللهم الا ان يرتكب ان الضمير في قوله
 وهو اسناد الى ملا بس راجع الى مطلق المجاز
 العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لاندراج المطلق
 في المقيد او يجوز ما جوزه البعض من كون القسم
 اعم من المقسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد
 على مطلق النسبة يصلح التعريف مطلق المجاز
 العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد
 اهم من التصريح واللازم من الكلام يصلح التعريف
 للمطلق لان المعروف يحكون هو المقيد ايضا وان
 كان يمكن توجيهه * قوله حيث جعل التأويل
 لاخراج الاقوال الكاذبة فقط * وذلك لانه
 قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف
 بنحو قول الجاهل وانما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد
 التأويل مخرجا له والالكان التعريف مطردا مع ذكر

ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف
 ما عند العقل فقد خرج بغيره التارل وقد يفهم ما ذكر
 من جعل السكاكي التأول لاخراج الكذب فقط من
 انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم
 والكذب بغيره التأول فلا يتجه عليه ان اخرج
 المكذب بغيره التأول لا يوجب اختصاصه باخراجه
 لجواز ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكر
 لان الملهى ان السكاكي جعل التأول لاخراج
 الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه
 وام ينسب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول
 الجاهل داخلا في هذا القيد غير خارج به * قوله
 وانه المبدئي والمعيد * الدلالة على ذلك اما باعتبار
 ان من قال بامر الله وادته وان افناء الشاهر
 او شعر رأسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم
 يقع بذلك قال بانه المبدئي والمعيد والنفسي والمنشئ
 لعدم القائل بالفصل اولان هذا ادل على سلام القائل
 واما باعتبار ان كون الافناء بامره وادته
 يدل على كونه مفعليا وان كون طلوع الشمس
 وغروبها بامره يدل على كونه منشئا مبدئا معيدا
 في الدنيا فبما ينشأ بان حمل اسناد مبرز على المجاز بقرينة
 افناء قيل الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول

مبني على الجواز قبل آوانه ويمكن دفعه بان الظاهر
 ان اعتبار قوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما *
 ربما يعرهم ايج الاقسام بهذا الاعتبار لا مجازي اثنين
 وهما ان يكونا طرفان حقيقتين وان يكونا مجازيين
 لان القسمين الاخيرين اعني ما يكونا طرفان
 مختلفين لهما بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد
 الطرفين ومجازية الآخر بل القسمان لهما باعتبار
 احدهما من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على
 ما يشعر به كلمة أو بل باعتبار كليهما فحق العبارة ان
 يقال باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته بافرا د الطرف و
 بلفظ الواو والجواب ان تربع القسمة بهذا الاعتبار بمعنى
 انه يلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربعة
 سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق
 الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع
 القسمين الاخيرين لان الطرفين في مجموعهما
 حقيقتان او مجازيان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار
 في كل منهما على ان الاقسام المذكورة وهي ان
 يكونا طرفان حقيقتين او مجازيين وان يكونا
 مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما
 ولا يقدح في ذلك عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين
 ولا يبعد ان يحمل قوله حقيقة الطرفين ومجازيتهما على

معنى انضياف مجموع الامرين من الحقيقة والمجازية
الى الطرفين لا انضياف كل منهما على حدة فكان حق
العبارة باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين الا انه كثر
المضاف اليه رعاية لامر لفظي كما كثر والمضاف في
بيني وبينك واما كلمة أو فللاشارة الى انه لا يجتمع
الامر ان في قسم ولان الملحوظ في التقسيم انضياف
الطرفين بالحقيقة او المجازية لا بهما جميعا * قوله
على ما ذهب اليه المر ظاهر * واما على ما ذهب
اليه السكاكي من عدم اشتراط كون المسند فعلا او
في معناه فغير ظاهر لا انه يجوز ان يكون المسند جملة
وفي وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد لانهما
مفسران بالكلمة فيقتضي ان لا يوصف الجملة بهما
ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه
كما يقول ثوب اسما ونطفة اشباح واجزاء الجملة
مفردات يصح وصفها بهما وايضا يريدون الاستعارة
التمثيلية التي هي مركبة قطعا في قسم الاستعارة التي
هي قسم من المجاز اللغوي ربما يقتضي جواز وصف
الجملة بذلك * قوله وكل مفرد مستعمل * التقبيد
بالمفرد لما مر آنفا انه لا يتيقن وصف المركب بالحقيقة
والمجاز بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف
بهما لا خلفا لاستعمال في مفهومهما * قوله اي من جهة

العقل * يشير الى ان قواه عقلية مميزة والعقل وان
 لم يصلح فاعلا للاستحالة لكونها ههنا لا زمة لكن
 يكفي صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى
 هذا الشيء محالا لان الواجب ان يكون التمييز
 قاهلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا
 واما متعدية نحو امتلاء الاناء ماء فان الماء لا يصلح
 قاهلا لامتلاء بل متعدية وهو الاملاء لا نه المالى واما
 فلا زمة فحرف جرنا الارض عيوننا فان العيون منفجرة
 لا منفجرة فماتن فيه مثل امتلاء الاناء ماء * قوله
 وظني ان هذا تكلف * والحق ما ذكره الشيخ قال
 رح في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب
 الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس
 المقصد هنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة
 هلى ما صرح به الشيخ فاعلاما يتوهم من امتراض الامام
 يعني ليس الموجود ههنا اقداما وتصييرا حتى يطلب
 له فاعل وانما هو متوهم مقدروا المحقق الموجود هو القدوم
 والصيرورة الى هذا كلامه يعني انه وان ذكر اقدام
 والتصيير لكن لم يقصد بهما الا الى اقدام وتصيير
 وهو مبین غير موجودين وليس الموجود الا الاقدام
 والصيرورة اذ لم يجهدا اقدام والتصيير لم يطلب لهما
 فاعل ضرورة فلا يرد عليه ما نقل عنه رح في

الجواشي انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذكورا كان هناك
 مجاز لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا شك
 ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال
 اللفظ فيه كما تقول الاقدام المغموم والموهوم
 مثلا واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه
 لم يكن مجاز فيه لغة قطعاً ولا يقاس هذا على لفظ
 الاظفار المستعمل في الاظفار الموهومة على ما هو
 استعارة تخيلية عند السكاكي وانه مجاز قطعاً لانه
 قياس مع الفارق لانه استعمال الاظفار ثمه في معنى
 وهمي شبيه بالاظفار المحققة وانه غير ما وضع له لفظ
 الاظفار جزماً بخلاف لفظ الاقدام فانه ام يستعمل
 الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقية لكن
 اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقق وانما
 ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم ولم يذكر
 القدوم مع كونه موجوداً محققاً لفائدة وهي المبالغة
 في مدخلية الحق في القدوم حيث نسب الاقدام اليه
 على وجه الفاصلية وجعل مقدماته لاشيء اكمل
 في تحصيل القدوم من المقدم بل انه هو المحصل له
 لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم
 حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوماً فاعل
 حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار

الا قد ام امو هو م لا يحتاج الى اعتبار منكم م ممنوع
 فمن اعتبار هذه الممنوعة * فتقول هو هذا ام يعني على اية المراد
 يعيشه آفة * دفع لما يقال الا سندها المجازي عند المص
 انما هو المطلق الصفة الى الضمير في راضية لا النسبة
 الى صفة في صيغة راضية فيجب ان يكون المراد
 بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 ممنوع لصحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها
 بها ووجه الدفع ان ضمير راضية انما هو للعيشة فالمراد
 بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد
 يا لعيشة ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب
 عيشة وبطلانه ظاهر ولعبارة المتن توجيهان بناء على
 ان المراد بلفظ العيشة المذكورة فيه اما نفس العيشة
 او ضميرها بناء على اتحادهما والاول اولى * قوله
 وهذا اولى بالتمثيل * لان المجاز عند المص انما هو
 اسما الصائم الى الضمير المستكن فيه العائد الى النهار
 فيجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ النهار ولم يضاف
 للضمير الى شيء حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه
 المناقشة لا تجري في الآية وهو ظاهر وانما صرح التمثيل
 بنهاره صائمه في الجملة بناء على ان المراد بالنهار وضميره
 واحد فاذا اريد يا حدهما معنى كان هو المراد بالآخر
 ايضا * قوله عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية *

إشارة إلى رد ما ذكره رافعي الجواب من ذلك السؤال ببيان
 التوقيف على السمع إنما يلزم أن لو قال المستكفي
 بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد أن هذا التركيب
 صحيح بل شائع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره
 فلو كان الأمر على ما زعم البكاكي لم يمكن كذلك *
 قوله والجواب أن معني هذه الاعتراضات * بوجه عليه
 أنه إذا أراد المشبه به إحصاء فلا حقيقة لا يكون الاستعداد له
 حقيقة لأنه لا يمكن إحصاء حقيقة إلى المشبه به الحقيقي
 لا إلا إذا هي الآتي على ما فلا يمكن جعل الرجل
 الشجاع استكاف طريق الأحماء والتأويل لم يمكن
 إطلاق الاستكاف عليه حقيقة بل مما زاع على الأصح * قوله
 وهذا من المحادث سابق على وجوده * لا يقال كقولنا
 للمحادث هذا ما سألقاه عدم لاحق وقد عبر عنها
 بما يدل على عدم اللاحق فإني أختلف هو الإسقاط
 فلا يشترط نفي عدم اللاحق بالاعتبار لأنه يقلل الأصل
 هو العدم السابق وهو الواقع ههنا وما التعبير بما يدل
 على اللاحق فليكنه وقوله فكأنه ترك من أصله يشعر
 ببيان أن ترك ليس على سبيل التحقيق فكما أن قوله
 فكأنه ألقى به ثم غطف يشعر بأن المحذور ليس على
 التحقيق ومعلوم عندك أن عدمه لا يمان به من غير
 القسمين أعني الترك من الأصل والاستقاطيع لا يمان

فلا بد ان يكون احدهما تحقيقاً وغاية ما يمكن ان
 يقال ان المراد من الترك من اصله ليس عدم الاثيان
 من الاصل بل اخص منه وهو عدم الاثيان به ذكر او عدم
 ملاحظته نية وقصد او لا شك ان ذلك ليس على التحقيق
 وان كان عدم الاثيان من الاصل على التحقيق لكن
 الشأن في دلالة الترك على هذا المعنى * قوله وانما
 قال تخييل * لان العبد ول ليس حقيقة وانما هو على
 سبيل التخييل لان العبد ول يتوقف على الكون بما بقا
 في المحل الاول والانعقال منه ثانيا الى المحل الثاني
 وليس شي منهما مهيأ تحقيقاً اما الدلالة في اللفظ
 عند ذلك كقولنا لا يمكن في الدلالة بدون
 العقل واما الدلالة في العقل عند الحذف فلان لللفظ
 المحذوف خلاف في الدلالة بهاء على انه قد استمر
 في المادة فهم المعاني من الالفاظ محقة ومخيلة وكأنه
 انما اقتصر ربح على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه
 اعرج الى البيان والدالك بالغ في حصر الدلالة في اللفظ
 مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام
 في الدلالة اللفظية وانها لا يقوم الا باللفظ واما
 العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه قلب له اقتصر
 على الثاني واما بالقصر الى وجهه لا يتميز *
 قوله والظاهر ان ذكر الاحترار * قد يرفع

بان محاجة الامر ان يلزم في صورة التعيين كون ذكره مبتدأ
 لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد
 الاحتراز عن العبث بل يجوز ان يقصد نفس التعيين من
 غير اخطار الاحتراز بالبال قال روح في شرح المفتاح لا يخفى
 ان كون القصد من هذا المعنى الى ان الخبر لا يصلح الا له
 غير كونه الاحتراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يتم
 بهما احدهما ولا يخطر الآخر بالبال وما ذكر في وجه
الاعتذار من الامرين فلا يخفى ما فيهما * قوله او اظهر
 تعظيمه * اذ روح الاظهار وان كان الحاصل من ذكر
 اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف
 بالعظمة لان الكلام عند قيام القرينة على المسند
 اليه لو حذف فاسمه الدال على التعظيم يفهم من
 الكلام عند مذكره فيذكره يحصل اظهار التعظيم
 ويجوز ان يكون اظهار التعظيم منه اذا كان الخبر
 دالا على التعظيم باشتماله على انصاف المسند اليه
 بالافضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول
 عليه * بانتساب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة
 فيحصل هذا الذكر اظهار التعظيم * قوله لتقدم ذكره *
 اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقدم اللفظي
 قسمان تحقيقي لحوض ب زيد غلامه وتقديري لحو
 ضرب غلامه زيد فان زيدا وان كان متأخرا فظا

ذكر المسند اليه

ذكر المسند اليه بالافضال

كد ممتد ثم نقل جر الان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول
 والتقدم المندوي قسما ن احدا مما ان يكون قبل
 الضمير لفظ يتضمن المرجع وان يكون جزء من الاول
 اللفظ نحو قوله تعالى اعلموا ان اقرب الي الله تعالى لان
 الفعل يتضمن المصداق وهو جزؤه والثاني ان يكون
 المرجع مفهوما التزاما من سياق الكلام قبل الضمير
 فعو قوله تعالى ولا يؤتيه لان الكلام معوق لبيان
 الميزات فيلزم ان يكون هناك مورد للمرجع الضمير
 الذي هو الذي اراد به بقره او قرينة حال والتقدم
 المحكمي ان يكون المرجع مؤخر او لم يمكن هناك
 ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ان الضمير باعتبار ان وضعه
 على ان يعود الى متقدم فهذا المرجع متقدم حكما بوضع
 الضمير وذلك كالضمير اليهم المفسر بما بعده ونحو ربه رجلا
 ومنه ضمير الشأن والقصة وانما ارتكبت مخالفة الوضع في
 هذا الضمير تفصيلا للشأن المرجع وتمكيذا له في النفس
 يد كرشي مبهم او لا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
 عليه ثم يد كر المرجع قال ابن الحاجب ومعنى التقدم
 حكما انك اذا قصدت الايهام للمنفخيم فتعفلت المرجع
 في ذلك ولم تصرح به ليحصل التفتيم بتقدم
 اليهم ثم ذكر المرجع بعد المتعقل في حكم المتقدم
 والاولى ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى

يتناول ما في تعرض بني وضربت زيد اهلي من ذهب
البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك
شيء يقتضي تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم
في صورة التنازع انما يضمن الفاعل في الاول بعد
ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المعمول المذكور
فلما قضى ذلك تعقل المذكور سابقا على الاضمار *
قوله لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين * قال
الرضي رح ام يريد وابقوا هم المعرفة ما وضع لشيء بعينه
ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا والام يدخل
في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة
والوصول والمعرف باللام والمضاف الى احد ما يصلح
لكل معين قصد المستعمل بل اراد واما وضع المستعمل
في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما
في الاعلام ولا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع لاستعماله
في شيء بعينه لكان اصرح والمحققون على ان معناه
ما هو المفهوم الظاهر منه والمضمر واخواته وضعت
لكل معين وضعاما بابا اعتبارا ان ملحوظا الواضع في وضعه
للمعينة امر هام ككونه متكاملا او مختلطا او غائبا او
مشارا اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضعه * قوله وقد
يعتراك الخطاب مع معين * قال روح في قول السكاكي وحق
الخطاب ان يكون مع معين حق العماراة ان يكون لمعين

يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه فحق العبارة
هذا على وفق كلامه وقد يترك الخطاب لمعين مع ان
المذكور هذا في كلام المعلن ان يكون لمعين فالما سب
ان يرجع الضمير في يترك اليه ثم كلام السكاكي يحتمل
وجهها آخر لا يتوجه عليه ما ذكره رح وهو ان يتعلق
قوله مع معين بكون لا بالخطاب وكلامه رح لا يحتمل
ذلك هذا والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك اليه

فيقال يترك المعين الى غير المعين او الخطاب *

نحمدك يا مَنْ مَنْ علينا ببعث الرسول ونزول
القرآن * ووفقنا لايضاح المعاني وتحسين البيان *
ونصلي على رسوله الهادي الى الخير والصلاح *
محمد الذي اتباع سنة مفتاح الفوز والفلاح * وعلى آله
وصحبه الذين بالغوا في اشاعة الدين اولا وآخرا *
ودونواد وادين الهداية مطولا ومختصرا * بعد
فيقول خادم الطلبة ، اضعف الحاجة ، بل لا شيء في
الحقيقة ، خادم حميد * اسعد الله تعالى بسعادة
الدارين * لما شاهدت الطالبين راغبين الى تحصيل
علم المعاني * وكان الشرح المختصر لتلخيص المفتاح
للاعلامات لتفتت زاني * اوفر الفوائد واحسن
المباني * اردت ان اعينهم على فهم ما فيه * بحاشية
من حواشيه * فاخترت منها حاشية رشيدة انيقة في

حل المعضلات وكشف الغطا * صنفها العلامة البارع
 النحرير الشهير بالمللا زاد * المنسوب الى المختا *
 وصحتها وام آل جهد ا في التصحيح * واعربت
 بعض الكلمات ، واعلمت بالعلامات ، لتسهيل المطالعة
 والتوضيح * باعانة الفاضل الكامل الاربب الاديب الماهر
 في العلوم * المولوي غلام مخدوم * والعالم البارع
 الذي له ذم ثاقب ورأي سليم * المولوي محمد
 مستقيم * وطبعها لتكثر كتبها * ويقل طلبها * فقد
 استتب الطبع بعون خير المعين * في يوم الاربعاء الثالث
 من الربيع الاول من شهر السادس والخمسين * بعد
 المائتين والالف من السنين * من حجرة خاتم الغبيين *
 علي هاجر ما الف الف تحية الى يوم الدين * وعلي آله
 واصحابه اجمعين * بيد الماهرين في هذه الصنعة
 الحاذقين * بلا اشتباه المنشى بقاء الله وخير التابعين *
 ومن الله الاعانة وبه نستعين * وآخر دعوانا ان
 الحمد لله رب العالمين * والمرجو من مشتري
 هذا الكتاب ان لا يشتري واكتتابا عاريا عن مهر المولوي
 محمد مستقيم * فانه مسروق ومشتريه اثم فقط *

(١٥٠)

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٦	٢٥	الاعجاز	صحيح
٧	١١	تعلقه	تعلقه
٨	٥	آيا	آيا
٣٣	١٣	يستعمل	يستعمل
٢٥	١٦	وما	وما
٣٨	٥	الآلو	الآلو
٢٩	٥	شيخة	شيخة *
٥٥	١٩	الاساس	الاساس
٦٢	١٢	الكلمات	الكلمات
٦٣	٥	الفساد	الفساد
٦٨	٥	الاقتصار	الاقتصار
٧٢	٣	* فيها قول	فيها * قول
٧٧	١١	في	في
ايضا •	١٣	ذلك	ذلك
٨٦	١٦	المتفرع	المتفرع
١٠٢	١٣	اختصاص	اختصاص
١٢٧	١٥	نسبة	نسبة
١٣٣	١	طلب	طلب
١٣٩	٢٥	بما لم يعمل	وبما لم يعمل
١٢١	١	اقدام	اقداما
ايضا	٦	عجاز	عجازا
١٢٥	١٧	عليه * بانتساب	عليه بانتساب
١٢٧	٣	في صورة	وفي صورة